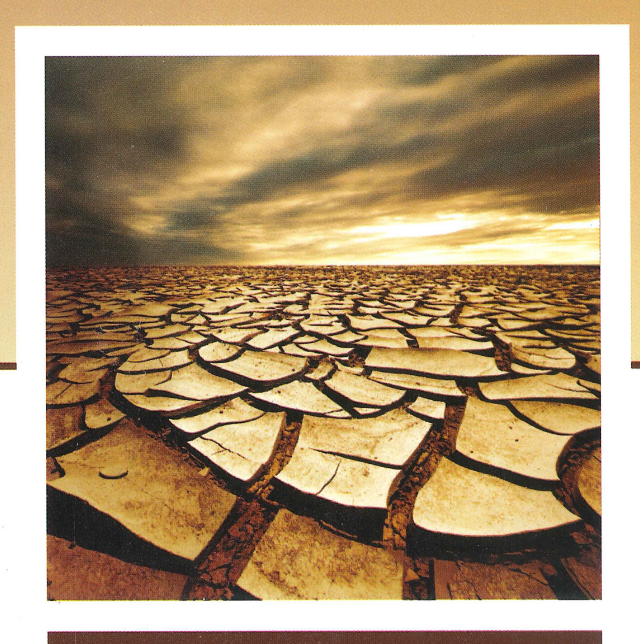


التلقي النبوي للقرآن الكريم في مصادر الشيعة

دراسة و نقد

أ.د. ناصر بن عبد الله القفاري



التلقي النبوي للقرآن الكريم
في مصادر الشيعة
دراسة ونقد

التلقي النبوي للقرآن الكريم في مصادر الشيعة

دراسة ونقد

أ.د. ناصر بن عبد الله القفاري

مركز التأصيل للدراسات والبحوث

الطبعة الأولى

١٤٣٧هـ/٢٠١٦م

تصميم الغلاف: مركز التأصيل

الحجم: ١٧ × ٢٤ سم

التجليد: غلاف

مركز التأصيل للدراسات والبحوث

المملكة العربية السعودية، جدة، طريق الحرمين (الخط السريع)، بجوار جسر التحلية.

هاتف: ٦٢٨٨٦٨٥ ٠١٢ ٩٦٦ + ناسوخ: ٢٧١٨٢٣٠ ٠١٢ ٩٦٦ +

ص ب: ١٨٧١٨ جدة ٢١٤٢٥ المملكة العربية السعودية

الموقع الإلكتروني: www.taseel.com

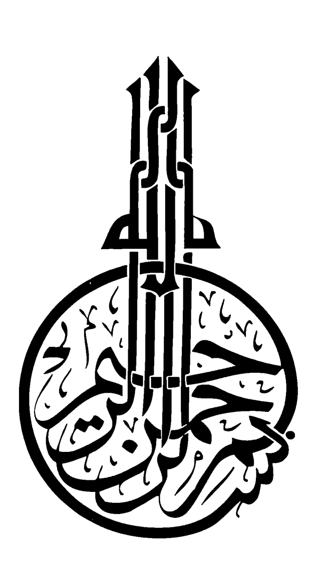
بريـد إلكتـرونـي: info@taseel.com

التلقي النبوي للقرآن الكريم في مصادر الشيعة

دراسة ونقد

أ. د. ناصر بن عبد الله القفاري

مركز التأصيل للدراسات والبحوث


بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، وبعد:

فإن مصادر الشيعة الأولى الذين كانوا على هدي علي رضي الله عنه هي مصادر المسلمين؛ لاتباعهم للإمام علي رضي الله عنه الذي قال: «كتاب الله فيه نبأ ما قبلكم وخبر ما بعدكم، وحكم ما بينكم، وهو الفصل ليس بالهزل، من تركه من جبار قصمه الله، ومن ابتغى الهدى في غيره أضله الله، وهو حبل الله المتين، وهو الذكر الحكيم، وهو الصراط المستقيم، هو الذي لا تزيغ به الأهواء، ولا تلتبس به الألسنة، ولا يشبع منه العلماء، ولا يَخلَق على كثرة الرد، ولا تنقضي عجائبه، هو الذي لم تنته الجن إذ سمعته حتى قالوا: ﴿إِنَّا سَمِعْنَا قُرْءَانًا عَجَبًا ۞ يَهْدِىٓ إِلَى ٱلرُّشْدِ﴾ من قال به صدق، ومن عمل به أجر، ومن حكم به عدل، ومن دعا إليه هُدي إلى صراط مستقيم»[1] واستجابة لقوله ﷺ: «عليكم بسنتي

---

(١) قال ابن كثير في تعليقه على هذا الخبر: «وقد وهم بعضهم في رفعه، وقصارى هذا الحديث أن يكون من كلام أمير المؤمنين علي رضي الله عنه». (انظر: ابن كثير/ فضائل القرآن: ص ١٥)، وقد أخرجه مرفوعًا الترمذي، في ثواب القرآن، باب ما جاء في فضل القرآن رقم (٢٩٠٦) : ٤/ ١٧٢، والدارمي في سننه: كتاب فضائل القرآن، باب فضل القرآن ص:٨٣١، ورواه الإمام أحمد في مسنده: ٢/ ٧٠٣ رقم (٧٠٤) (تحقيق أحمد شاكر) .

والحديث في سنده مقال. قال الترمذي: «هذا حديث لا نعرفه إلا من هذا الوجه، وإسناده مجهول، وفي الحارث (أحد رجال السند) مقال». (انظر: الترمذي: ٤/ ١٧٢)، وقال الحافظ ابن العربي المالكي: «وحديث الحارث لا ينبغي أن يعول عليه». (انظر: عارضة الأحوذي: ١١/ ٣٠)، وقال الشيخ أحمد شاكر: «إسناده ضعيف جدًّا من أجل الحارث». (انظر: المسند ٢/ ٧٠٤) وقال الشيخ الألباني: «إسناده ضعيف، فيه الحارث الأعور، وهو لين، بل اتهمه بعض الأئمة بالكذب، ولعل أصله موقوف على علي رضي الله عنه فأخطأ الحارث فرفعه إلى النبي ﷺ» (انظر: شرح الطحاوية، الطبعة التي خرج أحاديثها الألباني ص: ٦٨)، وهذا الأثر مروي عن علي في كتب الشيعة. (انظر: تفسير العياشي: ١/ ٣، البرهان: ١/ ٧، تفسير الصافي: ١/ ١٥، بحار الأنوار: ١٩/ ٧).

وسنة الخلفاء الراشدين المهديين، عضوا عليها بالنواجذ»[١].

أما الشيعة الإمامية الاثنا عشرية (الرافضة)، والذين إذا أطلق لقب الشيعة اليوم ـ في نظر جمع من الباحثين ـ لا ينصرف إلا إليهم (وما سواهم زيدية أو إسماعيلية) فقد استقلوا بمصادر خاصة بها لا يعرفها جهابذة السنة ولا نقلة الشريعة رويت بأسانيد غالبها موضوعة، وتضمنت متونًا أكثرها منكرة، و«كل متن يباين المعقول، أو يخالف المنقول، أو يناقض الأصول فاعلم أنه موضوع»[٢].

وقد تم اعتماد هذه المصادر في الدستور الإيراني في مادته الثانية وسماها «سنة المعصومين»، ويسميها مراجعهم بـ«صحاح الإمامية»، وهي لم تكن معروفة لدى علمائنا المتقدمين؛ لأنها كانت موضع التداول السري بين أتباع هذه الطائفة، وأول إشارة لها ـ حسب علمي ـ هو ما جاء على لسان الشيخ مخدوم الشيرازي (من القرن العاشر) الذي قال: «إن من هفوات الروافض إنكارهم كتب الأحاديث الصحاح التي تلقتها الأمة بالقبول، وإيمانهم بمقابل ذلك بأربعة كتب جمع فيها كثير من الأكاذيب مع بعض الأحاديث وأقوال الأئمة»[٣].

ومن النصح للأمة ولكتابها ولدينها معرفة ما جاء في هذه المصادر عن كتاب الله؛ لأن أتباع هذه الطائفة يعدون بالملايين، وينسبون لدين الإسلام، ومن النصح لهم بيان ما يضاد دين الله من خلال مصادرهم ولا سيما أن كثيرًا

---

(١) أخرجه أبو داود (٤٦٠٧)، والترمذي (٢٦٧٦) وقال: «حسن صحيح»، وابن ماجه (٤٢)، وصححه الألباني.

(٢) انظر: «الموضوعات» لابن الجوزي (١/ ١٠٦).

(٣) «النواقض في الرد على الروافض» (ص١٠٩، ١١٠) مخطوط.

من أتباع هذه الطائفة في غفلة عن المسائل الخطرة في مذهبهم.

ومعلوم أن القرآن هو كتاب هداية يهدي للتي هي أقوم، وأي موقف سلبي لأي طائفة من القرآن الكريم سيخرجها من الهداية إلى الغواية، ولا سبيل لرجوعها إلى الحق وائتلافها مع الأمة إلا برجوعها إلى القرآن، قال تعالى: ﴿فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّي هُدًى فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَىٰ﴾، قال ابن عباس رضي الله عنه: «تضمن الله لمن قرأ القرآن، واتبع ما فيه أن لا يضل في الدنيا، ولا يشقى في الآخرة»[١].

فكان لابد من الوقوف على ما جاء في مصادرهم حول التلقي النبوي للقرآن الكريم؛ ابتغاء الوصول إلى الحق، وهداية الخلق.

ولذا سأحاول في هذا البحث أن أقدم دراسة علمية موضوعية موثقة من مصادر الشيعة المعتمدة لديها حول القرآن الكريم؛ لأن قول الخصم لا يعتد به، مع الحرص على تقديم الحقيقة كما هي دون تقليل أو تهويل.

ويشتمل هذا البحث على ما يلي:

التمهيد: ويشتمل على مطلبين:

المطلب الأول: مفهوم التلقي النبوي للقرآن الكريم.

المطلب الثاني: تعريف موجز بالشيعة.

المبحث الأول: موقف الشيعة من التلقي النبوي للقرآن الكريم، وفيه مطالب:

المطلب الأول: موقف الشيعة من الوحي.

---

(١) «تفسير الطبري» (١٨/ ٣٨٩).

المطلب الثاني: موقف الشيعة من جمع القرآن الكريم.

المطلب الثالث: موقف الشيعة من سلامة النص القرآني.

المبحث الثاني: مصادر الشيعة في التلقي النبوي للقرآن الكريم (عرض ونقد)، وفيه مطالب:

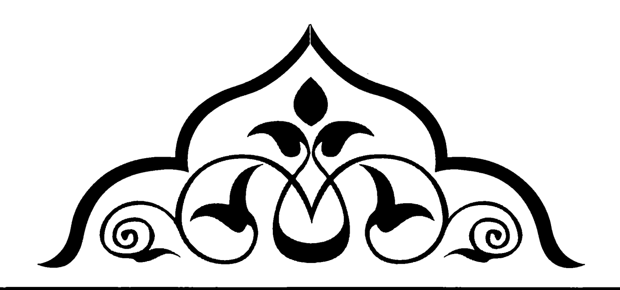
المطلب الأول: نشأتها وتاريخ تدوينها.

المطلب الثاني: حال رجالها.

المطلب الثالث: حال متونها.

الخاتمة: وفيها أهم النتائج والتوصيات.

أ.د. ناصر بن عبد الله القفاري

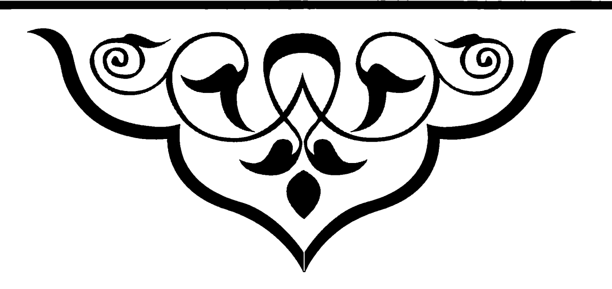


التمهيد

ويشتمل على مطلبين:

المطلب الأول: مفهوم التلقي النبوي للقرآن الكريم.

المطلب الثاني: تعريف موجز بالشيعة.



المطلب الأول

مفهوم التلقي النبوي للقرآن الكريم

أولًا: مفهوم التلقي النبوي للقرآن الكريم في الكتاب والسنة:

جاء بيان حقيقة التلقي النبوي للقرآن الكريم في كثير من الآيات، منها: قوله تعالى: ﴿قُلْ مَن كَانَ عَدُوًّا لِّجِبْرِيلَ فَإِنَّهُۥ نَزَّلَهُۥ عَلَىٰ قَلْبِكَ بِإِذْنِ ٱللَّهِ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ وَهُدًى وَبُشْرَىٰ لِلْمُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة:٩٧]، وقوله سبحانه: ﴿إِنَّهُۥ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ * ذِى قُوَّةٍ عِندَ ذِى ٱلْعَرْشِ مَكِينٍ * مُّطَاعٍ ثَمَّ أَمِينٍ﴾ [التكوير:١٩ ـ ٢١]، وقوله: ﴿وَإِنَّهُۥ لَتَنزِيلُ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ * نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ * عَلَىٰ قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ ٱلْمُنذِرِينَ * بِلِسَانٍ عَرَبِىٍّ مُّبِينٍ﴾ [الشعراء:١٩٢ ـ ١٩٥]، وقوله: ﴿وَإِنَّكَ لَتُلَقَّى ٱلْقُرْءَانَ مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ﴾ [النمل:٦]، وقوله: ﴿تَنزِيلُ ٱلْكِتَٰبِ مِنَ ٱللَّهِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْعَلِيمِ﴾ [غافر:٢]، وقوله: ﴿قُلْ نَزَّلَهُۥ رُوحُ ٱلْقُدُسِ مِن رَّبِّكَ﴾ [النحل:١٠٢]، قال ابن تيمية: «فبين أن جبريل نزله من الله، لا من هواء، ولا من لوح، ولا غير ذلك»[1].

فليس لجبريل إلا نقله كما سمعه، وليس للنبي ﷺ إلا وعيه وحفظه، ثم إبلاغه، وبيانه للناس، وقال تعالى: ﴿لَا تُحَرِّكْ بِهِۦ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِۦٓ * إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُۥ وَقُرْءَانَهُۥ * فَإِذَا قَرَأْنَٰهُ فَٱتَّبِعْ قُرْءَانَهُۥ﴾ [القيامة:١٦ ـ ١٨].

قال ابن كثير: «هذا تعليم من الله عز وجل لرسوله ﷺ في كيفية تلقيه الوحي من الملك، فإنه كان يبادر إلى أخذه، ويسابق الملك في قراءته، فأمره الله عز وجل إذا جاءه الملك بالوحي أن يستمع له، وتكفل له أن يجمعه في

---

(١) مجموع الفتاوى (١٢/ ٥١٩).

صدره، وأن ييسره لأدائه على الوجه الذي ألقاه إليه، وأن يبينه له ويفسره ويوضحه، فالحالة الأولى جمعه في صدره، والثانية تلاوته، والثالثة تفسيره وإيضاح معناه»(١).

وجاء في السنة بيان كيفية تلقي الرسول ﷺ من جبريل، عن عائشة زوج النبي ﷺ، قالت: «كان أول ما بدئ به رسول الله ﷺ الرؤيا الصادقة في النوم، فكان لا يرى رؤيا إلا جاءت مثل فلق الصبح، ثم حبب إليه الخلاء، فكان يلحق بغار حراء فيتحنث فيه ـ قال: والتحنث: التعبد ـ الليالي ذوات العدد، قبل أن يرجع إلى أهله ويتزود لذلك، ثم يرجع إلى خديجة، فيتزود بمثلها حتى فجئه الحق، وهو في غار حراء، فجاءه الملك، فقال: اقرأ، فقال رسول الله ﷺ: «ما أنا بقارئ»، قال: فأخذني فغطني حتى بلغ مني الجهد، ثم أرسلني، فقال: اقرأ، قلت: ما أنا بقارئ، فأخذني فغطني الثانية حتى بلغ مني الجهد، ثم أرسلني فقال: اقرأ، قلت: ما أنا بقارئ، فأخذني فغطني الثالثة حتى بلغ مني الجهد، ثم أرسلني، فقال: ﴿ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلَّذِى خَلَقَ * خَلَقَ ٱلْإِنسَٰنَ مِنْ عَلَقٍ * ٱقْرَأْ وَرَبُّكَ ٱلْأَكْرَمُ * ٱلَّذِى عَلَّمَ بِٱلْقَلَمِ﴾ [العلق: ٢] ـ الآيات إلى قوله ـ ﴿عَلَّمَ ٱلْإِنسَٰنَ مَا لَمْ يَعْلَمْ﴾ [العلق: ٥]، فرجع بها رسول الله ﷺ ترجف بوادره، حتى دخل على خديجة، فقال: «زملوني زملوني»، فزملوه، حتى ذهب عنه الروع، قال لخديجة: «أي خديجة، ما لي لقد خشيت على نفسي!»، فأخبرها الخبر، قالت خديجة: كلا، أبشر فوالله لا يخزيك الله أبدًا، فوالله إنك لتصل الرحم، وتصدق الحديث، وتحمل الكل، وتكسب المعدوم، وتقري الضيف، وتعين على نوائب الحق، فانطلقت به خديجة حتى أتت به ورقة بن نوفل، وهو ابن عم خديجة أخي أبيها، وكان امرأً تنصر في الجاهلية، وكان يكتب

(١) تفسير ابن كثير (٨/ ٢٧٨).

الكتاب العربي، ويكتب من الإنجيل بالعربية ما شاء الله أن يكتب، وكان شيخًا كبيرًا قد عَمِيَ، فقالت خديجة: يا ابن عم، اسمع من ابن أخيك، قال ورقة: يا ابن أخي، ماذا ترى؟ فأخبره النبي ﷺ خبر ما رأى، فقال ورقة: هذا الناموس الذي أنزل على موسى، ليتني فيها جذعًا، ليتني أكون حيًا، ذكر حرفًا، قال رسول الله ﷺ: «أومخرجيَّ هم؟» قال ورقة: نعم، لم يأت رجل بما جئت به إلا أوذي، وإن يدركني يومك حيًا أنصرك نصرًا مؤزرًا، ثم لم ينشب ورقة أن توفي، وفتر الوحي فترة، حتى حزن رسول الله ﷺ[(١)].

فجبريل أخذ القرآن عن الله تعالى سماعًا، عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا تكلم الله بالوحي، سمع أهل السماء للسماء صلصلة كجر السلسلة على الصفا، فيصعقون، فلا يزالون كذلك حتى يأتيهم جبريل، حتى إذا جاءهم جبريل فُزِّعَ عن قلوبهم» قال: «فيقولون: يا جبريل ماذا قال ربك؟ فيقول: الحق، فيقولون: الحق، الحق»[(٢)].

قال الزرقاني: «وقد أسف بعض الناس فزعم أن جبريل كان ينزل على النبي ﷺ بمعاني القرآن، والرسول يعبر عنها بلغة العرب ... وزعم آخرون أن اللفظ لجبريل وأن الله كان يوحي إليه المعنى فقط ... وكلاهما قول باطل أثيم، مصادم لصريح الكتاب والسنة والإجماع، ولا يساوي قيمة المداد الذي يكتب به، وعقيدتي أنه مدسوس على المسلمين في كتبهم، وإلا فكيف يكون القرآن حينئذ معجزًا واللفظ لمحمد أو لجبريل؟ ثم كيف تصح نسبته إلى الله واللفظ ليس لله؟ مع أن الله يقول: ﴿حَتَّىٰ يَسۡمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٦] إلى غير ذلك مما يطول بنا تفصيله، والحق أنه ليس لجبريل في هذا القرآن سوى

---

(١) أخرجه البخاري (٤٩٥٣)، ومسلم (٢٥٢).

(٢) أخرجه أبو داود (٤٧٣٨)، وابن خزيمة في «التوحيد» (١/ ٣٥٠)، وصححه الألباني.

حكايته للرسول وإيحائه إليه، وليس للرسول النبي ﷺ في هذا القرآن سوى وعيه وحفظه، ثم حكايته وتبليغه، ثم بيانه وتفسيره، ثم تطبيقه وتنفيذه»[١].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «من قال: إنه قول رسول من البشر ومن الملائكة بلغه عن مرسله ليس قولًا أنشأه فقد صدق، ولم يقل أحد من السلف: إن جبريل أحدث ألفاظه ولا محمدًا ﷺ»[٢].

قال د. محمد أبو شهبة: «ليس للنبي ﷺ في القرآن شيء إلا التبليغ، وهذا هو الحق الذي يجب على كل مسلم أن يعتقده ويؤمن به، ولا تلتفت إلى ما زعمه بعض من يهرف بما لا يعرف، أو من يفتري ويختلق؛ من أن جبريل أوحي إليه المعنى، وأنه عبر بهذه الألفاظ الدالة على المعاني بلغة العرب ثم نزل على النبي كذلك، أو أن جبريل أوحى إلى النبي ﷺ المعنى، وأن النبي عبر عن هذه المعاني بلفظ من عنده، متمسّكا بظاهر قوله تعالى: ﴿نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ * عَلَىٰ قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ ٱلْمُنذِرِينَ * بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ ﴾[الشعراء: ١٩٣ ـ ١٩٥]، فإنه زعم وخرص لم تقم عليه أثارة من علم، وما تمسك به هذا الزاعم من الآية لا يشهد له؛ فإن القلب كما ينزل عليه المعنى، ينزل عليه اللفظ، وإنما آثر الحق تبارك وتعالى هذا التعبير للدلالة على أن القرآن كما وعته الأذنان، وعاه القلب اليقظان.

وهذا القول خلاف ما تواتر عليه القرآن والسنة، وانعقد عليه إجماع الأئمة: من أن القرآن ـ لفظه ومعناه ـ كلام الله، ومن عند الله، ولو جاز الزعم لما كان القرآن معجزًا، ولما كان متعبّدًا بتلاوته. وهذا الزعم لا يقول به إلا جاهل استولت عليه الغفلة، أو زنديق يدسّ في الدين والعلم ما ليس منه، ولا تغتر بوجوده في

---

(١) «مناهل العرفان» (١/ ٤٩).

(٢) «مجموع الفتاوى» (١٢/ ٣٠٨).

بعض الكتب الإسلامية فأغلب الظن: أنه مدسوس على الإسلام والمسلمين»[١].

مفهوم التلقي النبوي للقرآن الكريم عند الشيعة:

يختلف مفهوم التلقي النبوي للقرآن الكريم عند الشيعة عن عموم المسلمين؛ ذلك أن الشيعة انفردوا من بين أهل الإسلام باعتقاد أن الإمامة امتداد للنبوة، وأن الإمام كالنبي، وأن تلقي الوحي ونزوله لم ينقطع بوفاة رسول الله ﷺ، لأن الإمام بزعمهم يتلقى الوحي، ويجمع القرآن[٢]، وتنزل عليه الكتب الإلهية، وله تخصيص عام القرآن، وتقييد مطلقه، ونسخ محكمه؛ لأن الوحي استمر ولم ينقطع عندهم إلى القرن الرابع الهجري، وذلك بوقوع ما يسمونه (الغيبة الكبرى) سنة (٣٢٩هـ)، التي انتهت بها صلتهم المباشرة بالإمام، وانقطع تلقي الوحي الإلهي عنه؛ وبحكم هذه العقيدة فقد اتفقوا على «أن حديث كل واحد من الأئمة الطاهرين قول الله عز وجل، ولا اختلاف في أقوالهم كما لا اختلاف في قوله تعالى»[٣].

ولذلك قالوا: «يجوز لمن سمع حديثًا عن أبي عبد الله (يعنون جعفر بن محمد الصادق) أن يرويه عن أبيه أو أحد أجداده؛ بل يجوز أن يقول: قال الله تعالى»[٤] وهذا استحلال للكذب على الله ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ﴾ [الصف:٧]، فكان للإمام ـ في اعتقادهم ـ تخصيص القرآن أو تقييده أو نسخه، وهو تخصيص أو تقييد أو نسخ للقرآن بالقرآن، لأن قول الإمام كقول الله ـ كما يفترون ـ !!

---

(١) «المدخل إلى دراسة القرآن الكريم» (ص:٦٧ ـ ٦٨).

(٢) انظر من مصادرهم المعتمدة: (الكافي ١/ ٢٢٨) باب: (أنه لم يجمع القرآن كله إلا الأئمة عليهم السلام).

(٣) «شرح جامع (على الكافي)» للمازندراني (٢/ ٢٧٢).

(٤) المصدر السابق: ٢/ ٢٧٢.

ذلك أنهم يرون ـ كما يقول أحد آياتهم في هذا العصر ـ: «أن حكمة التدريج اقتضت بيان جملة من الأحكام وكتمان جملة، ولكنه ـ سلام الله عليه ـ أودعها عند أوصيائه: كل وصي يعهد بها إلى الآخر، لينشرها في الوقت المناسب لها حسب الحكمة: من عام مخصص، أو مطلق، أو مقيد، أو مجمل مبين إلى أمثال ذلك، فقد يذكر النبي عامًّا ويذكر مخصصة بعد برهة من حياته، ولا قد يذكره أصلًا، بل يودعه عند وصيه إلى وقته»[(١)].

ومسألة تلقي الوحي ونسخ القرآن وتخصيصه وتقييده ليست إلا جزءًا من وظيفة الأئمة الكبرى، وهي (التفويض في أمر الدين) والتي يقررها صاحب الكافي في باب يعقده في هذا الشأن بعنوان: «باب التفويض إلى رسول الله ﷺ وإلى الأئمة عليهم السلام في أمر الدين»[(٢)].

فالأئمة قد فُوِّضوا في أمر هذا الدين، كما فُوِّضَ رسول الله ﷺ، فلهم حق التشريع، تقول كتب الشيعة عن الأئمة: «إن الله عز وجل.. فوض إلى نبيه ﷺ فقال: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟﴾ [الحشر، آية: ٧]، فما فوض إلى رسول الله ﷺ قد فوضه إلينا»[(٣)].

وقال أبو عبد الله ـ كما تزعم كتب الشيعة ـ: «لا والله ما فوض الله إلى أحد من خلقه إلا إلى رسول الله ﷺ وإلى الأئمة. قال عز وجل: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ ٱلنَّاسِ بِمَآ أَرَىٰكَ ٱللَّهُ﴾ [النساء، آية: ١٠٥] وهي جارية في الأوصياء»[(٤)]. ثم إن الأئمة هم مستودع علوم

---

(١) «أصول الشيعة» محمد حسين آل كاشف الغطاء (ص٧٧).

(٢) «أصول الكافي» (١/ ٢٦٥).

(٣) «أصول الكافي» (١/ ٢٦٦).

(٤) «أصول الكافي» (١/ ٢٦٨).

الملائكة والأنبياء والرسل، وعندهم جميع الكتب التي نزلت من السماء، كما تقرره كتبهم المعتمدة في روايات كثيرة كما سيأتي، فهذه المهام التشريعية هي من فيض هذه العلوم المخزونة ـ بزعمهم ـ عند الأئمة.

وقد نسب الإمام الأشعري هذه المقالة إلى الصنف الخامس عشر من أصناف الغالية من الشيعة ـ حسب تقسيمه ـ فهم الذين «يزعمون أن الأئمة ينسخون الشرائع ويهبط عليهم الملائكة، وتظهر عليهم الأعلام والمعجزات ويوحى إليهم»[١].

وهذه العقائد أصبحت من أصول الاثني عشرية [٢]؛ لأنها شربت مذاهب الغلاة حتى الثمالة.

وقد أشار أبو جعفر النحاس (المتوفى سنة ٣٣٨هـ) إلى هذه المقالة ولم ينسبها لأحد فقال: «وقال آخرون: باب الناسخ والمنسوخ إلى الإمام، ينسخ ما يشاء»[٣].

وعد ذلك من عظيم الكفر، ثم بين بطلانه بقوله: «لأن النسخ لم يكن إلى النبي ﷺ إلا بالوحي من الله ﷻ إما بقرآن مثله على قول قوم، وإما بوحي من غير القرآن[٤]، فلما ارتفع هذان بموت النبي ﷺ ارتفع النسخ»[٥].

---

(١) مقالات الإسلاميين: ١/٨٨.

(٢) انظر في دعوى الاثني عشرية أن الأئمة يوحى إليهم وتهبط عليهم الملائكة: فصل السنة من أصول مذهب الشيعة، وانظر في قول الاثني عشرية بأن الأئمة تظهر عليهم المعجزات: مبحث الإيمان بالأنبياء من أصول مذهب الشيعة.

(٣) الناسخ والمنسوخ: ص ٨.

(٤) يعني سنة المصطفى ﷺ قال تعالى: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ * إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ﴾ [النجم، آية:٣ ـ ٤].

(٥) الناسخ والمنسوخ : ص ٨ ـ ٩.

أما التطبيق العلمي لهذه العقيدة، فهو ذلك الكم الهائل من الروايات في مسائل العقيدة وغيرها، والتي شذوا بها عن أئمة الإسلام، فمثلًا ألفاظ الكفر والكفار والشرك والمشركين الواردة في كتاب الله سبحانه، والتي تعم كل من كفر بالله وأشرك.. جاءت عندهم روايات كثيرة تخص هذا العموم بالكفر بولاية علي والشرك باتخاذ إمام معه، فخصصوا عموم الكتاب بلا مخصص، أو حرفوا النصوص وزعموا أنه تخصيص، وعدوا مسألة الإمامة أعظم أركان الدين، وأصل دعوة المرسلين، ومخالفتها أخطر من الشرك والكفر، وأجمعوا على هذا الضلال بلا دليل من عقل أو نقل صحيح، وخرجوا عن إجماع المسلمين، وما تواتر من نصوص الدين، وتجاهلوا حتى اللغة التي نزل بها القرآن العظيم ﴿إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ قُرۡءَٰنًا عَرَبِيّٗا لَّعَلَّكُمۡ تَعۡقِلُونَ﴾[1].

ودعوى استمرار الوحي الإلهي قامت الأدلة النقلية والعقلية على بطلانها، وأجمع المسلمون على أن الوحي قد انقطع منذ مات النبي ﷺ، والوحي لا يكون إلا لنبي، وقد قال الله سبحانه: ﴿مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٖ مِّن رِّجَالِكُمۡ وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾ [الأحزاب، آية: ٤٠].

ومن المعلوم أن الله سبحانه قد ختم بمحمد ﷺ الرسالات، وأكمل برسالته الدين، وانقطع بموته الوحي، وهذه أمور معلومة من دين الإسلام بالضرورة، وهذه المقالة تقوم على إنكار هذه الأركان، وهذا بلا شك نقض لحقيقة (شهادة أن محمدًا رسول الله) والتي لا يتم إسلام أحد إلا بالإيمان بها.

ولعل المتأمل لهذه المقالة، والمحلل لأبعادها يدرك أن الهدف من هذه

---

(١) سورة يوسف (٢).

المقالة تبديل دين الإسلام، وتغيير شريعة سيد الأنام؛ إذ إن كلام الله سبحانه عرضة للتبديل والتغيير بناسخ، أو مخصص، أو مقيد، أو مبين، أو عام يزعم شيوخ الشيعة نقله عن أئمتهم، وقولهم كقول الله ورسوله ـ كما يزعمون ـ.

وهذه الدعوى تقوم على أن دين الإسلام ناقص، ويحتاج إلى الأئمة الاثني عشر لإكماله، وأن كتاب الله وسنة رسوله ﷺ لم يكمل بهما التشريع، إذ إن بقية الشريعة مودعة عند الأئمة، وأن رسول الهدى ﷺ لم يبلغ ما أنزل إليه من ربه، وإنما كتم بعض ما أنزله إليه وأسره لعلي.. وكل ذلك كفر بالله ورسوله، ومناقضة لأصول الإسلام، قال تعالى: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾[1].

ويقول سبحانه: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ تِبْيَٰنًا لِّكُلِّ شَيْءٍ﴾[2]، وقال تعالى: ﴿لَتُبَيِّنُنَّهُۥ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُۥ﴾[3]، وقال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَآ أَنزَلْنَا مِنَ ٱلْبَيِّنَٰتِ وَٱلْهُدَىٰ مِنۢ بَعْدِ مَا بَيَّنَّٰهُ لِلنَّاسِ فِى ٱلْكِتَٰبِ أُو۟لَٰٓئِكَ يَلْعَنُهُمُ ٱللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ ٱللَّٰعِنُونَ * إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُوا۟ وَأَصْلَحُوا۟ وَبَيَّنُوا۟﴾[4].

---

(١) المائدة، آية (٣).

(٢) سورة النحل (٨٩).

(٣) سورة آل عمران (١٨٧).

(٤) سورة البقرة (١٥٩، ١٦٠).

المطلب الثاني

تعريف موجز بالشيعة

أولًا: تعريف الشيعة لغة واصطلاحًا:

الشيعة في اللغة: أنصار الرجل وأتباعه، وأصل الشيعة: الفرقة من الناس، ويقع على الواحد والاثنين والجمع والمذكر والمؤنث بلفظ واحد، ومعنى واحد[(١)].

ويشير ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ في نص مهم له إلى أن لفظ الشيعة والأشياع غالبًا ما يستعمل في الذم، ويقول: «ولعله لم يرد في القرآن إلا كذلك، كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا﴾ ، وكقوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ فَرَّقُواْ دِينَهُمْ وَكَانُواْ شِيَعًا﴾ ، وقوله: ﴿وَحِيلَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ مَا يَشْتَهُونَ كَمَا فُعِلَ بِأَشْيَاعِهِم مِّن قَبْلُ﴾»، ويعلل ابن القيم ذلك بقوله: «وذلك والله أعلم لما في لفظ الشيعة من الشياع، والإشاعة التي هي ضد الائتلاف والاجتماع، ولهذا لا يطلق لفظ الشيع إلا على فرق الضلال لتفرقهم واختلافهم»[(٢)].

وأما تعريف الشيعة اصطلاحًا، فقد تعددت تعريفات العلماء للشيعة، فعرفه شيخ الشيعة القمي بـ«أنهم فرقة علي بن أبي طالب المسمون شيعة علي في زمان النبي ﷺ وبعده، معروفون بانقطاعهم إليه والقول بإمامته»[(٣)]. وهذا

---

(١) انظر: «جمهرة اللغة» (٣/ ٦٣)، «تهذيب اللغة» (٣/ ٦١)، «الصحاح» (٣/ ١٢٤٠)، «لسان العرب» (مادة: شيع).

(٢) «بدائع الفوائد» (١/ ١٥٥)، وهذا في الغالب لأنه ورد في القرآن: ﴿وَإِنَّ مِن شِيعَتِهِۦ لَإِبْرَٰهِيمَ﴾ (الصافات:٨٣).

(٣) «المقالات والفرق» (ص١٥)، وانظر: «فرق الشيعة» (ص٢، ١٧).

تعريف غير صحيح؛ لأنه من الثابت المعلوم المتقرر أنه ليس في زمن رسول الله ﷺ سنة وشيعة، والجميع شيعة للمصطفى ﷺ، كما أنه لم يكن للشيعة وجود في زمن أبي بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم.

وعرفه المفيد بقوله: «أتباع أمير المؤمنين صلوات الله عليه، على سبيل الولاء والاعتقاد لإمامته بعد الرسول صلوات الله عليه وآله بلا فصل، ونفي الإمامة عمن تقدمه في مقام الخلافة، وجعله في الاعتقاد متبوعًا لهم غير تابع لأحد منهم على وجه الاقتداء»[١].

وأما أهل السنة، فمن أدق التعاريف للشيعة ـ في رأي بعض الباحثين ـ تعريف ابن حزم حيث قال: «ومن وافق الشيعة في أن عليًّا رضي الله عنه أفضل الناس بعد رسول الله ﷺ وأحقهم بالإمامة وولده من بعده فهو شيعي، وإن خالفهم فيما عدا ذلك مما اختلف فيه المسلمون، فإن خالفهم فيما ذكرنا فليس شيعيًّا»[٢].

وفي نظري أن تعريف الشيعة مرتبط أساسًا بأطوار نشأتهم، ومراحل التطور العقدي لهم، ذلك أن الملحوظ أن عقائد الشيعة وأفكارها في تغير وتطور مستمر؛ فالتشيع في العصر الأول غير التشيع فيما بعده، ولهذا كان في الصدر الأول لا يسمى شيعيًّا إلا من قدّم عليًّا على عثمان، ولذلك قيل: شيعي وعثماني، فالشيعي من قدم عليًّا على عثمان، والعثماني: من قدّم عثمان على علي[٣]. فعلى هذا يكون التعريف للشيعة في الصدر الأول: أنهم الذين يقدمون عليًا على عثمان فقط، وهم وإن سموا بالشيعة فهم من أهل السنة؛

(١) «أوائل المقالات» (ص٣٩).

(٢) «الفِصَل» (٢/ ١٠٧).

(٣) انظر: «الحور العين» لنشوان الحميري (ص١٧٩)، «المنية والأمل» لابن المرتضى (ص٨١).

لأن مسألة عثمان وعلي ليست من الأصول التي يضلل المخالف فيها، لكن المسألة التي يضلل فيها مسألة الخلافة، وقد كان بعض أهل السنة اختلفوا في عثمان وعلي رضي الله عنهما بعد اتفاقهم على تقديم أبي بكر وعمر ـ أيهما أفضل ـ: فقدم قوم عثمان، وسكتوا، أو ربعوا بعلي، وقدم قوم عليًّا، وقوم توقفوا، لكن استقر أمر أهل السنة على تقديم عثمان[1].

ولهذا ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية أن: الشيعة الأولى الذين كانوا على عهد علي كانوا يفضلون أبا بكر وعمر[2]، وقد منع شريك بن عبد الله ـ وهو شيعي ـ إطلاق اسم التشيع على من يفضل عليًا على أبي بكر وعمر؛ وذلك لمخالفته لما تواتر عن علي في ذلك، والتشيع يعني المناصرة والمتابعة لا المخالفة والمنابذة.

ولكن لم يظل التشيع بهذا النقاء والصفاء، والسلامة والسمو، بل إن مبدأ التشيع تغير، فأصبحت الشيعة شيعًا، وصار التشيع قناعًا يتستر به كل من أراد الكيد للإسلام والمسلمين من الأعداء الموتورين الحاسدين، ولهذا نرى بعض الأئمة لا يسمون الطاعنين في الشيخين بالشيعة، بل يسمونهم الرافضة؛ لأنهم لا يستحقون وصف التشيع.

ومن عرف التطور العقدي لطائفة الشيعة لا يستغرب وجود طائفة من أعلام المحدثين، وغير المحدثين من العلماء الأعلام، أطلق عليهم لقب الشيعة، وقد يكونون من أعلام السنة، لأن للتشيع في زمن السلف مفهومًا وتعريفًا غير المفهوم والتعريف المتأخر للشيعة، ولهذا قال الإمام الذهبي في معرض الحديث عمن رمي ببدعة التشيع من المحدثين، قال: «إن البدعة على

---

(١) انظر: «مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية» (٣/ ١٥٣)، «فتح الباري» (٧/ ٣٤).
(٢) «منهاج السنة» (٢/ ٦٠) (تحقيق د. محمد رشاد سالم).

ضربين: فـ(بدعة صغرى) كغلو التشيع، أو كالتشيع بلا غلو، فهذا كثير في التابعين وأتباعهم مع الدين والورع والصدق، فلو رد حديث هؤلاء لذهب جملة من الآثار النبوية، وهذه مفسدة بينة، ثم (بدعة كبرى) كالرفض الكامل، والغلو فيه، والحط من أبي بكر وعمر رضي الله عنهما والدعاء إلى ذلك، فهذا النوع لا يحتج بهم ولا كرامة، وأيضًا فما أستحضر الآن في هذا الضرب رجلًا صادقًا، ولا مأمونًا، بل الكذب شعارهم، والتقية والنفاق دثارهم، فكيف يقبل نقل من هذا حاله؟ حاشا وكلا.

فالشيعي الغالي في زمان السلف وعُرْفِهم هو من تكلم في عثمان والزبير، وطلحة، ومعاوية، وطائفة ممن حارب عليًّا عليه السلام وتعرض لسبهم. والغالي في زماننا وعُرفنا هو الذي يكفر هؤلاء السادة، ويتبرأ من الشيخين فهذا ضالٌّ مفتر»[1].

والفرقة التي سنخصها بالحديث هي الاثنا عشرية، والطور من التشيع الذي سندرسه هو الذي يستقي عقيدته ودينه من الأصول الأربعة عندهم: وهي: الكافي، والتهذيب، والاستبصار، ومن لا يحضره الفقيه، والتي يعتبرونها كالكتب الستة عند أهل السنة، وما ألحق بها في الاعتبار من المصادر الأربعة المتأخرة عندهم وهي: الوافي، والبحار، والوسائل، ومستدرك الوسائل. وكذلك ما رأى شيوخ الشيعة أنه بدرجة هذه الكتب من مؤلفاتهم وهي كثيرة.

ويلقبون بـ«الجعفرية»، وبـ «الإمامية الاثني عشرية»، وبـ«الرافضة»، ويرى بعض الباحثين أن مصطلح «الشيعة» إذا أُطلق فلا ينصرف إلا إليهم، وغيرهم إما إسماعيلية أو زيدية.

---

(١) «ميزان الاعتدال» (١/ ٥ ـ ٦)، وانظر: «لسان الميزان» (١/ ٩ ـ ١٠).

وهم يسمون بالإمامية؛ لأنهم قالوا بوجوب الإمامة ووجودها في كل زمان[١]، فالإماميةَ عَلم على من دان بوجوب الإمامة ووجودها في كل زمان، وأوجب النص الجلي والعصمة والكمال لكل إمام، ثم حصر الإمامة في ولد الحسين بن علي، وساقها إلى الرضا علي بن موسى[٢].

ويسمون بالاثني عشرية؛ لأنهم يقولون بأن الأئمة بعد الرسول ﷺ اثنا عشر إمامًا[٣]، وهم: علي والحسن والحسين وعلي بن الحسين ومحمد الباقر وجعفر الصادق وموسى الكاظم وعلي الرضا ومحمد الجواد وعلي الهادي والحسن العسكري والمهدي المنتظر[٤].

ويسمون أيضًا بـ «الجعفرية» نسبة إلى جعفر الصادق ـ إمامهم السادس كما يقولون ـ وهو من باب التسمية للعام باسم الخاص.

روى الكشي أن شيعة الصادق في الكوفة سموا بالجعفرية[٥].

وأما تسميتهم بـ «الرافضة»، فقد ورد في (البحار) للمجلسي ـ وهو أحد مراجعهم الحديثية المتأخرة ـ أربعة أحاديث في مدح التسمية بـ «الرافضة»[٦]،

---

(١) «أوائل المقالات» المفيد (ص ٤٤).

(٢) المصدر السابق: ص ٤٤.

(٣) المصدر السابق: ص ٤٥.

(٤) «الشيعة في الميزان» محمد جواد مغنية: ص ٣٤.

(٥) «الرجال»: ص ٦٥ طبعة بمبي ١٣١٧هـ.

(٦) وهذه الأحاديث المزعومة موجودة في باب سموه (باب فضل الرافضة ومدح التسمية بها) في كتابهم «البحار» ومنها: عن أبي بصير قال: قلت لأبي جعفر عليه السلام: جعلت فداك، اسم سمينا به استحلت به الولاة دماءنا وأموالنا وعذابنا، قال: وما هو؟ قال: الرافضة، فقال جعفر: «إن سبعين رجلًا من عسكر موسى عليه السلام، لم يكن في قوم موسى أشد اجتهادًا وأشد حبًّا لهارون منهم فسماهم قوم موسى الرافضة، فأوحى الله إلى موسى أني أثبتُّ لهم هذا الاسم في التوراة فإني نحلتهم، وذلك اسم قد نحلكموه الله» (البحار للمجلسي ٦٨/ ٩٦ ـ ٩٧).

وكأنهم أرادوا تطييب نفوس أتباعهم بتحسين هذا الاسم لهم، يقول أبو الحسن الأشعري: «وإنما سموا رافضة لرفضهم إمامة أبي بكر وعمر»[(١)].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية بعد نقله لرأي الأشعري هذا: «قلت: الصحيح أنهم سموا رافضة لما رفضوا زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب لما خرج بالكوفة أيام هشام بن عبدالملك»[(٢)].

وهذا الرأي لابن تيمية يعود لرأي الأشعري لأنهم ما رفضوا زيدًا إلا لما أظهر مقالته في الشيخين ومذهبه في خلافتهما، فالقول بأنهم سموا رافضة لرفضهم زيدًا أو لرفضهم مذهبه ومقالته مؤداه ـ في نظري ـ واحد، ولكن شيخ الإسلام راعى في التصويب والتفريق المسألة التاريخية لظهور لقب الرافضة وارتباطه بتلك الحقبة.

ثانيًا: نشأتهم:

الذي أراه أن الشيعة باعتبارها عقيدة لم تولد فجأة، بل إنها أخذت أطوارًا زمنية.. ولكن طلائع العقيدة الشيعية، وجذورها الأولى ظهرت على يد السبئية باعتراف كتب الشيعة التي قالت بأن ابن سبأ أول من أشهر القول بفرض إمامة علي رضي الله عنه، وهذه عقيدة «النص على علي بالإمامة» وهي أساس التشيع، وقالت: إن عبد الله بن سبأ أول من أظهر الطعن في أبي بكر وعمر وعثمان أصهار رسول الله صلى الله عليه وسلم وأرحامه والصحابة ـ كما قال النوبختي[(٣)] وغيره[(٤)] ـ وهذه هي

---

(١) «مقالات الإسلاميين» (١/ ٨٩)، وانظر في سبب التسمية بالرافضة أيضًا: «الملل والنحل» (١/ ١٥٥)، «اعتقادات فرق المسلمين والمشركين» (ص٧٧)، الإسفراييني: «التبصير في الدين» (ص٣٤)، وهناك رأي يقول: «إنما سموا الروافض لكونهم رفضوا الدين» هامش «مقالات الإسلاميين» (١/ ٨٩).

(٢) «منهاج السنّة» (٢/ ١٣٠) الطبعة الأميرية.

(٣) المقالات والفرق ص: ٢٠.

(٤) انظر: رجال الكشي ص: ١٠٦ ـ ١٠٨، ٣٠٥.

عـقيدة الشيعة في الصحابة، وذكرت أنه لما بلغه نعي علي بالمدائن قال للذي نعاه: «كـذبت، لو جئتنا بدماغه في سبعين صرة، وأقمت على قتله سبعين عدلًا لعلمنا أنه لم يمت ولم يقتل، ولا يموت حتى يملك الأرض»[(١)]، وهذه عقيدة الغيبة والمهدية.

وأمـا عقيدة الشيعة في أن الرسول ﷺ استودع عليًّا شيئًا غير ما في أيدي النـاس، فقد وجدت هذه المقـالة أيضًا في عهد عـلي رضي الله عنه، وسئل عـن ذلك فنفى هذه الدعوى نفيًا قاطعًا كما جاء في صحيح البخاري عن أبي جحيفة رضي الله عنه[(٢)].

هذه بعض أصول الشيعة، وقد وُجِدت إثر مقتل عثمان وفي عهد علي ولم تأخذ مكانها في نفوس فرقة معينة، بل إن السبئية ما كادت تطل برأسها حتى حاربها علي رضي الله عنه، ولكن ما تلا ذلك من أحداث هيأ جوًّا صالحًا لظهور هذه العقائد كمعركة صفين، وحادثة التحكيم التي أعقبتها، ومقتل علي ومقتل الحسين، كل هذه الأحداث هيأت جوًّا صالحًا لدخول الفكر الوافد من نافذة التشيع لعلي وآل بيته، ولم يكن استعمال «الشيعة» في عهد علي رضي الله عنه إلا بمعنى الموالاة والنصرة، ولا يعني بحال الإيمان بعقيدة من عقائد الشيعة اليوم، ولم يختص إطلاقها بعلي رضي الله عنه، ويدل على ذلك ما جاء في صحيفة التحكيم من إطلاق اسم الشيعة على كل من أتباع علي وأتباع معاوية، ومما جاء فيها:

---

(١) سعد القمي: «المقالات والفرق» : ص ٢١، النوبختي: «فرق الشيعة» : ص ٢٠.

(٢) «صحيح البخاري» كتاب العلم، باب كتابة العلم (١/ ٣٦)، وورد الحديث بلفظ آخر عن أبي جحيفة: قال: سألت عليًّا رضي الله عنه: هل عندكم شيء مما ليس في القرآن؟ وقال ابن عيينة مرة: ما ليس عند الناس؟ فقال: «والذي فلق الحبة وبرأ النسمة ما عندنا إلا ما في القرآن، إلا فهمًا يعطى رجل في كتابه وما في الصحيفة، قلت: وما في الصحيفة؟ قال: العقل وفكاك الأسير وأن لا يقتل مسلم بكافر» «صحيح البخاري» كتاب الديات، باب لا يقتل المسلم بالكافر (٨/ ٤٧).

«هذا ما تقاضى عليه علي بن أبي طالب ومعاوية بن أبي سفيان وشيعتهما...»، ومنها: «وإن عليًّا وشيعته رضوا بعبدالله بن قيس، ورضي معاوية وشيعته بعمرو بن العاص...» ومنها: «فإذا توفي أحد الحكمين فلشيعته وأنصاره أن يختاروا مكانه...»، ومنها: «وإن مات أحد الأميرين قبل انقضاء الأجل المحدود في هذه القضية، فلشيعته أن يختاروا مكانه رجلًا يرضون عدله»[1].

فاسم الشيعة لم يتحدد بفئة معينة إلى ذلك الوقت، وقد أورد شيخ الإسلام ابن تيمية حديثًا في صحيح مسلم وفيه قول «حكيم بن أفلح»: «... لأني نهيتها ـ يعني عائشة ـ أن تقول في هاتين الشيعتين شيئًا»[2]، وأخذ من هذا دلالة تاريخية على عدم اختصاص علي باسم الشيعة في ذلك الوقت[3].

ويستدل د. علي النشار ببعض النصوص التي تفيد عدم اختصاص علي باسم الشيعة في عهد خلافته ومنها قول معاوية لبسر بن أرطأة حين وجهه إلى اليمن: «أمعن حتى تأتي صنعاء فإن لنا بها شيعة»[4].

غير أن هؤلاء وبعد تلك الأحداث ولا سيما بعد مقتل الحسين رضي الله عنه، وتأثر عموم المسلمين بمقتله اندسوا في عموم المناصرين للحسين والمتشيعين له والمنتسبين إليه، ولذلك ذهب بعض الباحثين إلى أن مقتل الحسين هو البذرة والبداية التاريخية لنشأة التشيع كعقيدة، ثم إنه في سنة ١٢١ ـ ١٢٢هـ ظهرت حقيقتهم، وانكشفت طويتهم، وذلك بعد رفضهم وتركهم لزيد بن

---

(١) «الأخبار الطوال» الدينوري (ص ١٩٤ ـ ١٩٦)، «تاريخ الطبري» (٥/ ٥٣ ـ ٥٤)، «مجموعة الوثائق السياسية» محمد حميد الله (ص٢٨١ ـ٢٨٢).

(٢) هذا جزء من حديث طويل في «صحيح مسلم» في باب جامع صلاة الليل ومن نام عنه أو مرض، (٢/ ١٦٨ ـ١٧٠).

(٣) انظر: «منهاج السنة»: (٢/ ٦٧) تحقيق د. رشاد سالم.

(٤) النشار: «نشأة الفكر الفلسفي»: (٢/ ٣٣).

علي بعد ترضيه على أبي بكر وعمر ـ رضي الله عنهما ـ ولذا سماهم زيد بالرافضة، وكانوا يسمون بـ«السبئية»، ثم سموا بـ«الرافضة» كما سماهم زيد بن علي رضي الله عنه، ثم لقبوا بـ«الصفوية»، ولقبوا أنفسهم في عصرنا بـ«الشيعة».

ثالثًا: جذورهم:

أما التشيع بمعنى محبة آل البيت فترجع جذوره إلى الكتاب والسنة، فـ«آل بيت رسول الله ﷺ لهم من الحقوق ما يجب رعايتها»[(١)] بلا غلو ولا تقصير.

ولذا فإن أهل السنة «يحبون أهل بيت رسول الله ﷺ، ويتولونهم، ويحفظون فيهم وصية رسول الله ﷺ؛ حيث قال يوم غدير خم: «أذكركم الله في أهل بيتي، أذكركم الله في أهل بيتي»[(٢)]»[(٣)].

وقال الإمام الآجري: «واجب على كل مؤمن ومؤمنة محبة أهل بيت رسول الله ﷺ»[(٤)].

وأما التشيع المبني على دعوى الوصية وردة الصحابة فهو دخيل على هذه الأمة، ترجع جذوره إلى مصادر أجنبية ليست من الإسلام في شيء.

لقد جمع هذا التشيع خلال مسيرته الفكرية وأطواره العقدية منذ نشأته الأولى على يد السبئية، واكتماله على يد الصفوية، وصولا إلى نظرية «ولاية الفقيه» الخمينية عقائد متباينة، ومللًا متضاربة، يجمعها الغلو والانحراف عن الملة الحنيفية والشريعة المحمدية.

---

(١) «مجموع الفتاوى» (٣/ ٤٠٧).

(٢) أخرجه مسلم ح(٢٤٠٨).

(٣) «العقيدة الواسطية» (ص١١٨).

(٤) «الشريعة» للآجري (٥/ ٢٢٧٦).

وبعد رصد منابعه، وتتبع جذوره وأصوله، والبحث عن مصادره يتبين ما يلي:

أولًا: أن التشيع ذو صبغة يهودية وذلك باعتبار أن ابن سبأ كان أول من قال بالنص والوصية، والرجعة، وابن سبأ يهودي، كما أقرت بذلك مصادرهم[١]، وباعتبار وجود تشابه في الأصول الفكرية بين اليهود والشيعة، كما أشار ابن حزم إلى شيء من ذلك حينما قال: «سار هؤلاء الشيعة في سبيل اليهود القائلين، إن إلياس عليه السلام، وفنحاس بن العازار بن هارون عليه السلام أحياء إلى اليوم»[٢].

ثانيًا: التأثير الفارسي المجوسي على هذه النحلة، ويبين ذلك ابن حزم بقوله: «إن الفرس كانت من سعة الملك، وعلو اليد على جميع الأمم، وجلالة الخطر في أنفسها بحيث إنهم كانوا يسمون أنفسهم الأحرار والأسياد، وكانوا يعدون سائر الناس عبيدًا لهم، فلما امتحنوا بزوال الدولة عنهم على أيدي العرب، كان العرب عند الفرس أقل الأمم خطرًا، تعاظمهم الأمر، وتضاعفت لديهم المصيبة وراموا كيد الإسلام بالمحاربة في أوقات شتى، وفي كل ذلك يظهر الله الحق.. فرأوا أن كيده على الحيلة أنجع، فأظهر قوم منهم الإسلام، واستمالوا أهل التشيع، بإظهار محبة أهل البيت، واستبشاع ظلم علي - بزعمهم - ثم سلكوا بهم مسالك حتى أخرجوهم عن طريق الهدى»[٣].

ولذلك ترى النظرة الفارسية العنصرية في تحديد هوية الأئمة الذين يحصرونهم باثني عشر إمامًا، وحصرهم الإمامة بعد علي رضي الله عنه في أولاد

(١) انظر: «المقالات والفرق» (ص٢٠)، «فرق الشيعة» (ص٢٢)، «رجال الكشي» (ص١٠٨).

(٢) «الفصل» (٥/ ٣٧)، وانظر: «منهاج السنة» (١/ ٦)، «العقيدة والشريعة» جولد تسيهر (ص٢١٥).

(٣) «الفصل» ٢/ ٢٧٣، وانظر: «الخطط» المقريزي (٢/ ٣٦٢).

الحسين دون أولاد الحسن دون غيرهم، وهذا يرجع إلى تزوج الحسين بن علي رضي الله عنه ابنة يزدجرد أحد ملوك إيران، بعدما جاءت مع الأسرى بعد الفتح الإسلامي لفارس، فولدت له علي بن الحسين، فرأى الفرس في أولادها من الحسين وارثين لملوكهم الأقدمين، ورأوا أن الدم الذي يجري في عرق علي بن الحسين وفي أولاده دم إيراني من قبل أمه ابنة يزدجرد، والذي هو من سلالة الملوك الساسانيين المقدسين عندهم[(١)]، ولذلك خصوا الإمامة على المسلمين بأولاد الحسين دون غيرهم.

وإن رابك شيءٌ في هذا التأثير فانظر إلى ما ضمته مصادرهم من روايات تقدس كل ما هو فارسي، فتراها مثلًا تفرد سلمان الفارسي رضي الله عنه وبرأه الله مما يفترون ـ بخصائص وصفات فوق مرتبة البشر، حيث جاء في أخبارهم: «أن سلمان باب الله في الأرض، من عرفه كان مؤمنًا، ومن أنكره كان كافرًا»[(٢)].

كما أثبتت رواياتهم بأن سلمان «يبعث الله إليه ملكًا ينقر في أذنه يقول كيت وكيت»[(٣)]، وعن الحسن عن منصور قال: قلت للصادق عليه السلام: أكان سلمان محَدّثًا؟ قال: نعم. قلت: من يحدّثه؟ قال: ملك كريم. قلت: إذا كان سلمان كذا فصاحبه أي شيء هو؟ قال: أقبل على شأنك»[(٤)]. فهي تثبت الوحي لسلمان وتوحي بأن صاحبه وهو علي فوق ذلك؟! بل أثبتت أخبارهم

---

(١) انظر في أن أم علي بن الحسين هي ابنة يزدجرد: «تاريخ اليعقوبي» (٢/ ٢٤٧)، «صحيح الكافي» (١/ ٥٣). وانظر في أثر ذلك: «الزندقة والشعوبية» سميرة الليثي (ص٥٦)، «وجاء دور المجوس» عبد الله الغريب (ص٧٧)، «نشأة الفكر الفلسفي» النشار (٢/ ١١)، «المهدي والمهدوية» عبد الرزاق الحصان (ص٨٢)، «عقيدة الشيعة» رونلدسن (ص١٠١).

(٢) «رجال الكشي» (ص١٥)، وانظر: «رجال الكشي» (ص١٦ ـ ١٩).

(٣) «رجال الكشي» (ص ١٦).

(٤) «رجال الكشي» (ص ١٩).

لسلمان علم الأئمة والأنبياء، كما جعلت له أمر الإمام والنبي، فقالت: «... سلمان أدرك علم الأول وعلم الآخر» ثم فَسَّرت ذلك، فقالت: «يعني علم النبي ﷺ، وعلم علي، وأمر النبي ﷺ وأمر علي»[١].

وقد كان لهذه الأساطير أثرها فنقل لنا أبو الحسن الأشعري المتوفى سنة ٣٣٠هـ أن هناك فرقة في عصره تقول بألوهية سلمان الفارسي[٢].

وتتجلى الجذور الفارسية المجوسية في تعظيم مصادر الشيعة لبعض العناصر الفارسية التي شاركت في التآمر والكيد ضد دولة الخلافة الراشدة وهو «أبو لؤلؤة الفارسي المجوسي» قاتل الخليفة العظيم عمر بن الخطاب رضي الله عنه، فقد أطلق عليه عندهم لقب «بابا شجاع الدين»[٣]، واعتبروا يوم مقتل عمر رضي الله عنه على يد هذا المجوسي عيدًا من أعيادهم، وبنوا مزارًا في إيران في مدينة كاشان باسم هذا المجوسي، يعظمونه ويزورونه ويطوفون به، وقد ساق شيخهم الجزائري روايات لهم في ذلك[٤]، كما يعظمون يوم النيروز، كفعل المجوس[٥]، وقد اعترفت أخبارهم بأن يوم النيروز من أعياد الفرس[٦].

ولم يكتفوا بتلقي التأثيرات اليهودية والفارسية المجوسية حتى تحول

---

(١) «رجال الكشي» (ص ١٦).

(٢) «مقالات الإسلاميين» (١/ ٨٠).

(٣) انظر: «الكنى والألقاب» عباس القمي (٢/ ٥٥).

(٤) انظر: «الأنوار النعمانية» (١/ ١٠٨).

(٥) انظر: الأعلمي/ مقتبس الأثر: ٢٩/ ٢٠٢ ـ ٢٠٣، المجلسي/ بحار الأنوار، باب عمل يوم النيروز: ٩٨/ ٤١٩، وانظر: وسائل الشيعة، باب استحباب صوم يوم النيروز والغسل فيه، ولبس أنظف الثياب والطيب: ٧/ ٣٤٦.

(٦) انظر: «بحار الأنوار» ٤٨/ ١٠٨.

المذهب الشيعي - في نظر جمع من الباحثين - إلى مباءة ومستقر للعقائد الآسيوية القديمة كالبوذية وغيرها[(١)].

ثم فتح أبوابه لكل عدو حاقد ومتآمر ضد الأمة ودينها، ولذا يذكر صاحب مختصر التحفة: «أن مذهب الشيعة له مشابهة تامة مع فرق اليهود والنصارى والمشركين والمجوس»، ثم ذكر وجه شبه المذهب الشيعي بكل طائفة من هذه الطوائف[(٢)].

كما يؤكد بعض العلماء المعاصرين أنه تتبع مذاهب الشيعة فوجد عندها كل المذاهب والأديان التي جاء الإسلام لمحاربتها[(٣)].

وذلك يعود إلى أنه قد ركب مطية التشيع كل من أراد الكيد للإسلام وأهله، وكل من احتال ليعيش في ظل عقيدته السابقة باسم الإسلام، من يهودي، ونصراني، ومجوسي، وغيرهم، فدخل في التشيع كثير من الأفكار الأجنبية والدخيلة ، ولهذا ذهب شيخ الإسلام ابن تيمية إلى أن المنتسبين للتشيع قد أخذوا من مذاهب الفرس والروم، واليونان، والنصارى، واليهود، وغيرهم أمورًا مزجوها بالتشيع، ويقول: «وهذا تصديق لما أخبر به النبي ﷺ، وساق بعض الأحاديث الواردة في أن هذه الأمة ستركب سنن من كان قبلها...»، وقال بأن هذا بعينه صار في المنتسبين للتشيع[(٤)].

---

(١) انظر: تاريخ المذاهب الإسلامية لأبي زهرة: ١/ ٣٧، فجر الإسلام: ص ٢٧٧ .

(٢) انظر: مختصر التحفة ص ٢٩٨ وما بعدها.

(٣) انظر: بركات عبد الفتاح/ الوحدانية: ص ١٢٥.

(٤) منهاج السنة: ٤/ ١٤٧، وانظر الأحاديث في ذلك في: صحيح البخاري، كتاب الاعتصام بالسنة، باب قول النبي ﷺ: «لتتبعن سنن من كان قبلكم»: ٨/ ١٥١، وفي صحيح مسلم، كتاب العلم، باب قول النبي ﷺ : «لتتبعن سنن من كان قبلكم» رقم (٢٦٦٩)، المسند ٢/ ٤٥٠ - ٥١١، ٥٢٧.

رابعًا: فرقهم:

يذكر المسعودي المتوفى سنة (٤٣٦هـ) وهو شيعي أن فرق الشيعة بلغت ثلاثًا وسبعين فرقة[١]، ويزعم الرافضي مير باقر الداماد[٢] أن الفرق المذكورة في حديث افتراق الأمة إلى ثلاث وسبعين فرقة هي فرق الشيعة، وأن الناجية منها هي طائفته، طائفة الإمامية[٣]، وأما أهل السنة والمعتزلة والخوارج وغيرهم من سائر الفرق، فجعلهم من أمة الدعوة (أي ليسوا من أمة الإجابة) فهم في اعتقاده لم يدخلوا في الإسلام أصلًا، وهذه المقالة قد قالها الشيعة من قبل وأشار إلى ذلك الشهرستاني[٤]، والرازي[٥]، وقد ورد في «دائرة المعارف» أنه ظهر من فروع الفرق الشيعية ما يزيد كثيرًا عن الفرق الاثنتين والسبعين فرقة المشهورة[٦]، بينما يذكر المقريزي أن فرق الشيعة بلغت ثلاثمائة فرقة[٧]، أما في كتب الشيعة في الفرق فتذكر افتراقهم عند موت كل إمام ممن يدعون إمامته، وقد تتبعت ما ذكروه في كتب الفرق عندهم، فبلغت ما يربو على ستين فرقة[٨].

أما في كتب الرواية عندهم فإن الكليني في «الكافي» يذكر رواية تجعل

---

(١) «مروج الذهب» (٣/ ٢٢١)، وانظر: «اعتقادات فرق المسلمين» (ص٨٥).

(٢) من شيوخ الدولة الصفوية توفي سنة (١٠٤١هـ) فترجم له في «الكنى والألقاب» للقمي (٢/ ٢٠٦).

(٣) انظر: «التعليقات على شرح الدواني للعقائد العضدية» ضمن كتاب الأعمال الكاملة للأفغاني (١/ ٢١٥).

(٤) انظر: «الملل والنحل» (١/ ١٦٥).

(٥) انظر: «اعتقادات فرق المسلمين والمشركين» (ص٨٥).

(٦) «دائرة المعارف الإسلامية» (١٤/ ٦٧).

(٧) «الخطط» (٢/ ٣٥١).

(٨) كما في كتاب «فرق الشيعة» للنوبختي، و«المقالات والفرق» للقمي، وهما الكتابان الباقيان من كتب الفرق عند الاثني عشرية ـ كما يقولون ـ.

فرق الشيعة ثلاث عشرة فرقة كلها في النار إلا واحدة»[١] .

لكن تذكر بعض أخبارهم المهمة، والتي هي فيما يبدو على درجة عالية من السرية أن هذا الاختلاف أمر مقصود، وخطة موضوعة لخداع أهل السنة، وللعمل على إخفاء حقيقة المذهب عن عموم المسلمين، ولذلك لما شكا أحدهم لإمامه كثرة اختلافهم قال: «ذلك من عندنا، لو اجتمعتم على شيء لصدقكم الناس علينا»[٢]، وقد علق شارح الكافي على هذا اللون من نصوصهم قائلًا: «إن اختلاف كلمتهم أصلح لهم وأنفع لبقائهم، إذ لو اتفقوا لعرفوا بالتشيع وصار ذلك سببًا لقتلهم»[٣].

فاختلاف فرقهم وتباين أقوالهم وتعدد مواقفهم أمر مقصود؛ وذلك لإخفاء حقيقة المذهب الذي تواصَوا بكتمانه، فقالوا: «إنكم على دين من كتمه أعزه الله، ومن أذاعه أذله الله»[٤]، كما اتفقوا على التظاهر أمام الآخرين بخلاف عقيدتهم الحقيقية، فقالوا: «اتقوا الله في دينكم فاحجبوه بالتقية، فإنه لا إيمان لمن لا تقية له»[٥]، وهذا الاختلاف الجاري في أحاديثهم ورواياتهم، والتناقض الشائع في نصوصهم كما أنه يقصد به أحيانًا إخفاء حقيقة المذهب، فهو أيضًا طبيعة كل نحلة باطلة ليست من عند الله، كما قال تعالى: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُواْ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ٨٢] فالاختلاف والتناقض من

---

(١) «أصول الكافي» (المطبوع على هامش مرآة العقول) (٤/ ٣٤٤)، وقد حكم المجلسي على هذه الرواية حسب مقاييس طائفة الأصولية عندهم بأنها ترتقي إلى درجة الحسن (مرآة العقول ٤/ ٣٤٤).

(٢) «المصدر السابق»: الموضع نفسه.

(٣) «شرح جامع على الكافي» للمازندراني (٢/ ٣٩٧).

(٤) «أصول الكافي» (١/ ٢٢٢).

(٥) «الكافي» (٢/ ٢١٨).

العلامات البارزة لكل نحلة باطلة، وهو من معالم الهداية للباحثين عن الحق، فإن الباطل يعرف بتناقضه، وهذه حقيقة ثابتة في نحلة الرافضة، وغيرها من النحل الباطلة.

وقد أقر بهذه الحقيقة شيخهم الطوسي الملقب عندهم بشيخ الطائفة، وذكر أن السبب في تأليف كتابه «تهذيب الأحكام» هو «ما آلت إليه أحاديثهم من الاختلاف والتباين والمنافاة والتضاد حتى لا يكاد يتفق خبر إلا وبإزائه ما يضاده، ولا يسلم حديث إلا وفي مقابلته ما ينافيه...»، واعترف بأن هذا الاختلاف قد فاق ما عند أصحاب المذاهب الأخرى، وأن هذا كان من أعظم الطعون على مذهبهم، وأنه جعل بعض الشيعة يترك التشيع لهذا السبب[(١)]، وقد اشتكى بعض شيوخهم من هذه الظاهرة وهو الفيض الكاشاني صاحب «الوافي» أحد الكتب الثمانية المعتمدة، فقال عن اختلاف طائفته: «... تراهم يختلفون في المسألة الواحدة على عشرين قولًا أو ثلاثين قولًا أو أزيد؛ بل لو شئت أقول: لم تبق مسألة فرعية لم يختلفوا فيها أو في بعض متعلقاتها»[(٢)].

وقد عزت بعض رواياتهم ظاهرة الاختلاف إلى كثرة الكذب على الأئمة.. فهذا الفيض بن المختار يشكو لأبي عبد الله ـ كما تقول رواياتهم ـ كثرة اختلافهم ويقول: «ما هذا الاختلاف الذي بين شيعتكم؟! إني لأجلس في حلقهم بالكوفة فأكاد أن أشك في اختلافهم في حديثهم. فقال أبو عبد الله: هو ما ذكرت يا فيض، إن الناس أولعوا بالكذب علينا، وإني أحدث أحدهم بالحديث فلا يخرج من عندي حتى يتأوله على غير تأويله، وذلك أنهم لا يطلبون بحديثنا وبحبنا ما عند الله، وإنما يطلبون الدنيا، وكل يحب أن يدعى

---

(١) «تهذيب الأحكام» (١/ ٢-٣).

(٢) «الوافي» المقدمة (ص٩).

رأسًا»[١].

وفرقهم على كثرتها وتباينها واختلافها ترجع اليوم إلى ثلاث فرق رئيسة: الزيدية، والإسماعيلية، والاثني عشرية.

أما الزيدية فهم أقرب فرق الشيعة لأهل السنة، أعني أتباع زيد بن علي دون من انتسب إلى الزيدية من الروافض كالحوثية وأسلافهم الجارودية، وقد وصف الملطي الزيدية الحقة بقوله: «وهذه الفرقة لم يتبرؤوا ولم يكفروا أحدًا، وتولوا وهم أصحاب سمت يظهرون زهدًا وعبادة وخيرًا، ويأمرون بالمعروف، وينهون عن المنكر»[٢]، وهم الذين عناهم ابن حزم بقوله: «وأقرب مذاهب الشيعة إلى أهل السنّة المنتمون إلى أصحاب الحسن بن صالح بن حي الهمذاني الفقيه، القائلون بأن الإمامة في ولد علي رضي الله عنه، والثابت عن الحسن بن صالح رحمه الله هو قولنا: إنَّ الإمامة في جميع قريش وتولي جميع الصحابة رضي الله عنهم، إلا أنه كان يفضل عليًّا على جميعهم»[٣]، وهؤلاء أحق بالانتساب إلى زيد.

ولذا خرج من الزيدية علماء أعلام لهم قدم صدق في الأمة، مثل ابن الوزير صاحب «العلم الشامخ» (المتوفى:١١٠٨هـ)، والصنعاني صاحب «سبل السلام» (المتوفى: ١١٨٢هـ)، والشوكاني صاحب «نيل الأوطار» (المتوفى: ١٢٥٠هـ)، ومن هنا قال الشيخ أبو زهرة عن فرقهم من الشيعة: «ولذلك تجد القرب قائمًا من غير محاولة تقريب»[٤].

---

(١) «رجال الكشي» (ص١٣٥ ـ ١٣٦)، «بحار الأنوار» (٢/٢٤٦).

(٢) «التنبيه والرد» ص ٣٤.

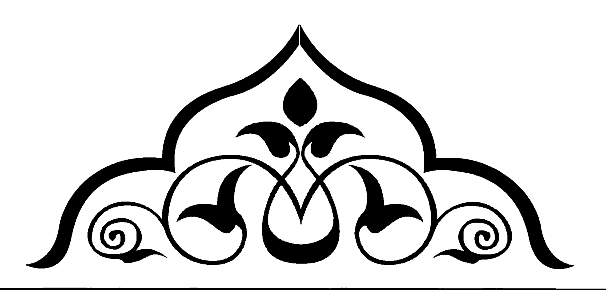
(٣) «الفصل» (٢/١٠٦).

(٤) «الإمام زيد» ص ٤.

أما الإسماعيلية الذين يلقبون بالباطنية وبالفاطمية أو العبيدية، ومن فرقهم المعاصرة الدروز والبهرة والأغاخانية، فقد لخص الإمام الغزالي مذهبهم بقوله: «إن مذهب الباطنية ظاهره الرفض، وباطنه الكفر المحض»[١].

أما الاثنا عشرية الذين إذا أطلق لقب «الشيعة» لا ينصرف إلا إليهم، فهم بحسب مقاييس أهل السنة من غلاة الروافض ـ كما سيأتي ـ، وقد انمحت الحدود العازلة بينهم وبين الباطنية في المنهج، ولم يعد بينهم خلاف ظاهر إلا في الأئمة، فشيعة اليوم هم باطنية الأمس.

(١) «فضائح الباطنية» ص٣٧.



المبحث الأول

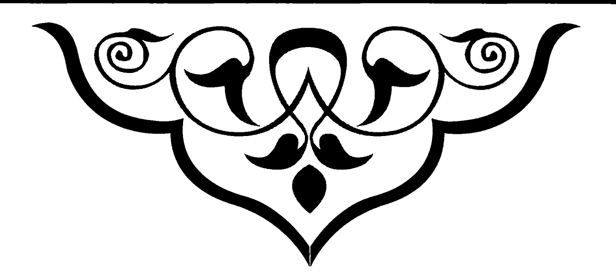
موقف الشيعة من التلقي النبوي للقرآن الكريم

ويشتمل على ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: موقف الشيعة من الوحي.

المطلب الثاني: موقف الشيعة من جمع القرآن الكريم.

المطلب الثالث: موقف الشيعة من سلامة النص القرآني.



المطلب الأول

موقف الشيعة من الوحي

يعتقد الشيعة الرافضة ـ كما يقرر أحد مراجعهم المعاصرين ـ «أن الإمامة منصب إلهي كالنبوة، فكما أن الله سبحانه يختار من يشاء من عباده للنبوة والرسالة، ويؤيده بالمعجزة التي هي كنص من الله عليه ... فكذلك يختار للإمامة من يشاء ويأمر نبيه بالنص عليه، وأن ينصبه إمامًا للناس من بعده»[(١)].

وقد جاء في أهم مصادرهم وهو «الكافي» أن الإمامة منصب أعلى مرتبة من النبوة[(٢)]، وهذا ما يجاهر به جملة من شيوخهم، قال شيخهم نعمة الله الجزائري: «الإمامة العامّة التي هي فوق درجة النّبوّة والرّسالة..»[(٣)].

وقال هادي الطهراني ـ أحد مراجعهم وآياتهم في هذا العصر ـ: «الإمامة أجلُّ من النّبوة، فإنها مرتبة ثالثة شرف الله تعالى بها إبراهيم بعد النبوة والخلة...»[(٤)].

ولذا قرر ابن المرتضى أن الإمامية «سميت بذلك لجعلها أمور الدين كلها للإمام، وأنه كالنبي، ولا يخلو وقت من إمام يُحتاج إليه في أمر الدين والدنيا»[(٥)]، كما يعتقد شيعة عصرنا أن الأئمة أفضل من الأنبياء، يقول الخميني: «إن من ضرورات مذهبنا أن لأئمتنا مقامًا لا يبلغه ملك مقرب ولا نبي مرسل..

---

(١) محمد حسين آل كاشف الغطا: «أصل الشيعة وأصولها»: ص ٥٨.

(٢) انظر: أصول الكافي: ١/ ١٧٥.

(٣) زهر الرّبيع: ص١٢.

(٤) ودائع النُّبُوَّة: ص١١٤.

(٥) انظر: «المنية والأمل»: ص ٢١، «عقائد الإمامية»: محمد رضا المظفر ص ٩٥.

وقد ورد عنهم عليه السلام أن لنا مع الله حالات لا يسعها ملك مقرب ولا نبي مرسل»[١]، والإمام عندهم يوحى إليه، وقالوا: «إن منا لمن ينكت في أذنه، وإن منا لمن يؤتى في منامه، وإن منا لمن يسمع صوت السلسلة تقع على الطشت (كذا)، وإن منا لمن يأتيه صورة أعظم من جبرائيل وميكائيل»[٢]، وقوله كقول الله ورسوله، لأنهم يعتقدون «أن حديث كل واحد من الأئمة الطاهرين قول الله عز وجل، ولا اختلاف في أقوالهم كما لا اختلاف في قوله تعالى»[٣].

ولهذا لايفرقون بين كلام الله وكلام أئمتهم حتى قالوا: يجوز لمن سمع حديثًا عن أبي عبد الله (يعنون جعفر بن محمد الصادق) أن يرويه عن أبيه أو أحد أجداده؛ بل يجوز أن يقول: قال الله تعالى[٤]، وهذا استحلال للكذب على الله ورسوله صلى الله عليه وسلم.

كما تقول مصادرهم أن إمامهم الرضا سُئل: (ما الفرق بين الرسول والنبي والإمام؟ فكتب أو قال: الفرق بين الرسول والنبي والإمام: أن الرسول الذي ينزل عليه جبرائيل فيراه ويسمع كلامه، وينزل عليه الوحي وربما رأى في منامه نحو رؤيا إبراهيم عليه السلام، والنبي ربما سمع الكلام وربما رأى الشخص ولم يسمع، والإمام هو الذي يسمع الكلام ولا يرى الشخص)[٥]، وهذا

---

(١) «الحكومة الإسلامية»: ص٥٢. وهذه عقيدة غلاة الروافض، ولذلك قال القاضي عياض: «نقطع بتكفير غلاة الرّافضة في قولهم: إنّ الأئمّة أفضل من الأنبياء» (القاضي عياض/ الشفاء: ص١٠٧٨).

(٢) «بحار الأنوار»: ٢٦/ ٣٥٨، «بصائر الدرجات» ص: ٦٣.

(٣) المازندراني/ شرح جامع (علي الكافي): ٢/ ٢٧٢.

(٤) المصدر السابق: ٢/ ٢٧٢.

(٥) الكليني: «الكافي»، كتاب الحجة، باب الفرق بين الرسول والنبي والمحدث: (١/ ١٧٦)، وقال شارح «الكافي»: (الحديث صحيح إسناده)، «الشافي شرح أصول الكافي»: (٣/ ٢٩). فهذا الحديث الباطل صحيح حتى عند من يسلك منهج التصحيح والتضعيف منهم وهم الأصوليون.

النص يفيد أن الوحي الإلهي متحقق حصوله للثلاثة على اختلاف في الطريقة والوسيلة التي يصل بها الوحي، وإذا كانت رواية الكافي هذه تقول: إن الإمام يسمع الكلام ولا يرى الشخص أي الملك، فإن هناك عدة روايات عندهم تؤكد تحقق رؤية الإمام للملائكة، حتى إن عالمهم المجلسي عقد في البحار بابًا بعنوان: (باب أن الملائكة تأتيهم وتطأ فرشهم وأنهم يرونهم)[١]، وذكر فيه ستة وعشرين حديثًا منها ما ذكره عن الصادق قال: (إن الملائكة لتنزل علينا في رحالنا وتتقلب على فرشنا، وتحضر موائدنا وتأتينا في وقت كل صلاة لتصليها معنا، وما من يوم يأتي.. إلا وأخبار أهل الأرض عندنا وما يحدث فيها..)[٢].

فترى في هذه الروايات للمجلسي أن الفرق الذي ذكره الكليني بين الإمام والرسول والنبي ـ إن كان يعتبر فرقًا ـ قد تلاشى حتى قال المجلسي نفسه: «إن استنباط الفرق بين النبي والإمام من تلك الأخبار لا يخلو من إشكال وكذا الجمع بينهما مشكل جدًّا»[٣]، ثم قال: «ولا نعرف جهة اتصافهم بالنبوة إلا رعاية خاتم الأنبياء، ولا يصل عقولنا فرق بين النبوة والإمامة»[٤].

ولم يكتفوا بهذا، بل جاء في كتبهم الأصيلة، ومراجعهم المعتبرة عندهم مزاعم خطيرة ليس لها وجود في عالم الواقع ولا يرى لها عين ولا أثر، وليس لها في كتب الأمة شاهد ولا خبر.

تلك المزاعم والدعاوى تتضمن أن هناك كتبًا مقدسة نزلت من السماء

---

(١) «البحار»: (٢٦/ ٣٥٥).

(٢) «البحار»: (٢٦/ ٣٥٦).

(٣) «البحار»: (٢٦/ ٢٨).

(٤) المصدر السابق (٢٦/ ٢٨).

بوحي من رب العزة ـ جل علاه ـ إلى الأئمة، وأحيانًا تورد كتب الشيعة الأصيلة نصوصًا وروايات يزعمون أنها مأخوذة من تلك الكتب، وعلى هذه الروايات المدعى أخذها من تلك الكتب تبنى عقائد ومبادئ.

وإليك ـ بكل أمانة ـ بعض ما وجدناه في كتبهم المعتمدة عندهم من هذه الدعاوى والمزاعم:

١ ـ مصحف فاطمة:

تدعي كتب الشيعة نزول مصحف بعد وفاة الرسول ﷺ يسمونه مصحف فاطمة:

روى الكليني في «الكافي» ـ بسند صحيح كما يقول علماؤهم[١] ـ عن أبي بصير قال: دخلت على أبي عبدالله (جعفر الصادق) ثم ذكر حديثًا طويلًا في ذكر العلم الذي أودعه الرسول ﷺ عند أئمة الشيعة ـ فيما يزعمون ـ وفيه قول أبي عبدالله ـ كما يروون ـ: (وإن عندنا لمصحف فاطمة عليها السلام قال أبو بصير: قلت: وما مصحف فاطمة عليها السلام؟ قال: مصحف فيه مثل قرآنكم هذا ثلاث مرات[٢]، ما فيه من قرآنكم حرف واحد)[٣].

---

(١) انظر: «الشافي شرح أصول الكافي»: (٣/ ١٩٧).

(٢) أخذ بعض من كتب عن الشيعة من هذه الرواية أن الشيعة يعتقدون أن ثلاثة أرباع القرآن قد حذف وأُسقط من الصحف. انظر: القصيمي: «الصراع»: (١/ ١١٠)، وإحسان إلهي ظهير: «الشيعة والسنة»: ص ٨١، وقد رد على ذلك بعض الشيعة بأن (نصهم) يدل على كون مصحف فاطمة غير القرآن. الخنيزي: «الدعوة الإسلامية»: (١/ ٤٧)، وأقول: إن الناظر في رواياتهم يلمس منها أنها تتحدث عن مصحف لفاطمة نزل عليها من عند الله غير القرآن، وإن كان هناك حشد من الأساطير في كتبهم تزعم بأن القرآن ناقص لكن هذا النص ليس منها.

(٣) الكليني: «الكافي»، كتاب الحجة، باب فيه ذكر الصحيفة والجفر والجامعة ومصحف فاطمة: (١/ ٢٣٨).

ويفيد هـذا النص ـ عندهم ـ أن مصحف فاطمة: الـذي أوحـاه الله ـ بزعمهم ـ إليها هو مثل القرآن الذي أنزله الله على عبده ورسوله ثلاث مرات، وهذا الزعم غاية في التحلل من العقل والجرأة على الكذب، وما الحاجة لنزول مصحف على فاطمة والله جل شأنه يقول: ﴿.. وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَـٰبَ تِبْيَـٰنًا لِّكُلِّ شَىْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ﴾[١]، ﴿إِنَّ هَـٰذَا ٱلْقُرْءَانَ يَهْدِى لِلَّتِى هِىَ أَقْوَمُ﴾[٢]؟!

وأين هو اليوم هذا المصحف المزعوم؟! ولكن يبدو أن مهندسي بناء التشيع وضعوا أمثال هذه الروايات خوفًا من أن يفقد المذهب أتباعه لعدم وجود ما يشهد له من كتاب الله، فكان تدبيرهم هذا فضيحة لهم وعارًا عليهم.

وتمضي أساطيرهم تتحدث عن هذا المصحف فيروي الكليني بسنده عن حماد بن عثمان قال: سمعت أبا عبدالله عليه السلام يقول: (يظهر الزنادقة في سنة ثمان وعشرين ومائة، وذلك إني نظرت في مصحف فاطمة عليها السلام، قال: قلت: وما مصحف فاطمة؟ قال: إن الله تعالى لما قبض نبيه صلى الله عليه وآله دخل على فاطمة عليها السلام من وفاته من الحزن ما لا يعلمه إلا الله عز وجل فأرسل الله إليها ملكًا يسلّي غمها ويحدثها، فشكت ذلك[٣] إلى أمير المؤمنين عليه السلام فقال: إذا أحسست بذلك وسمعت الصوت قولي لي، فأعلمته بذلك فجعل أمير المؤمنين عليه السلام يكتب كلما سمع حتى أثبت من ذلك مصحفا قال: ثم قال: أما إنه ليس فيه شيء من الحلال والحرام ولكن فيه علم ما يكون)[٤].

---

(١) النحل: آية ٨٩.

(٢) الإسراء: آية ٩.

(٣) قال المعلق على «الكافي» في تعليل هذا: (لعدم حفظها وقيل: لرعبها عليها السلام من الملك حال وحدتها به). انظر: حاشية «أصول الكافي» لعلي الغفاري: (١/ ٢٤٠).

(٤) «أصول الكافي»، كتاب الحجة، باب فيه ذكر الصحيفة إلخ: (١/ ٢٤٠).

وفي حديث آخر من أحاديثهم، قال أبو عبدالله ـ كما يروي الكليني ـ عن مصحف فاطمة: «ما أزعم أن فيه قرآنا وفيه ما يحتاج الناس إلينا ولا نحتاج إلى أحد، حتى فيه الجلدة ونصف الجلدة وربع الجلدة وأرش الخدش»[(١)].

ويلاحظ القارئ لهذا النص والذي قبله، أن الأول منهما يجعل موضوع المصحف مقصورًا على علم الغيب فقط ـ علم ما يكون ـ بينما النص الآخر يجعل من موضوعه علم الحدود والديات ففيه حتى أرش الخدش.

والمغزى من هذين النصين واضح، فإعطاء الأئمة علم ما يكون هو إضفاء لصفة الألوهية عليهم بمنحهم ما هو من خصائص الإله، وهو علم الغيب، وجعل مصحف فاطمة يحوي علم الحدود والديات هو اتهام مبطن بقصور التشريع الإسلامي!

وفي كتاب «دلائل الإمامة» وهو من كتبهم المعتمدة عندهم[(٢)]، ترد رواية تصف هذا المصحف المزعوم بأن فيه: (خبر ما كان وما يكون إلى يوم القيامة، وفيه خبر سماء سماء، وعدد ما في السموات من الملائكة وغير ذلك، وعدد كل من خلق الله مرسلًا وغير مرسل، وأسماءهم، وأسماء من أُرسل إليهم، وأسماء من كذب ومن أجاب، وأسماء جميع من خلق الله من المؤمنين والكافرين وصفة كل من كذب، وصفة القرون الأولى وقصصهم، ومن ولي

---

(١) «الكافي»: الكليني، كتاب الحجة، باب فيه ذكر الصحيفة إلخ: (١/ ٢٤٠).

(٢) قال عالمهم المجلسي عن الكتاب: «دلائل الإمامة» من الكتب المعتبرة المشهورة. أخذ منه جملة من تأخر عنه كالسيد ابن طاوس وغيره.. ومؤلفه من ثقات رواتنا الإمامية محمد بن جرير بن رستم الطبري (وليس هو ابن جرير صاحب «التاريخ» المخالف). المجلسي: «البحار»: (١/ ٣٩ ـ ٤٠). وقالت مقدمة الكتاب: (وهذا الكتاب لم يزل مصدرا من مصادر الشيعة في الإمامة والحديث تركن إليه وتعتمد عليه في أجيالها المتعاقبة منذ تأليفه إلى وقتنا الحاضر) من مقدمة الكتاب ص ٥.

من الطواغيت ومدة ملكهم وعددهم وأسماء الأئمة وصفتهم، وما يملك كل واحد.. فيه أسماء جميع ما خلق الله وآجالهم، وصفة أهل الجنة وعدد من يدخلها، وعدد من يدخل النار، وأسماء هؤلاء وهؤلاء، وفيه علم القرآن كما أُنزل، وعلم التوراة كما أُنزلت، وعلم الإنجيل كما أُنزل، وعلم الزبور، وعدد كل شجرة ومدرة في جميع البلاد)(١).

هذه المواضيع كلها في ورقتين من أوله(٢) يقول الراوي: (إن إمامهم قال: وما وصفت لك بعد ما في الورقة الثالثة ولا تكلمت بحرف منه)(٣).

وما ندري بأي حجم يكون هذا الكتاب؟! وورقتان منه فقط تحوي كل هذه العلوم الأسطورية التي لا وجود لها إلا في خيالات بعض المعممين!!! كما لا ندري لماذا لم يستفد أئمتهم من هذه العلوم في سبيل استرداد الإمامة التي حرموها ـ كما تزعم الشيعة ـ؟!!

ولماذا لا يخرج منتظرهم من سردابه وكيف يخاف القتل؟ ـ كما يعللون سر اختفائه ـ فيظل مختفيًا وكل هذه العلوم عنده!!

وتصف رواية «دلائل الإمامة» صفة نزول هذا المصحف على خلاف ما جاء في الرواية السالفة عن «الكافي» من أن عليًّا كتب ما سمعه من الملك حتى أثبت بذلك مصحفًا، حيث تقول رواية «الدلائل»: (أنه نزل جملة واحدة من السماء بواسطة ثلاثة من الملائكة وهم جبرائيل وإسرافيل وميكائيل.. فهبطوا به وهي قائمة تصلي، فما زالوا قيامًا حتى قعدت، ولما فرغت من صلاتها سلموا عليها وقالوا: السلام يقرئك السلام، ووضعوا المصحف

---

(١) محمد بن جرير بن رستم الطبري: «دلائل الإمامة»: (ص ٢٧ ـ ٢٨).
(٢) المصدر السابق.
(٣) المصدر السابق.

في حجرها[١]. فقالت: لله السلام ومنه السلام وإليه السلام وعليكم يا رسل الله السلام، ثم عرجوا إلى السماء، فما زالت من بعد صلاة الفجر إلى زوال الشمس تقرؤه حتى أتت على آخره، ولقد كانت عليها السلام مفروضة الطاعة على جميع من خلق الله من الجن والإنس والطير والوحش والأنبياء والملائكة. قلت: جعلت فداك فلمن صار ذلك المصحف بعد مضيها؟ قال: دفعته إلى أمير المؤمنين، فلما مضى صار إلى الحسن ثم إلى الحسين ثم عند أهله حتى يدفعوه إلى صاحب هذا الأمر..)[٢].

هذا بعض ما جاء في كتبهم عن مصحف فاطمة المزعوم، وهو يبين أن لفاطمة مصحفًا نزل عليها بعد وفاة الرسول ﷺ، فيه علم الغيب وعلم الحدود والديات وغيرها مما سلف ذكره، وأنه اليوم عند إمامهم الغائب! وهو وحي كالقرآن إلا أنه مثله ثلاث مرات ما فيه من قرآننا حرف واحد، إنها أساطير موهومة عند غائب معدوم، ونتاج عقل مأفون، أو مؤامرة زنديق حاقد أراد تشويه دين الله وشرعه وكتبه بأساطيره وخرافاته، فارتدت إليهم محاولاتهم بالعار، وويل لهم مما يفترون، ﴿إِنَّمَا يَفْتَرِي ٱلْكَذِبَ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰذِبُونَ﴾[٣].

٢ ـ لوح فاطمة:

وهذا ـ كما يؤخذ من رواياتهم ـ غير مصحف فاطمة، لأن مصحف فاطمة نزل بعد وفاة الرسول ﷺ بواسطة الملك، وكتبه علي من فم الملك وسلمه

(١) المصدر السابق.
(٢) المصدر السابق (ص ٢٧ ـ ٢٨).
(٣) (النحل: ١٠٥).

لفاطمة، أو نزل جملة واحدة بواسطة ثلاثة من الملائكة إلى آخر ما بينا من أوصاف القوم لهذا الكتاب، أما لوح فاطمة فله صفات أُخرى؛ منها أنه نزل على الرسول ﷺ وأهداه لفاطمة إلى غير ذلك من أوصافه، وقد نقلوا عنه بعض النصوص التي تؤيد عقائدهم.

ويبدو أن هذا الخبر عن «لوح فاطمة» والنص المنقول منه على درجة عالية من السرية، ففي نهاية النص ـ كما سيأتي ـ أمر بكتمانه عن غير أهله فهو سر من أسرارهم، ولا ندري كيف تسرب ولماذا تسرب؟ متى؟!

وإليك النص: وروى صاحب الكافي عن أبي بصير عن أبي عبدالله قال: قال أبي لجابر بن عبدالله الأنصاري: إن لي إليك حاجة متى يخف عليك أن أخلو بك فأسألك عنها؟ قال له جابر: في أي الأحوال أحببت، فخلا به في بعض الأيام، فقال: هل يا جابر أخبرني عن اللوح الذي رأيته في يد أُمي فاطمة بنت رسول الله ﷺ، وما أخبرتك به أُمي أنه في اللوح مكتوب؟، فقال جابر: أشهد بالله أني دخلت على أُمك فاطمة عليها السلام في حياة رسول الله ﷺ فهنيتها بولادة الحسين، فرأيت في يديها لوحًا أخضرًا ظننت أنه من زمرد، ورأيت فيه كتابًا أبيض شبه لون الشمس، فقلت لها: بأمي وأبي أنت يا بنت رسول الله، ما هذا اللوح؟ فقالت: هذا لوح أهداه الله تعالى إلى رسوله ﷺ في اسم أبي واسم بعلي واسم ابني واسم الأوصياء من ولدي، وأعطانيه أبي ليبشرني بذلك، قال جابر: فأعطتنيه أمك فاطمة عليها السلام فقرأته واستنسخته فقال أبي: فهل لك يا جابر أن تعرضه علي؟ قال: نعم، فمشى معه أبي إلى منزل جابر فأخرج صحيفة من رق، فقال: يا جابر انظر في كتابك لأقرأ عليك، فنظر جابر في نسخته، وقرأ أبي فما خالف حرف حرفًا، فقال جابر: أشهد بالله أني هكذا رأيته في اللوح مكتوبًا.

بسم الله الرحمن الرحيم هذا كتاب من الله العزيز الحكيم لمحمد نبيه ونوره وسفيره وحجابه ودليله، نزل به الروح الأمين من عند رب العالمين عظم يا محمد أسمائي واشكر نعمائي[(١)].

٣ ـ دعواهم نزول اثنتي عشرة صحيفة من السماء تتضمن صفات الأئمة:

في حديث طويل من أحاديثهم، يرويه صدوقهم ابن بابويه القمي أن رسول الله ﷺ قال ـ كما يفترون ـ: (إن الله تبارك وتعالى أنزل عليّ اثني عشر خاتمًا، واثني عشر صحيفة، اسم كل إمام على خاتمه وصفته في صحيفته)[(٢)].

ومزاعمهم في هذا الباب كثيرة..

وهكذا يحاول القوم أن يسلكوا كل وسيلة لتثبيت معتقدهم في الأئمة... بعد أن زلزل ذلك خلو كتاب الإسلام العظيم «مما يثبتها»، فراحوا يزعمون تنزل كتب إلهية مع القرآن، فكانت هذه الدعوى فضيحة أخرى تضاف لقائمة فضائحهم وأكاذيبهم.

إيداع بقية الوحي عند الأئمة:

يذكر شيخهم وآيتهم محمد بن حسين آل كاشف الغطا (ت١٣٧٦هـ) أن الأحكام في الإسلام قسمان: قسم أعلنه النبي ﷺ للصحابة، وقسم كتمه

---

(١) انظر نصه في كتب الشيعة: الكليني: «الكافي»: (١/ ٥٢٧، ٥٢٨)، الفيض الكاشاني: «الوافي»، أبواب العهود، بالحجج والنصوص عليهم صلوات الله عليهم، المجلد الأول: (جـ٢/ ٧٢)، وانظر: الطبرسي: «الاحتجاج»: (١/ ٨٤ ـ ٨٧)، ابن بابويه القمي: «إكمال الدين»: (ص ٣٠١ ـ ٣٠٤). الطبرسي صاحب «مجمع البيان»، «أعلام الورى»: ص ١٥٢، الكراجكي: «الاستنصار»: ص ١٨. ويلاحظ أن رواة الشيعة لم يتفقوا في نقلهم لألفاظ هذا الكتاب الإلهي المزعوم، قارن مثلًا بين ما جاء في «إكمال الدين»، وما جاء في «الكافي».

(٢) ابن بابويه القمي: «إكمال الدين»: ص ٢٦٣.

وأودعه أوصياءه، كل وصي يخرج منه ما يحتاجه الناس في وقته، ثم يعهد به إلى من بعده، حتى زعم أن النبي ﷺ قد يذكر حكمًا عامًا ولا يذكر مخصصه أصلًا؛ بل يودعه عند وصيه إلى وقته[(١)].

وقال شيخهم المعاصر بحر العلوم: «لما كان الكتاب العزيز متكفلًا بالقواعد العامة دون الدخول في تفصيلاتها، احتاجوا إلى سنة النبي.. والسنة لم يكمل بها التشريع!!، لأن كثيرًا من الحوادث المستجدة لم تكن على عهده ﷺ احتاج أن يدخر علمها عند أوصيائه ليؤدوها عنه في أوقاتها»[(٢)].

ويزعمون أن الأئمة هم خزنة علم الله ووحيه، وقد عقد صاحب الكافي بابًا لهذا بعنوان: «باب أن الأئمة عليهم السلام ولاة أمر الله وخزنة علمه»[(٣)]، وضمن هذا الباب ست روايات في هذا المعنى، وبابًا آخر بعنوان: «أن الأئمة ورثوا علم النبي وجميع الأنبياء والأوصياء الذين من قبلهم»[(٤)]، وفيه سبع روايات،

---

(١) انظر: أصل الشيعة: ص٧٧.

(٢) بحر العلوم/ مصابيح الأصول: ص ٤، وأقوال شيوخهم في هذا المعنى كثيرة، فيقول ـ مثلًا ـ آيتهم العظمى شهاب الدين النجفي: «إن النبي ﷺ ضاقت عليه الفرصة ولم يسعه المجال لتعليم جميع أحكام الدين.. وقد قدّم الاشتغال بالحروب على التمحص (كذا) ببيان تفاصيل الأحكام.. لاسيما مع عدم كفاية استعداد الناس في زمنه لتلقي جميع ما يحتاج إليه طول قرون» (النجفي/ تعليقاته على إحقاق الحق: ٢/ ٢٨ ـ ٢٨٩).
انظر: كيف يطعن في رسول الله ﷺ بأنه قدّم الاشتغال بالحروب على تبليغ شريعة الله، والله يقول: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغۡ مَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ مِن رَّبِّكَ﴾.. فهل أعرض رسول الهدى عن أمر ربه؟! وهل أمثال هؤلاء من أتباع الرسول.. فضلًا عن أن يكونوا من أنصار أهل بيته؟! أليس إقرارهم لهذه العقيدة هو تكذيب لقول الله جل شأنه: ﴿ٱلۡيَوۡمَ أَكۡمَلۡتُ لَكُمۡ دِينَكُمۡ وَأَتۡمَمۡتُ عَلَيۡكُمۡ نِعۡمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلۡإِسۡلَٰمَ دِينٗا﴾ فالله سبحانه أكمل لنا الدين، وكل قول خلاف هذا كفر وضلال.. ولكن الدين لم يكمل ولن يكمل هو دين الشيعة الذي يزيد فيه شيوخهم على مر الدهور ولا يزال في نقص واختلاف لأنه من وضع البشر.

(٣) أصول الكافي: ١/ ١٩٢ ـ ١٩٣.

(٤) أصول الكافي: ١/ ٢٢٣ ـ ٢٢٦.

وهناك بابًا ثالثًا بعنوان: «أن الأئمة يعلمون جميع العلوم التي خرجت إلى الملائكة والأنبياء والرسل عليهم السلام»[١]، وفيه أربع روايات.

ومن ذلك ما جاء في أصول الكافي بعنوان: «باب أن الله عز وجل لم يعلم نبيه علمًا إلا أمره أن يعلمه أمير المؤمنين، وأنه كان شريكه في العلم»، وذكر فيه ثلاث روايات[٢]، وقريب من هذا ما جاء في البحار في باب بعنوان: «باب أنه صلوات الله عليه كان شريك النبي صلى الله عليه وآله في العلم دون النبوة، وأنه علم كل ما علم صلى الله عليه وآله وأنه أعلم من سائر الأنبياء عليهم السلام»، وقد استشهد لذلك باثنتي عشرة رواية، من رواياتهم[٣].

كما قدم المجلسي اثنتين وثمانين رواية تتحدث عن علم علي، وأن النبي ﷺ علمه ألف باب من العلم.. في باب عقده لهذه الموضوع[٤]، قالت إحدى رواياته بأن النبي ﷺ أسرّ إلى علي ألف حديث لم تعلمه الأمة، وزعمت أن عليًّا أعلن ذلك للناس فقال: «أيها الناس، إن رسول الله ﷺ أسرّ إليّ ألف حديث، في كل حديث ألف باب، لكل باب ألف مفتاح"[٥].

ومرة أخرى زعمت أن أبا عبد الله قال: «أوصى رسول الله صلى الله عليه وآله إلى علي عليه السلام بألف باب كل باب يفتح ألف باب»[٦]، ثم زعمت أن عليًا قال: «إن رسول الله صلى الله عليه وآله علمني ألف باب من الحلال والحرام، ومما كان، ومما يكون إلى يوم القيامة، كل باب منها يفتح ألف باب، فذلك ألف ألف باب، حتى

---

(١) أصول الكافي: ١/ ٢٢٥ ـ ٢٥٦.

(٢) انظر: أصول الكافي: ١/ ٢٦٣.

(٣) بحار الأنوار: ٤٠/ ٢٠٨ ـ ٢١٢.

(٤) بحار الأنوار: ٤٠/ ١٢٧ ـ ٢٠٠.

(٥) بحار الأنوار: ٤٠/ ١٢٧، الخصال/ ابن بابويه: ٢/ ١٧٤.

(٦) بحار الأنوار: ٤٠/ ١٢٩، الخصال: ٢/ ١٧٥ ـ ١٧٦.

علمت المنايا والبلايا، وفصل الخطاب»[١]. كما قالت بأن رسول ﷺ جلل عليًّا بثوبه ـ عند موته ـ وأنه حدّثه بألف حديث كل حديث يفتح ألف باب[٢].

وهذا كله ليس بذاك العلم في نظر الأئمة بالقياس لما عندهم من علوم، فقد قال أبو بصير: «دخلت على أبي عبد الله، فقلت له: إن الشيعة يتحدثون أن رسول الله ﷺ علم عليًّا بابًا يفتح منه ألف باب، فقال أبو عبد الله عليه السلام: يا أبا محمد، علم والله رسول الله ﷺ عليًّا ألف باب يفتح له من كل باب ألف باب: قلت له: هذا والله هو العلم. قال: إنه لعلم وليس بذاك»[٣].

وقد استمر رسول الله ﷺ طيلة حياته ـ كما تزعم روايات الشيعة ـ يعلم عليًّا علومًا وأسرارًا لا يطلع عليها أحد سواه.

الوحي الذي تلقاه الإمام بعد وفاة رسول الله ﷺ:

وقد وصلت مبالغات الشيعة في هذه الدعاوى إلى مرحلة لا يصدقها عقل.. حتى قالوا بأن عليًّا استمر في تلقي العلم من فم الرسول حتى بعد موته ـ عليه الصلاة والسلام ـ، وعقد المجلسي لهذا بابًا بعنوان: «باب ما علمه الرسول ﷺ عند وفاته وبعده..»[٤].

وقالت الرواية الأولى في هذا الباب إن عليًا قال: «أوصاني النبي ﷺ

---

(١) بحار الأنوار: ٤٠/ ١٣٠، الخصال:٢/ ١٧٥، بصائر الدرجات ص٨٧.

(٢) بحار الأنوار: ٤٠/ ٢١٥، بصائر الدرجات ص: ٨٩ ـ ٩٠.

(٣) وهي رواية طويلة تتحدث عن العلوم الوهمية التي عند الأئمة. انظرها في أصول الكافي: ١/ ٢٣٨ وما بعدها، وانظر: بحار الأنوار: ٤٠/ ١٣٠، الخصال: ٢/ ١٧٦ ـ ١٧٧.

(٤) بحار الأنوار: ٤٠/ ٢١٣ ـ ٢١٨.

فقال: إذا أنا متّ، فغسلني بست قرب من بئر غرس[١]، فإذا فرغت من غسلي فأدرجني في أكفاني، ثم ضع فاك على فمي، قال: ففعلت وأنبأني بما هو كائن إلى يوم القيامة»[٢].

وقالت الرواية الثانية بأن الرسول ﷺ قال ـ كما يفترون ـ: «يا علي، إذا أنا متّ فاغسلني وكفني ثم أقعدني وسائلني واكتب»[٣].

ومضت بقية الروايات على هذا النسق المظلم، حتى قالوا بأن عليًا كان إذا أخبر بشيء قال: «هذا مما أخبرني به النبي ﷺ بعد موته»[٤]. وهكذا يخربون بيوتهم بأيديهم، ويكشفون كذبهم بأنفسهم عبر مبالغتهم التي لا تكاد تنتهي، وهذا جزء من رواياتهم عن العلم الذي خصه النبي ﷺ لعلي وأورثه الأئمة من بعده.

الكتب والعلوم التي عند الأئمة:

ولم يكتف الخيال الشيعي بهذا؛ بل زعم أن عند الأئمة العلم المزبور، أو الكتب التي ورثوها عن النبي ﷺ، وقد جاء على ذكر بعضها صاحب الكافي في باب عقده بعنوان «باب فيه ذكر الصحيفة، والجفر والجامعة ومصحف فاطمة عليها السلام»[٥]، وفي باب آخر بعنوان: «ما أُعطى الأئمة عليهم السلام من اسم الله الأعظم»[٦]، وفي باب ثالث بعنوان: «باب ما عند الأئمة من آيات

---

(١) بئر غرس: بئر بالمدينة. (انظر: معجم البلدان: ٤/ ١٩٣، معجم ما استعجم: ٢/ ٩٩٤، المراصد: ٢/ ٩٨٨).

(٢) بحار الأنوار: ٤٠/ ٢١٣، بصائر الدرجات: ص٨٠.

(٣) بحار الأنوار: ٤٠/ ٢١٣، بصائر الدرجات: ص٨٠.

(٤) بحار الأنوار: ٤٠/ ٢١٥، الخرائج والجرائح: ص١٣٢.

(٥) أصول الكافي: ١/ ٢٣٨ ـ ٢٤٢.

(٦) أصول الكافي: ١/ ٢٣٠.

الأنبياء عليهم السلام»[١].

أما شيخهم المجلسي فقد أكثر من الروايات في هذا الباب، وجمع ما في معظم كتب شيوخهم المعتمدة عندهم، وسجل ذلك في بحاره في أبواب متعددة تضمنت روايات يصعب حصرها، مثل: «باب جهات علومهم عليهم السلام وما عندهم من الكتب..»، وقد بلغت أخبار هذا الباب (١٤٩) خبرًا انتخبها كعادته من مجموعة من كتبهم المعتمدة لديهم[٢]، وباب «في أن عندهم كتبًا فيها أسماء الملوك الذين يملكون في الأرض»[٣]، وباب «في أن عندهم صلوات الله عليهم كتب الأنبياء عليهم السلام يقرءونها على اختلاف لغاتها»[٤]، وباب «أن عندهم جميع علوم الملائكة والأنبياء وأنهم أعطوا ما أعطاه الله الأنبياء عليهم السلام، وأن كل إمام يعلم جميع علم الإمام الذي قبله ولا تبقى الأرض بغير عالم»[٥]، وباب «أنهم عليهم السلام.. عندهم كتاب فيه أسماء أهل الجنة وأسماء شيعتهم وأعدائهم»[٦].

وتحدثت روايات هذه الأبواب عما ورثه الأئمة من صحف وغيرها، أو عن المصادر الوهمية التي تزعم الرافضة عند أئمتهم الاثني عشر والتي فيها ـ كما يزعمون ـ كل ما يحتاجه الناس، ولو ذهبنا نعرض ونفصل ما احتوته هذه الأبواب، ونحلل معلوماتها، ونبين ضروب تناقضاتها وأوهامها لكان بذاته بحثًا مستقلًا؛ ولكن نكتفي بالإشارة والمثال.

---

(١) أصول الكافي: ١/ ٢٣١ ـ ٢٣٢.

(٢) بحار الأنوار: ٢٦/ ١٨ ـ ٦٦.

(٣) بحار الأنوار: ٢٦/ ١٥٥ ـ ١٥٦ (وفيه ٧ روايات).

(٤) بحار الأنوار: ٢٦/ ١٨٠ ـ ١٨٩ (وفيه ٢٧ رواية).

(٥) بحار الأنوار: ٢٦/ ١٥٩ ـ ١٧٩ (وفيه ٦٣رواية).

(٦) بحار الأنوار: ٢٦/ ١١٧ ـ ١٣٢ (وفيه ٤٠ رواية).

لقد كان مما تضمنته هذه الأبواب روايات عديدة عن صحيفة تسمى الجامعة أو الصحيفة، وصفوها بأنها «سبعون ذراعًا بخط علي عليه السلام، وإملاء رسول الله صلى الله عليهما وعلى أولادهما ـ كذا ـ فيها من كل حلال وحرام»[(١)]، وليس من قضية إلا هي فيها حتى أرش الخدش[(٢)]، وتكرر ذكر هذه المعلومات وما في معناها في روايات كثيرة[(٣)].

ومن العجب أن أئمتهم يعدون أتباعهم بأنهم سيحكمون بما في هذه الصحيفة لو تمكنوا من الحكم، حيث قالوا: «لو ولينا الناس لحكمنا بما أنزل الله لم نعُد ما في هذه الصحيفة»[(٤)].

أما القرآن فليس له ذكر، كما يخبرون بأنها هي دستورهم الذي يتبعون، حيث قالوا: «.. فنحن نتبع ما فيها ولا نعدوها»[(٥)]، وزعم أبو بصير (أحد رواتهم) بأنه رآها عند أبي جعفر[(٦)]، كما زعم زرارة أنه استمع إلى نص من نصوصها، يقول: «إن ما يحدث به المرسلون كصوت السلسلة أو كمناجاة الرجل صاحبه»[(٧)].

كما نقلت رواياتهم أخبارًا عن كتاب يسمونه كتاب علي، ووصفوا شكله

(١) أصول الكافي: ١/ ٢٣٩، بحار الأنوار: ٢٦/ ٢٢.
(٢) أصول الكافي: ١/ ٢٣٩، بحار الأنوار: ٢٦/ ٢٢.
(٣) انظر: بحار الأنوار: ٢٦/ ٢٢ وما بعدها، الروايات التالية: رقم ١١، ١٣، ١٥، ١٧، ١٨، ٢٢، ٢٣، ٢٥، ٦١، ٦٥، ٧٨، ٨٠، ٩٠ وغيرها.
(٤) بحار الأنوار: ٢٦/ ٢٢ ـ ٢٣، بصائر الدرجات: ص٣٩.
(٥) بحار الأنوار: ٢٦/ ٢٢ ـ ٢٣، بصائر الدرجات: ص٣٩.
(٦) بحار الأنوار: ٢٦/ ٢٣، بصائر الدرجات: ص٣٩.
(٧) بحار الأنوار: ٢٦/ ٢٤، بصائر الدرجات: ص ٣٩ ـ ٤٠.

بأنه «مثل فخذي الرجل مطوّى»[١] وأنه «خط علي بيده وإملاء رسول الله»[٢]، ولم ينقلوا لنا من نصوصه وأحكامه إلا هذا الحكم الجائر الذي يقول: «إن النساء ليس لهن من عقار الرجل إذا هو توفي عنها شيء، هذا والله خط علي بيده وإملاء رسول الله»[٣]، وهم يأخذون بهذا النص من ذلك الكتاب الموهوم، ويعرضون عن نصوص القرآن العامة والتي لم تفرق بين العقار وغيره، ثم إن هذا يناقض ما يدّعونه بأن لفاطمة نصيبًا في فدك[٤].

ويبدو من خلالهم رواياتهم أن هذا الكتاب لا يظهر له صوت إلا في جو من الإلحاد والزندقة؛ إذ أنه ما إن قُتِل المغيرة[٥]، والذي تعترف كتب الرافضة بغلوه حتى زاد حرصهم على إخفاء الكتاب، فقد قال جعفرهم حينما نقل له نص في ولاية علي: «... هذا مكتوب عندي في كتاب عليّ، ولكن دفعته أمس حين كان هذا الخوف وهو حين صلب المغيرة»[٦].

كما تتحدث رواياتهم عن صحيفة فيها تسع عشرة صحيفة قد حباها أو خباها[٧] رسول الله ﷺ عند الأئمة[٨]، ولا تفصح عن شيء أكثر من هذا.

وتذكر أخبارهم بأنه: «في ذؤابة سيف علي صحيفة صغيرة، وأن

---

(١) بحار الأنوار: ٢٦/ ٥١، بصائر الدرجات: ص٤٥.

(٢) بحار الأنوار: ٢٦/ ٥١، بصائر الدرجات: ص٤٥.

(٣) بحار الأنوار: ٢٦/ ٥١، بصائر الدرجات: ص٤٥.

(٤) وحاولوا التخلص من ذلك بزعمهم أن رسول الله ﷺ خصها بذلك في حياته. (انظر: مقتبس الأثر: ٢٣/ ١٧٩).

(٥) المغيرة بن سعيد البجلي الكوفي، أحد الزنادقة.

(٦) بحار الأنوار: ٢٦/ ٥٢ ـ ٥٣، بصائر الدرجات: ص ٤٥، وانظر الحديث عن كتاب علي المزعوم في: البحار: ٢٦/ ٢٤ رقم: ٥٤، ٥٥، ٥٩.

(٧) على اختلاف نسخهم ما بين اللفظين.

(٨) بحار الأنوار: ٢٦/ ٢٤، بصائر الدرجات: ص٣٩.

عليًا عليه السلام دعا إليه الحسن فدفعها إليه ودفع إليه سكينًا وقال له: افتحها، فلم يستطيع أن يفتحها ففتحها له، ثم قال له: اقرأ، فقرأ الحسن عليه السلام الألف والباء والسين واللام وحرفًا بعد حرف، ثم طواها فدفعها إلى الحسين عليه السلام فلم يقدر أن يفتحها، ففتحها له ثم قال له: اقرأ يا بُنَيَّ، فقرأها كما قرأ الحسن عليه السلام، ثم طواها فدفعها إلى ابن الحنفية، فلم يقدر على أن يفتحها، ففتحها له فقال له: اقرأ، فلم يستخرج منها شيئًا، فأخذها وطواها ثم علقها بذؤابة السيف»[١].

وقد سئل أبو عبد الله عن ما في هذه الصحفية فقال: «هي الأحرف التي يفتح كل حرف ألف باب»[٢]، وقال أبو عبد الله عليه السلام: «فما خرج منها إلا حرفان الساعة»[٣]، ولم يفصح هذا النص عن معاني هذه الحروف المبهمة، والتي يفتح بها آلاف من الأبواب المغلقة ـ كم يزعمون ـ، ولماذا لم يستفد منها الأئمة، وهم في أخبار الشيعة تتناوبهم المحن، ويعيشون في ظل الخوف والتقية، حتى ظل آخرهم قابعًا في سردابه ـ فيما يزعمون ـ يمنعه الخوف من أعدائه كل هذه القرون المتطاولة؟!

وقد أشار شيخ الإسلام إلى ما يشبه هذه الدعوى حيث أشار إلى لون من استكشاف المستقبل بواسطة «حساب الجُمَل من حروف المعجم» وأشار إلى أن هذا مما وُرِثَ عن اليهود، وأن طائفة حاولت به استخرج مدة بقاء هذه الأمة»[٤].. فقد تكون تلك الدعوى السابقة كشبيهتها هذه ذات أصل يهودي..

(١) بحار الأنوار: ٢٦/ ٥٦ ، بصائر الدرجات: ص٨٩، المفيد/ الاختصاص ص٢٨٤.
(٢) بحار الأنوار: ٢٦/ ٥٦ ، بصائر الدرجات: ص٨٩، المفيد/ الاختصاص ص٢٨٤.
(٣) بحار الأنوار: ٢٦/ ٥٦ ، بصائر الدرجات: ص٨٩، المفيد/ الاختصاص ص٢٨٤.
(٤) فتاوى شيخ الإسلام: ٤/ ٨٢ (جمع الشيخ عبد الرحمن بن قاسم).

وهي على العموم ضرب من الهوس والجنون، أو لون من الكيد للأمة وإلهائها عن مهمتها في هذه الحياة، ونوع من التلبيس على عوام الشيعة وخداعهم، وإغراقهم في جو من الطلاسم والألغاز لا تبصر من خلاله طريقهم، ولا تهتدي بسبب ظلماتهم إلى الصراط المستقيم.

ومزاعمهم في هذا الباب لا تكاد تنتهي.

فقد افتروا بأن عليًا قال: «إن عندي صحفًا كثيرة.. وإن فيها لصحيفة يقال لها العبيطة، وما ورد عن العرب أشد عليهم منها، وإن فيها لستين قبيلة من العرب بهرجة[١]، ما لها في دين الله من نصيب»[٢].

ولعل القارئ يلاحظ من خلال قراءة هذا النص وأمثاله هوية واضع هذه النصوص.. وأنهم صنف من الشعوبية الذين يكنون كل حقد وكراهية للعرب، لا لمجرد جنسيتهم؛ ولكن للدين الذي يحملونه ويسعون في نشره، وأن هذا الصنف استغل التشيع ليحقق من خلاله كيده وعدوانه ضد الأمة ودينها.. ولقد انْطَلَت الخدعة على طوائف الشيعة فأوسعوا مصادرهم لأخبار هذا الصنف الحاقد، أو تعمدوا ذلك، والضحية هم الأتباع الجهلة الذين ينخدعون بهذه الأساطير، لأنها منسوبة لآل البيت، ولم يعلموا أن وراء الأكمة ما وراءها.

ومن الكتب التي عند أئمتهم ـ كما يزعمون ـ كتاب يسمى: «ديوان الشيعة» أو الناموس أو السمط على اختلاف رواياتهم في تسميته، قد سُجل فيه الشيعة بأسمائهم وأسماء آبائهم، وكان أتباع الأئمة ـ كما تزعم روايات

---

(١) في القاموس: المبهرج: الباطل الرديء.. والمبهرج من المياه: المهمل الذي لا يمنع عنه، ومن الدماء: المهدر (القاموس: ١/ ١٨٠).

(٢) بحار الأنوار: ٢٦/ ٣٧، بصائر الدرجات: ص٤١.

الشيعة ـ يذهبون إلى الأئمة ليقفوا على أسمائهم في هذا الديوان؛ لأن وجود الاسم فيه هو برهان النجاة[١].

فمثلًا هذه امرأة تدعى حبابة الوالبية ـ كما تقول روايتهم ـ جاءت لأبي عبد الله وقالت له: «إن لي ابن أخ وهو يعرف فضلكم وإني أحب أن تعلمني أمُن شيعتكم؟ قال: وما اسمه؟ قالت: فلان ابن فلان، قالت: فقال: يا فلانة، هاتي الناموس، فجاءت بصحيفة تحملها كبيرة فنشرها ثم نظر فيها فقال: نعم هو ذا اسمه واسم أبيه ها هنا»[٢].

ومن ليس له اسم في هذا الديوان فليس عندهم من أهل الإسلام؛ لأن إمامهم قال: «إن شيعتنا مكتوبون بأسمائهم وأسماء آبائهم.. ليس على ملة الإسلام غيرنا وغيرهم»[٣]، وأحيانًا يقولون في رواياتهم بأنهم ورثوا ذلك من الرسول ﷺ لأنه دُفع إليه ـ حينما أُسري به ـ صحيفتان: صحيفة فيها أصحاب اليمين، وأخرى فيها أصحاب الشمال، وفيهما أسماء أهل الجنة، وأسماء أهل النار، وقد دفعهما الرسول ـ كما يزعمون ـ إلى عليّ، وتوارثها الأئمة من عليّ، وهما اليوم عند منتظرهم[٤].

كما أن لدى الأئمة كتابًا يقولون عنه بأنه: «وصية الحسين» وفيها ما يحتاج

---

(١) انظر رواياتهم في هذا في: بحار الأنوار: ٢٦/ ١١٧ ـ ١٣٢.

(٢) بحار الأنوار: ٢٦/ ١٢١، بصائر الدرجات: ص٤٦.

(٣) بحار الأنوار: ٢٦/ ١٢٣، بصائر الدرجات: ص٤٧.

(٤) انظر: بحار الأنوار: ٢٦/ ١٢٤ ـ ١٢٥، بصائر الدرجات: ص٥٢، وإذا لاحظنا أنهم يزعمون بأن لكبار شيوخهم صلة بالمنتظر المزعوم، وهذا المنتظر عنده كل هذه العلوم، والتي منها سجل أسماء أهل الجنة وأهل النار، فلا يستبعد ما يقال بأن بعض آياتهم في دولتهم الحاضرة يصدرون صكوك الغفران والحرمان، ويغررون بأولئك المغفلين ويزجون بهم في أتون الحرب تحت تأثير هذه الأماني والوعود الكاذبة.

الناس[١] أو «ما يحتاج إليه ولد آدم منذ كانت الدنيا إلى أن تفنى»[٢].

كما أن لدى الأئمة الجفر الأبيض[٣]، وفيه كما تقول رواياتهم: «زبور داود، وتوراة موسى، وإنجيل عيسى، وصحف إبراهيم، والحلال والحرام، ومصحف فاطمة، وفيه ما يتحاج الناس؛ حتى إن فيه الجلدة، ونصف الجلدة، وثلث الجلدة، وربع الجلدة، وأرش الخدش»[٤].

هذا، ونكتفي بهذا لقدر من المصادر الوهمية التي تزعمها الرافضة.

التأويل المنزل:

جاء في أهم مصادرهم في التلقي «الكافي» باب بعنوان «باب فيه نكت ونتف من التنزيل في الولاية»، ساق فيه أكثر من اثنتين وتسعين رواية يزعم أنها من التنزيل، افتتح الباب بحديث لهم يقول: عن سالم الحناط قال: قلت لأبي جعفر عليه السلام: أخبرني عن قول الله تبارك وتعالى: ﴿نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ

---

(١) بحار الأنوار: ٢٦/ ٥٤، بصائر الدرجات: ص٥٤.

(٢) أصول الكافي: ١/ ٣٠٤.

(٣) الجفر: تقول رواياتهم في تفسيره بأنه: «وعاء من أدم فيه علم النبيين والوصيين، وعلم العلماء الذين مضوا من بني إسرائيل» (أصول الكافي ١/ ٢٣٩) ومرة تنعته بأنه: «جلد ثور ملئ علمًا» (المصدر السابق: ١/ ٢٤١) . وهل المسلمون بحاجة في دينهم إلى غير شريعة القرآن؟! لقد أكمل الله سبحانه لنا الدين، وختم بكتابه الكتاب، ونسخ بالإسلام الأديان كلها ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ﴾ [آل عمران، آية: ٨٥].

وتأتي روايات أخرى عندهم تجعل من هذه الجفر ألوانًا؛ لكل لون مضمون يتناسب مع لونه، ونكهة توافق شكله، فهناك الجفر الأبيض، وهناك الجفر الأحمر، والذي يحمل الموت الأحمر والذي «سيبعث» به منتظرها، وتتوعد الرافضة بهذا «الجفر» الصالحين من سلف هذه الأمة وخلفها، لأنه يحكي أسطورة الانتقام الموعودة (انظر في الجفر الأحمر: أصول الكافي ١/ ٢٤٠).

(٤) بحار الأنوار: ٢٦/ ٣٧، بصائر الدرجات: ص٤١.

ٱلْأَمِينُ * عَلَىٰ قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ ٱلْمُنذِرِينَ * بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ﴾ قال : هي الولاية لأمير المؤمنين عليه السلام»[١].

فأنت ترى أنهم يعدون تأويلاتهم الباطنية للقرآن من قبيل الوحي المنزل.

وهذه التأويلات مدونة في تفاسيرهم المعتبرة عندهم كتفسير القمي، وتفسير العياشي، وتفسير البرهان، وتفسير الصافي، كما أن كتبهم المعتمدة في الحديث قد أخذت من تلكم التأويلات بقسط وافر، وعلى رأسها: أصول الكافي للكليني، والبحار للمجلسي وغيرهما.

ويرى بعض الباحثين[٢]، أن أول كتاب وضع الأساس الشيعي في التفسير هو تفسير القرآن الذي وضعه في القرن الثاني للهجرة جابر الجعفي[٣]، (ت ١٢٨)، فكان هذا نواة لتفسير شيعي سرعان ما اتسع وأغرق في باطنيته.

وفيما يلي أمثلة وشواهد لهذه التأويلات.

أولًا: نجد في مصادرهم الأصيلة والمعتبرة في الحديث والتفسير وغيرهما، آيات كثيرة تُفسر بـ «الإمامة» وبـ «الولاية» وبالأئمة، ومن ذلك:

(أ) ما ورد في كتاب الله من آيات تتحدث عن القرآن يفسرونها بالأئمة، فقوله سبحانه: ﴿فَـَٔامِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَٱلنُّورِ ٱلَّذِىٓ أَنزَلْنَا... الآية﴾[٤] يقولون:

---

(١) الكافي (١/ ٤١٢).

(٢) مذاهب التفسير الإسلامي، جولدسيهر، (ص ٣٠٣ ـ ٣٠٤). وقد ذكرت بعض كتب الشيعة «كتاب التفسير» لجابر الجعفي، انظر: الطوسي: «الفهرست»: ص ٧٠، «أعيان الشيعة»: (١/ ١٩٦).

(٣) وهو كذاب عند أهل السنة وقد مضى بيان ذلك في ترجمته، أما عند الشيعة فأخبارهم في شأنه متناقضة، لكنهم يحملون أخبار الطعن فيه على التقية ويرجحون توثيقه كعادتهم في توثيق من على مذهبهم وإن كان كاذبًا. انظر: «وسائل الشيعة»: (٢٠/ ٥١).

(٤) التغابن: آية ٨.

(النور نور الأئمة)[١]، وفي رواية أخرى عندهم تقول: «النور الأئمة»[٢]، وقوله سبحانه: ﴿وَٱتَّبَعُوا۟ ٱلنُّورَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ مَعَهُۥٓ..﴾[٣] يقولون: النور: علي والأئمة عليهم السلام[٤].

والملاحظ أن الدلالة واضحة وجلية على أن المراد بالنور في الآيتين هو القرآن، ولكن نلمس هذا الشطط البالغ في التأويل، ومع ذلك يسند هذا التأويل الذي لا تربطه بالآية أدنى رابطة إلى آل البيت كعلي والحسن أو الحسين أو الباقر أو الصادق، وهم أهل العلم واللغة والعقل والدين!!

وبناءً على هذا التأويل الذي أعطوه للآية نفهم أن الأئمة أنزلوا من السماء إنزالًا!!

وتمضي تأويلاتهم للآيات التي تتحدث عن القرآن، ولو كانت الآية في غاية الدلالة على أن المقصود القرآن، فيروون عن أبي جعفر (محمد الباقر) ـ رحمه الله وبرأه الله مما يفتري المفترون ـ في قول الله: ﴿وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَاتُنَا بَيِّنَـٰتٍ قَالَ ٱلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَآءَنَا ٱئْتِ بِقُرْءَانٍ غَيْرِ هَـٰذَآ أَوْ بَدِّلْهُ قُلْ مَا يَكُونُ لِىٓ أَنْ أُبَدِّلَهُۥ مِن تِلْقَآئِ نَفْسِىٓ إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰٓ إِلَىَّ ... الآية﴾[٥]. قالوا (بدل مكان علي أبو بكر وعمر واتبعناه)[٦] (كذا)،

---

(١) «الكافي» للكليني عن أبي جعفر، كتاب الحجة، باب أن الأئمة عليهم السلام نور الله ﷻ: (١/ ١٩٤).

(٢) المصدر السابق: ص (١/ ١٩٥).

(٣) الأعراف: آية ١٥٧.

(٤) «الكافي» للكليني بإسناده إلى أبي عبدالله (جعفر الصادق) كتاب الحجة، باب أن الأئمة عليهم السلام نور الله ﷻ: (١/ ١٩٤).

(٥) يونس: آية ١٥.

(٦) «تفسير العياشي»: (٢/ ١٢٠)، وانظر: «أصول الكافي»: (١/ ٤١٩)، و«تفسير البرهان»: (٢/ ١٨٠)، وفي تفسير «نور الثقلين»: (٢/ ٢٩٦)؛ (لو بدل مكان علي أبو بكر أو عمر اتبعناه).

وعن أبي السفاتج عن أبي عبدالله عليه السلام في قوله: ﴿ائْتِ بِقُرْءَانٍ غَيْرِ هَٰذَآ أَوْ بَدِّلْهُ﴾ يعني أمير المؤمنين[١].

ويفسرون قوله سبحانه ﴿إِنَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ يَهْدِى لِلَّتِى هِىَ أَقْوَمُ..﴾[٢] بقولهم «يهدي إلى الإمام»[٣]، وفي رواية يهدي إلى الولاية[٤].

(ب) ويفسرون ما ورد في الآيات من لفظ النور ونحوه بالأئمة من غير أي مرتكز من المرتكزات التي تقوم عليها الدلالة، تلك المرتكزات المعروفة في (علم الدلالة) عند علماء اللغة.

فيروي الكليني عن محمد بن فضيل عن أبي الحسن عليه السلام قال: سألته عن قول الله تبارك وتعالى: ﴿يُرِيدُونَ لِيُطْفِـُٔوا۟ نُورَ ٱللَّهِ بِأَفْوَٰهِهِمْ..﴾[٥] قال: يريدون ليطفؤا ولاية أمير المؤمنين عليه السلام بأفواههم، قلت: قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ مُتِمُّ نُورِهِۦ﴾، قال: يقول: والله متمّ الإمامة، والإمامة هي النور وذلك قول الله عز وجل: ﴿فَـَٔامِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَٱلنُّورِ ٱلَّذِىٓ أَنزَلْنَا..﴾[٦]، قال: النور هو الإمام[٧].

ويروي الكليني أيضًا عن أبي عبدالله (جعفر الصادق) عليه السلام في قوله

---

(١) نفس المصدر السابق.

(٢) الإسراء: آية ٩.

(٣) «الكافي» كتاب الحجة، باب أن القرآن يهدي للإمام: (١/ ٢١٦)، وانظر: «تفسير العياشي»: (٢/ ٢٨٢ ـ ٣٨٣)، و«البرهان»: (٢/ ٤٠٩)، و«الصافي»: (١/ ٩٦٠).

(٤) المصادر السابقة ما عدا الكافي.

(٥) الصف: آية ٨.

(٦) التغابن: آية ٨.

(٧) «الكافي» كتاب الحجة، باب أن الأئمة عليهم السلام نور الله: (١/ ١٩٦)، وانظر/ «تفسير نور الثقلين»: (٥/ ٣١٦)، وفي تفسير القمي فسر «النور» بمهديهم المنتظر، عن «تفسير نور الثقلين»: (٥/ ٣١٧).

تعالى: ﴿ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ مَثَلُ نُورِهِۦ كَمِشْكَوٰةٍ ..﴾[١] فاطمة عليها السلام ﴿فِيهَا مِصْبَاحٌ﴾ الحسن ﴿ٱلْمِصْبَاحُ فِى زُجَاجَةٍ﴾ الحسين ﴿ٱلزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّىٌّ﴾ فاطمة كوكب دري بين نساء أهل الدنيا ﴿يُوقَدُ مِن شَجَرَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ﴾ إبراهيم عليه السلام ﴿لَّا شَرْقِيَّةٍ وَلَا غَرْبِيَّةٍ﴾ لا يهودية ولا نصرانية ﴿يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِىٓءُ﴾ يكاد العلم ينفجر بها ﴿وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ نُّورٌ عَلَىٰ نُورٍ﴾ إمام منها بعد إمام ﴿يَهْدِى ٱللَّهُ لِنُورِهِۦ مَن يَشَآءُ﴾ يهدي الله للأئمة من يشاء ﴿وَيَضْرِبُ ٱللَّهُ ٱلْأَمْثَٰلَ لِلنَّاسِ..﴾ ﴿.. وَمَن لَّمْ يَجْعَلِ ٱللَّهُ لَهُۥ نُورًا﴾[٢] إمامًا من ولد فاطمة عليها السلام ﴿فَمَا لَهُۥ مِن نُّورٍ﴾[٣] إمام يوم القيامة[٤].

(ج) وكما أوّلوا ما جاء عن القرآن والنور بالإمامة، يؤولون ما جاء في كتاب الله من النهي عن الشرك والكفر، يؤولونه بالشرك في ولاية علي، أو الكفر بولاية علي، ويؤولون ما جاء في عبادة الله وحده واجتناب الطاغوت بولاية الأئمة والبراءة من أعدائهم ومن ذلك:

(١) عن أبي جعفر عليه السلام: «ما بعث الله نبيًّا قط إلا بولايتنا والبراءة من عدونا، وذلك قول الله في كتابه: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِى كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ وَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلطَّٰغُوتَ..﴾[٥]»[٦].

---

(١) النور: آية ٣٥.

(٢) النور: آية ٤٠.

(٣) النور: آية ٤٠.

(٤) «الكافي» كتاب الحجة، باب أن الأئمة عليهم نور الله عز وجل: (١/ ١٩٥)، وانظر: «تفسير نور الثقلين»: (٣/ ٦٠٤).

(٥) النحل: آية ٣٦.

(٦) «تفسير العياشي»: (٢/ ٢٥٨)، «البرهان»: (٢/ ٣٦٨)، «الصافي»: (١/ ٩٢٣)، «تفسير نور الثقلين»: (٣/ ٥٣).

(٢) وعن أبي عبدالله في قوله تعالى ﴿.. لَا تَتَّخِذُوٓاْ إِلَٰهَيۡنِ ٱثۡنَيۡنِۖ إِنَّمَا هُوَ إِلَٰهٞ وَٰحِدٞ..﴾[١]، قال: يعني بذلك لا تتخذوا إمامين إنما هو إمام واحد[٢].

(٣) وعن الباقر في قوله سبحانه: ﴿.. لَئِنۡ أَشۡرَكۡتَ لَيَحۡبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ ٱلۡخَٰسِرِينَ ﴾[٣]، قال: لئن أمرت بولاية أحد مع ولاية علي عليه السلام ليحبطن عملك، ولتكونن من الخاسرين[٤].

(٤) وعن أبي عبدالله في قوله سبحانه: ﴿.. فَلۡيَعۡمَلۡ عَمَلٗا صَٰلِحٗا وَلَا يُشۡرِكۡ بِعِبَادَةِ رَبِّهِۦٓ أَحَدَۢا﴾[٥] قال: العمل الصالح المعرفة بالأئمة ﴿ولا يشرك بعبادة ربه أحدًا﴾ التسليم لعلي لا يشرك معه في الخلافة من ليس ذلك له ولا هو من أهله[٦]، وفي رواية أُخرى لهم عن أبي عبدالله عليه السلام في قوله: ﴿وَلَا يُشۡرِكۡ بِعِبَادَةِ رَبِّهِۦٓ أَحَدَۢا﴾ قال: لا يتخذ مع ولاية آل محمد صلوات الله عليهم غيرهم[٧].

(٥) عن جابر الجعفي عن أبي جعفر في قوله سبحانه: ﴿.. وَلَا تَكُونُواْ

---

(١) النحل: آية ٥١.

(٢) «تفسير العياشي»: (٢/ ٢٦١)، «تفسير البرهان»: (٢/ ٣٧٣)، «تفسير نور الثقلين»: (٣/ ٦٠).

(٣) الزمر: آية ٦٥.

(٤) «تفسير الصافي»: (٢/ ٤٧٢)، وقد نقل هذه الرواية عن القمي شيخ الكليني في تفسيره، وانظر: «أصول الكافي» وانظر: «تفسير نور الثقلين»: (٤٠/ ٤٩٨).

(٥) الكهف: آية ١١٠.

(٦) «تفسير العياشي»: (٢/ ٣٥٣)، «تفسير البرهان»: (٢/ ٤٩٧)، «تفسير الصافي»: (٢/ ٣٦)، «تفسير نور الثقلين»: (٣/ ٣١٧ ـ ٣١٨).

(٧) «الصافي»: (٢/ ٣٦١).

﴿أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِۦ..﴾[1] قال: يعني عليًّا[2].

(٦) وعن جابر الجعفي قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن قول الله: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَندَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ ٱللَّهِ..﴾[3].

قال: فقال: هم أولياء فلان، وفلان، وفلان ـ يعنون أبا بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم ـ اتخذوهم أئمة من دون الإمام[4].

(٧) وعن أبي عبدالله في قوله سبحانه: ﴿..إِنَّهُمُ ٱتَّخَذُوا۟ ٱلشَّيَٰطِينَ أَوْلِيَآءَ مِن دُونِ ٱللَّهِ..﴾[5]، قال: يعني أئمة دون أئمة الحق[6].

(٨) وعن جابر الجعفي عن أبي جعفر عليه السلام قال: أما قوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ﴾[7]، يعني أنه لا يغفر لمن يكفر بولاية علي، وأما قوله: ﴿وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ..﴾[8]، يعني لمن والى عليًّا عليه السلام[9]، والروايات في هذا الباب كثيرة، وهي محاولة لهدم الأصل الأول في الإسلام وهو

---

(١) البقرة: آية ٤١، والآية الكاملة ﴿وَءَامِنُوا۟ بِمَآ أَنزَلْتُ مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَكُمْ وَلَا تَكُونُوٓا۟ أَوَّلَ كَافِرٍۭ بِهِۦ﴾ فالضمير يعود كما هو واضح من السياق يعود إلى القرآن، وهم أرجعوه إلى "علي" وهو غير مذكور أصلًا، والخطاب في الآية لبني إسرائيل.

(٢) «تفسير العياشي»: (١/ ٤٢).

(٣) البقرة: آية ١٦٥.

(٤) «تفسير العياشي»: (١/ ٧٢)، «البرهان»: (١/ ١٧٢)، «الصافي»: (١/ ١٥٦)، «تفسير الثقلين»: (١/ ١٥١).

(٥) الأعراف: آية ٣٠.

(٦) «تفسير الصافي»: (١/ ٥٧١).

(٧) النساء: آية ٤٨.

(٨) النساء: آية ٤٨.

(٩) «تفسير العياشي»: (١/ ٢٤٥ ـ ٢٤٦)، «الصافي»: (١/ ٣٦١)، «البرهان»: (١/ ٣٧٥)، «تفسير نور الثقلين»: (١/ ٤٨٨).

التوحيد، وإعطاء الشرك صفة الشرعية، ومحاولة خطيرة لتفسير التوحيد والشرك والكفر بغير معانيها الحقيقية.

(د) ويؤولون بعض الآيات الواردة في الصلاة بالأئمة والإمامة ومنها:

(١) عن زرارة عن عبدالرحمن بن كثير عن أبي عبدالله عليه السلام في قوله: ﴿حَٰفِظُواْ عَلَى ٱلصَّلَوَٰتِ وَٱلصَّلَوٰةِ ٱلۡوُسۡطَىٰ وَقُومُواْ لِلَّهِ قَٰنِتِينَ﴾[1]، قال: الصلاة: رسول الله، وأمير المؤمنين، والحسن والحسين، والوسطى: أمير المؤمنين، ﴿وقوموا لله قانتين﴾ طائعين للأئمة[2].

(٢) وعن أبي جعفر في قوله سبحانه: ﴿.. وَلَا تَجۡهَرۡ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافِتۡ بِهَا ..﴾[3]. قال: تفسيرها: ولا تجهر بولاية علي، ولا بما أكرمته بها حتى آمرك بذلك ﴿وَلَا تُخَافِتۡ بِهَا﴾ يعني ولا تكتمها عليًّا وأعلم ما كرمته به[4] ـ كذا ـ.

وفي رواية لهم عن أبي جعفر في تفسير الآية بمثل ما مضى وزاد: فأما قوله: ﴿وَٱبۡتَغِ بَيۡنَ ذَٰلِكَ سَبِيلٗا﴾ يقول: تسألني أن آذن لك أن تجهر بأمر علي بولايته، فأذن له بإظهار ذلك يوم غدير خم..[5].

(٣) وعن أبي عبدالله في قوله سبحانه: ﴿.. وَأَقِيمُواْ وُجُوهَكُمۡ عِندَ

---

(١) البقرة: آية ٢٣٨.

(٢) «تفسير العياشي»: (١/ ١٢٨)، وانظر: «تفسير البرهان»: (١/ ٢٣١)، «البحار»: (٧/ ١٥٤).

(٣) الإسراء: آية ١١٠.

(٤) «تفسير العياشي»: (٢/ ٣١٩)، «تفسير الصافي»: (١/ ٩٩٩)، «تفسير البرهان»: (٢/ ٤٥٢)، «تفسير الثقلين»: (٣/ ٢٣٥).

(٥) «تفسير العياشي»: (٢/ ٣٢٠)، «تفسير الصافي»: (١/ ٩٩)، «البرهان»: (٢/ ٤٥٢)، «تفسير نور الثقلين»: (٣/ ٢٣٥ ـ ٢٣٦).

﴿كُلِّ مَسْجِدٍ..﴾[(١)]، قال: يعني الأئمة[(٢)].

هذه بعض تأويلاتهم لآيات الصلاة، وقد مضى تأويلهم لعموم الأعمال الصالحة بالإمامة، وذلك في قوله سبحانه: ﴿فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَالِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا﴾ حيث قالوا: العمل الصالح المعرفة بالأئمة، وهذا التعميم في تأويل الأعمال الصالحة يغني عن التمثيل لسائرها من مثل قولهم في تأويل بعض آيات الحج، وهو قوله سبحانه: ﴿ثُمَّ لْيَقْضُوا تَفَثَهُمْ..﴾[(٣)] قال: التفث: لقاء الإمام[(٤)]، وغيرها مما لا يتسع المقام لاستيعابها، حتى إن المجلسي عقد بابًا في البحار بعنوان: (باب أنهم الصلاة والزكاة والحج والصيام وسائر الطاعات وأعداؤهم الفواحش والمعاصي في بطن القرآن)[(٥)].

(هـ) تأويلهم لما ورد في كتاب الله عن المؤمنين، وولاة الأمر، وأهل الذكر، وآيات الله الكونية، ومخلوقاته، وآلائه ونعمه، وغيرها، تأويلهم لذلك بالأئمة الاثني عشر ومن ذلك:

(١) ما ورد في المؤمنين من أوصاف يقصرونها على الأئمة، فيقولون:

(أ) عن ابن أذينة عن بريد بن معاوية العجلي قال: سألت أبا جعفر عن قول الله ﷻ: ﴿.. اتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ﴾[(٦)] قال: إيانا عني، وعن

---

(١) الأعراف: آية ٢٩.

(٢) «تفسير العياشي»: (٢/ ١٢)، «البرهان»: (٢/ ٨)، «البحار»: (٧/ ٦٩)، «تفسير نور الثقلين»: (٣/ ١٧).

(٣) الحج: آية ٢٩.

(٤) رواه شيخهم الطوسي في التهذيب، انظر: «الوافي»، أبواب الزيارات وشهود المشاهد، المجلد الثاني (ج ٢/ ١٩٣)، وانظر: «تفسير نور الثقلين»: (٣/ ٤٩٢).

(٥) المجلسي: «البحار»: (جـ٢٤/ ص ٢٨٦ ـ ٣٠٤).

(٦) التوبة: آية ١١٩.

أبي الحسن الرضا، قال: سألته عن قول الله ﷻ ﴿.. ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَكُونُواْ مَعَ ٱلصَّٰدِقِينَ ﴾ قال: الصادقون الأئمة والصديقون بطاعتهم(١).

(ب) عن أبي ولاد قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن قول الله ﷻ: ﴿ٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ يَتْلُونَهُۥ حَقَّ تِلَاوَتِهِۦٓ أُوْلَٰٓئِكَ يُؤْمِنُونَ بِهِۦ﴾(٢)، قال: هم الأئمة عليهم السلام(٣).

(ج) عن سالم قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن قول الله ﷻ: ﴿ ثُمَّ أَوْرَثْنَا ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا ۖ فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِۦ وَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌۢ بِٱلْخَيْرَٰتِ بِإِذْنِ ٱللَّهِ ۚ..﴾(٤)، قال: السابق بالخيرات الإمام، والمقتصد العارف للإمام، والظالم لنفسه الذي لا يعرف الإمام(٥)، وغير ذلك كثير.

(٢) والأئمة هم أهل الذكر، والراسخون في العلم، والذين أوتوا العلم:

(أ) عن عبدالله بن عجلان عن أبي جعفر في قول الله ﷻ: ﴿... فَسْـَٔلُوٓاْ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴾(٦)، قال: قال رسول الله ﷺ: الذكر أنا والأئمة أهل الذكر، وقوله ﷻ: ﴿ وَإِنَّهُۥ لَذِكْرٌ لَّكَ وَلِقَوْمِكَ ۖ وَسَوْفَ تُسْـَٔلُونَ ﴾(٧)، قال أبو

---

(١) «الكافي»، كتاب الحجة، باب ما فرض الله ﷻ ورسوله ﷺ وآله من الكون مع الأئمة عليهم السلام: (١/ ٢٠٨).
(٢) البقرة: آية ١٢١.
(٣) «الكافي»، كتاب الحجة، باب في أن من اصطفاه الله من عباده وأورثهم كتابه هم الأئمة عليهم السلام: (١/ ٢١٥).
(٤) فاطر: آية ٣٢.
(٥) «الكافي»، كتاب الحجة، باب في أن من اصطفاه الله من عباده وأورثهم كتابه هم الأئمة عليهم السلام: (١/ ٢١٤).
(٦) النحل: آية ٤٣.
(٧) الزخرف: آية ٤٤.

جعفر عليه السلام: نحن قومه ونحن المسؤولون[١].

(ب) عن أبي عبدالله عليه السلام في قوله تعالى: ﴿.. وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ..﴾[٢]، قال: نحن الراسخون في العلم ونحن نعلم تأويله ـ وعنه ـ الراسخون في العلم أمير المؤمنين والأئمة من بعده[٣].

(ج) وعن هارون بن حمزة عن أبي عبدالله عليه السلام قال: سمعته يقول: ﴿بَلْ هُوَ ءَايَٰتٌۢ بَيِّنَٰتٌ فِى صُدُورِ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ..﴾[٤]، قال: هم الأئمة عليهم السلام خاصة[٥]، وساق الكليني أربع روايات أخر في تفسير الآية بنحو التأويل السابق[٦].

(٣) والأئمة وشيعتهم الذين يعلمون وأولو الألباب.

عن جابر (الجعفي) عن أبي جعفر عليه السلام في قول الله عز وجل: ﴿.. هَلْ يَسْتَوِى ٱلَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ۗ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾[٧]، قال أبو جعفر عليه السلام: (إنما نحن الذين يعلمون والذين لا يعلمون عدونا، وشيعتنا أولو الألباب)[٨]، ويورد الكليني رواية أخرى مثل هذه الرواية، ويأخذ من

---

(١) «الكافي»، كتاب الحجة، باب أن أهل الذكر الذين أمر الله الخلق بسؤالهم هم الأئمة عليهم السلام: (١/ ٢١٠).

(٢) آل عمران: آية ٧.

(٣) «الكافي»، كتاب الحجة، باب أن الراسخين في العلم هم الأئمة عليهم السلام: (١/ ٢١٣).

(٤) العنكبوت: آية ٤٩.

(٥) «الكافي»، كتاب الحجة، باب أن الأئمة قد أوتوا العلم وأثبت في صدورهم: (١/ ٢١٤).

(٦) «الكافي»، كتاب الحجة، باب أن الأئمة قد أوتوا العلم وأثبت في صدورهم: (١/ ٢١٣).

(٧) الزمر: آية ٩.

(٨) «الكافي»، كتاب الحجة، باب أن من وصفه الله تعالى في كتابه بالعلم هم الأئمة عليهم السلام: (١/ ٢١٢).

هاتين الروايتين قاعدة على أن من وصفه الله تعالى في كتابه بالعلم هم الأئمة عليهم السلام، كما يفيد ذلك الباب الذي عقده في هذا بعنوان: (باب أن من وصفه الله تعالى في كتابه بالعلم هم الأئمة عليهم السلام).

(٤) والأئمة هم (نعمة الله) التي ذكرها في كتابه:

(أ) روى الكليني بإسناده أن أمير المؤمنين عليه السلام.. تلا هذه الآية: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ بَدَّلُوا نِعْمَتَ اللَّهِ كُفْرًا وَأَحَلُّوا قَوْمَهُمْ دَارَ الْبَوَارِ ۞ جَهَنَّمَ﴾[١]، ثم قال: نحن النعمة التي أنعم الله بها على عباده، وبنا يفوز من فاز يوم القيامة[٢].

(ب) وعن أبي يوسف البزاز قال: تلا أبو عبدالله عليه السلام هذه الآية: ﴿.. فَاذْكُرُوا آلَاءَ اللَّهِ..﴾[٣] قال: أتدري ما آلاء الله؟ قلت: لا، قال: هي أعظم نعم الله على خلقه وهي ولايتنا[٤].

(٥) والأئمة هم آيات الله:

قال الكليني: باب أن الآيات التي ذكرها الله عز وجل في كتابه هم الأئمة عليهم السلام، وساق عدة روايات لهم في هذا منها: عن أبي جعفر عليه السلام في قول الله عز وجل: ﴿كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كُلِّهَا..﴾[٥] يعني الأوصياء كلهم.

(٦) وهم النبأ العظيم:

---

(١) إبراهيم: الآيتان ٢٨، ٢٩.

(٢) «الكافي»، كتاب الحجة، باب أن النعمة التي ذكرها الله عز وجل في كتابه الأئمة عليهم السلام: (١/ ٢١٧).

(٣) الأعراف: آية ٧٤، وقد وردت في المصدر الشيعي (واذكروا آلاء الله) وهو خطأ.

(٤) «الكافي»، كتاب الحجة، باب أن نعمة الله تعالى التي ذكرها في كتابه الأئمة الأعلام: (١/ ٢١٧).

(٥) القمر: آية ٤٢.

عن أبي حمزة عن أبي جعفر عليه السلام قال: قلت له: جعلت فداك، إن الشيعة يسألونك عن تفسير هذه الآية: ﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ * عَنِ النَّبَإِ الْعَظِيمِ﴾[1]، قال: ذلك إلي إن شئت أخبرتهم، وإن شئت لم أخبرهم، ثم قال: لكن أخبرك بتفسيرها ﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ﴾، قال: فقال: هي في أمير المؤمنين صلوات الله عليه كان أمير المؤمنين صلوات الله عليه، يقول ما لله عز وجل آية هي أكبر مني ولا لله من نبأ أعظم مني[2].

(٧) والآيات المحكمات هي الأئمة:

روى العياشي عن أبي عبدالله عليه السلام في قول الله: ﴿.. هُوَ الَّذِي أَنزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُّحْكَمَاتٌ..﴾[3] قال أمير المؤمنين والأئمة عليهم السلام ﴿وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ﴾ فلان وفلان وفلان ـ أي أبو بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم ـ ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ﴾ أصحابهم وأهل ولايتهم فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله[4].

(٨) وهم العلامات التي ذكرها الله في كتابه:

عن داود الجصاص، قال: سمعت أبا عبدالله يقول: ﴿وَعَلَامَاتٍ وَبِالنَّجْمِ هُمْ يَهْتَدُونَ﴾[5] قال: النجم رسول الله والعلامات هم الأئمة عليهم السلام[6]،

---

(١) «النبأ»: الآيتان ١،٢.

(٢) «الكافي»، كتاب الحجة، باب أن الآيات التي ذكرها الله إلخ: (١/ ٢٠٧).

(٣) آل عمران: آية ٧.

(٤) «تفسير العياشي»: (١/ ١٦٢)، «البرهان»: (١/ ٢٧١)، «البحار»: (٧/ ٤٧).

(٥) النحل: آية ١٦.

(٦) «الكافي»، كتاب الحجة، باب أن الأئمة عليهم السلام هم العلامات التي ذكرها الله عز وجل في كتابه: (١/ ٢٠٦).

وذكر الكليني روايتين لهم بمثل هذا[١]، وعقد المجلسي في ذلك بابًا بعنوان: (باب أنهم النجوم والعلامات..)[٢].

(٩) وولايتهم هي الطريقة المذكورة في قوله سبحانه ﴿وَأَلَّوِ ٱسۡتَقَٰمُواْ عَلَى ٱلطَّرِيقَةِ..﴾[٣]، عن يونس بن يعقوب عمن ذكره ـ كذا ـ عن أبي جعفر عليه السلام في قوله تعالى: ﴿وَأَلَّوِ ٱسۡتَقَٰمُواْ عَلَى ٱلطَّرِيقَةِ لَأَسۡقَيۡنَٰهُم مَّآءً غَدَقٗا﴾ قال: يعني لو استقاموا على ولاية علي بن أبي طالب أمير المؤمنين، والأوصياء من ولده عليهم السلام[٤].

وتأويلهم لكثير من آيات القرآن بالإمامة والأئمة يربو على الحصر، وكأن القرآن لم ينزل إلا فيهم، بل تأويلهم للآيات بالإمامة والأئمة تجاوز حدود الشرع والعقل، ونزل درك من العته والبله، لا تفسير له سوى أنه محاولة للهزء والسخرية بآيات الله، حتى إنهم يقولون:

(١٠) الأئمة هم النحل[٥]، في قوله سبحانه ﴿وَأَوۡحَىٰ رَبُّكَ إِلَى ٱلنَّحۡلِ..﴾[٦]، والمجلسي عقد بابًا لذلك بعنوان: (باب نادر في تأويل النحل بهم)[٧].

(١١) وهم الحفدة[٨]، في قوله سبحانه: ﴿... وَجَعَلَ لَكُم مِّنۡ أَزۡوَٰجِكُم

---

(١) المصدر السابق: (١/ ٢٠٦ ـ ٢٠٧).

(٢) «البحار»: (٢٤/ ٦٧ ـ ٨٢).

(٣) الجن: آية ١٦.

(٤) «الكافي»، كتاب الحجة، باب أن الطريقة التي حث على الاستقامة عليها ولاية علي عليه السلام: (١/ ٢٢٠).

(٥) «تفسير العياشي»: (٢/ ٢٦٤)،«البرهان»: (٢/ ٣٧٥)، «الصافي»: (١/ ٩٣١).

(٦) النحل: آية ٦٨.

(٧) «البحار»: (٢٤/ ١١٠ ـ ١١٣).

(٨) «تفسير العياشي»: (٢/ ٢٦٤)، «البرهان»: (٢/ ٣٧٦)، «الصافي»: (١/ ٩٣٢).

بَنِينَ وَحَفَدَةً ..﴾[١].

(١٢) وعلي هو سبيل الله[٢]، في قوله سبحانه: ﴿.. وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ ..﴾[٣].

(١٣) وهو الحسرة على الكافرين[٤]، في قوله: ﴿وَإِنَّهُۥ لَحَسْرَةٌ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ﴾[٥].

(١٤) وهو حق اليقين[٦]، في قوله سبحانه: ﴿وَإِنَّهُۥ لَحَقُّ ٱلْيَقِينِ﴾[٧].

(١٥) وهو الصراط المستقيم[٨]، في قوله سبحانه: ﴿ ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ﴾[٩].

(١٦) وهو الهدى[١٠]، في قوله: ﴿.. فَمَن تَبِعَ هُدَاىَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾[١١].

(١٧) والأئمة هم الأيام والشهور، وعقد شيخهم المجلسي بابًا في ذلك بعنوان: (باب تأويل الأيام والشهور بالأئمة عليهم السلام) ضمنه طائفة من

---

(١) النحل: آية ٧٢.

(٢) «تفسير العياشي»: (٢/ ٢٦٩)، «البرهان»: (٢/ ٣٨٣)، «البحار»: (٩/ ١١١).

(٣) إبراهيم: آية ٣، وفي عدة مواضع أخرى من كتاب الله سبحانه.

(٤) «تفسير العياشي»: (٢/ ٢٦٩)، «البرهان»: (٢/ ٣٨٣).

(٥) الحاقة: آية ٥٠.

(٦) «تفسير العياشي»: (٢/ ٢٦٩)، «البرهان»: (٢/ ٣٨٣).

(٧) الحاقة: آية ٥١.

(٨) «تفسير العياشي»: (١/ ٢٤)، «البرهان»: (١/ ٥٢).

(٩) الفاتحة: آية ٦.

(١٠) «تفسير العياشي»: (١/ ٤٢)، «البرهان»: (١/ ٨٩).

(١١) البقرة: آية ٣٨.

رواياتهم[١].

(١٨) والأئمة هم بنو إسرائيل[٢]، في قوله سبحانه: ﴿يَبَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ﴾[٣].

(١٩) وهم الأسماء الحسنى التي يدعى بها:

يروون عن الرضا عليه السلام قال: إذا نزلت بكم شدة فاستعينوا بنا على الله، وهو قول الله: ﴿وَلِلَّهِ ٱلۡأَسۡمَآءُ ٱلۡحُسۡنَىٰ فَٱدۡعُوهُ بِهَا..﴾[٤]، قال ـ راويهم ـ قال أبو عبدالله: نحن والله الأسماء الحسنى الذي لا يقبل ـ كذا ـ من أحد إلا بمعرفتنا، قال: فادعوه بها[٥].

(٢٠) قال شيخهم المجلسي: والأئمة هم الماء المعين والبئر المعطلة والقصر المشيد وتأويل السحاب والمطر والفواكه وسائر المنافع الظاهرة بعلمهم وبركاتهم، ثم أورد طائفة من نصوصهم في ذلك[٦].

وهكذا تمضي تأويلاتهم على هذا النحو الذي يكشف عوراتهم ويفضح إلحادهم.

ثانيًا: تأويلهم للآيات الواردة في الكفار والمنافقين؛ تأويلهم لها بخيار صحابة رسول الله ﷺ وعلى رأسهم خليفتاه ووزيراه وصهراه وحبيباه أبو بكر وعمر، ويثلثون أحيانًا بصاحب الجود والحياء ومن وضع ماله في سبيل الله وجهز جيش العسرة وغيره صهر رسول الله ﷺ في ابنتيه؛ عثمان رضي الله عنه،

---

(١) «البحار»: (٢٤/ ٣٣٨ ـ ٣٤٣)، وانظر: الطوسي: «الغيبة»: ١٠٤، والقمي: «الخصال»: (٢/ ٣٢ ـ ٣٣).

(٢) «تفسير العياشي»: (١/ ٤٤)، «البرهان»: (١/ ٩٥)، «البحار»: (٧/ ١٧٨).

(٣) البقرة: آية ٤٠، وفي عدة مواضع من كتاب الله.

(٤) الأعراف: آية ١٨٠.

(٥) «تفسير العياشي»: (٢/ ٤٢)، وانظر: «الصافي»: (١/ ٦٢٦)، «البرهان»: (٢/ ٥١).

(٦) «البحار»: (٢٤/ ١٠٠ ـ ١١٠).

وغيرهم من صحابة رسول الله الأخيار ومن تبعهم بإحسان، ومن ذلك ما يلي:

روى الكليني في الكافي عن أبي عبدالله في قوله تعالى: ﴿..رَبَّنَآ أَرِنَا ٱلَّذَيْنِ أَضَلَّانَا مِنَ ٱلْجِنِّ وَٱلْإِنسِ نَجْعَلْهُمَا تَحْتَ أَقْدَامِنَا لِيَكُونَا مِنَ ٱلْأَسْفَلِينَ ﴾[(١)] قال: هما، ثم قال: وكان فلان شيطانًا[(٢)].

قال المجلسي ـ في شرحه للكافي في بيان مراد صاحب الكافي بـ «هما»ـ قال: هما أي أبو بكر وعمر، والمراد بفلان عمر، أي الجن المذكور في الآية عمر، وإنما سمي به لأنه كان شيطانًا، إما لأنه كان شرك شيطان لكونه ولد زنًا، أو لأنه في المكر والخديعة كالشيطان، وعلى الأخير يحتمل العكس بأن يكون المراد بفلان أبا بكر[(٣)].

وعن حريز، عمن ذكره عن أبي جعفر في قول الله: ﴿ وَقَالَ ٱلشَّيْطَٰنُ لَمَّا قُضِىَ ٱلْأَمْرُ ...﴾[(٤)]، قال: هو الثاني وليس في القرآن ﴿ وَقَالَ ٱلشَّيْطَٰنُ ﴾ إلا هو الثاني[(٥)] ـ يعنون بالثاني عمر رضي الله عنه ـ. وعن زرارة عن أبي جعفر في قوله تعالى: ﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٍ﴾[(٦)] قال: يا زرارة، أو لم تركب هذه الأمة بعد نبيها طبقًا عن طبق في أمر فلان وفلان وفلان؟[(٧)] ـ يعنون أبا بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم ـ قال عالمهم الفيض الكاشاني: (ركوب طبقاتهم كناية عن نصبهم

---

(١) فصلت: آية ٢٩.

(٢) «فروع الكافي» (الذي بهامش «مرآة العقول»): المجلد الرابع ص ٤١٦.

(٣) «مرآة العقول»: (٤/ ٤١٦).

(٤) إبراهيم: آية ٢٢.

(٥) «تفسير العياشي»: (٢/ ٢٢٣)، «البرهان»: (٢/ ٣٠٩)، «الصافي»: (١/ ٨٨٥)، «البحار»: (٣/ ٣٧٨)، و«تفسير القمي» (عن الصافي): (١/ ٨٨٥).

(٦) الانشقاق: آية ١٩.

(٧) «الوافي»، كتاب الحجة، باب ما نزل فيهم عليهم السلام وفي أعدائهم: (١/ ٣١٤).

إياهم للخلافة واحدًا بعد واحد)[(١)].

وعند قوله سبحانه: ﴿.. فَقَٰتِلُوٓاْ أَئِمَّةَ ٱلۡكُفۡرِ﴾[(٢)]، يروي العياشي عن حنان بن سدير أبي عبدالله عليه السلام قال: سمعته يقول: دخل عليّ أناس من البصرة، فسألوني عن طلحة وزبير، فقلت لهم: كانا إمامين من أئمة الكفر[(٣)].

ويفسرون الجبت والطاغوت الوارد في قوله سبحانه: ﴿أَلَمۡ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ أُوتُواْ نَصِيبٗا مِّنَ ٱلۡكِتَٰبِ يُؤۡمِنُونَ بِٱلۡجِبۡتِ وَٱلطَّٰغُوتِ ...﴾[(٤)]، يفسرونهما بصاحبي رسول الله ﷺ ووزيريه وصهريه وخليفتيه أبي بكر وعمر رضي الله عنهما[(٥)].

ويروون عن أبي جعفر ـ رحمه الله وبرأه الله مما يفترون ـ في قوله: ﴿.. مُتَّخِذَ ٱلۡمُضِلِّينَ عَضُدٗا﴾[(٦)]، قال: إن رسول الله ﷺ قال: **(اللهم أعز الدين بعمر بن الخطاب أو بأبي جهل ابن هشام)** فأنزل الله ﴿وَمَا كُنتُ مُتَّخِذَ ٱلۡمُضِلِّينَ عَضُدٗا﴾[(٧)].

وهذا النص يناقض اعتقادهم بعصمة الأنبياء، لأنه يقتضي صدور الدعوة لعمر من الرسول ﷺ على سبيل الخطأ، أو يثبت عصمة الرسول ﷺ وينسف ما قالوه في سب عمر وتكفيره وأنه غصب الخلافة من علي، وهذا يؤدي إلى

---

(١) نفس المرجع السابق (١/ ٣١٤).

(٢) التوبة: آية ١٢.

(٣) «تفسير العياشي»: (٢/ ٧٧ ـ ٧٨)، «تفسير البرهان»: (٢/ ١٠٧)، «تفسير الصافي»: (١/ ٦٨٥).

(٤) النساء: آية ٥١.

(٥) انظر: «تفسير العياشي»: (١/ ٢٤٦)، و«الصافي»: (١/ ٣٦٢)، «البرهان»: (١/ ٣٧٧).

(٦) الكهف: آية ٥١.

(٧) «تفسير العياشي»: (٢/ ٣٢٨ ـ ٣٢٩)، «البرهان»: (٢/ ٤٧١)، «البحار»: (٨/ ٢٢)، «الصافي»: (٢/ ١٧).

هدم مبدأ الإمامة عندهم، وما ندري أي الأمرين يطوح بهم أكثر من الآخر؟

ويروون عن أبي عبدالله أنه قال في قوله: ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ﴾[1]، قال: (وخطوات الشيطان والله ولاية فلان وفلان)[2] ـ أبو بكر وعمر ـ.

وعند قوله سبحانه: ﴿لَهَا سَبْعَةُ أَبْوَابٍ لِكُلِّ بَابٍ مِنْهُمْ جُزْءٌ مَقْسُومٌ﴾[3] روى العياشي عن أبي بصير عن جعفر بن محمد عليه السلام قال: (يؤتى بجهنم لها سبعة أبواب، بابها الأول للظالم وهو زريق، وبابها الثاني لحبتر، والباب الثالث للثالث، والرابع لمعاوية، والباب الخامس لعبدالملك، والباب السادس لعسكر بن هوسر، والباب السابع لأبي سلامة، فهم أبواب لمن اتبعهم)[4].

قال المجلسي في تفسير هذا النص: (زريق كناية عن الأول لأن العرب يتشاءم بزرقة العين، والحبتر هو الثعلب ولعله إنما كني عنه لحيلته ومكره، وفي غيره من الأخبار وقع بالعكس وهو أظهر؛ إذ الحبتر بالأول أنسب ويمكن أن يكون هنا أيضًا المراد ذلك، وإنما قدم الثاني لأنه أشقى وأفظ وأغلظ، وعسكر بن هوسر كناية عن بعض خلفاء بني أمية أو بني العباس، وكذا أبو سلامة كناية عن أبي جعفر الدوانيقي، ويحتمل أن يكون عسكر كناية عن عائشة وسائر أهل الجمل؛ إذ كان اسم جمل عائشة عسكرًا وروي أن كان شيطانًا)[5].

---

(١) البقرة: الآيتان ١٦٨، ٢٠٨ ـ الأنعام: آية ١٤٢.

(٢) «تفسير العياشي»: (١/ ١٠٢)، «البرهان»: (١/ ٢٠٨)، «الصافي»: (١/ ٢٠٨).

(٣) الحجر: آية ٤٤.

(٤) «تفسير العياشي»: (٢/ ٢٤٣)، «البرهان»: (٢/ ٣٤٥).

(٥) «البحار»: (٤/ ٣٧٨)، (٨/ ٢٢٠).

وفي قوله تعالى: ﴿.. إِذْ يُبَيِّتُونَ مَا لَا يَرْضَىٰ مِنَ ٱلْقَوْلِ﴾[١]، يفترون على أبي جعفر أنه قال فيها: فلان وفلان ـ أي أبو بكر وعمر ـ وأبو عبيدة بن الجراح[٢]، وفي رواية أخرى لهم افتروها على أبي الحسن تقول: هما وأبو عبيدة بن الجراح ـ هما: أي أبو بكر وعمر ـ وفي رواية ثالثة: الأول والثاني وأبو عبيدة بن الجراح[٣]، (الأول والثاني أي أبو بكر وعمر).

وقوله سبحانه: ﴿إِن يَدْعُونَ مِن دُونِهِۦٓ إِلَّآ إِنَٰثًا وَإِن يَدْعُونَ إِلَّا شَيْطَٰنًا مَّرِيدًا﴾[٤]، يفسرونها بالرواية التالية:

عن محمد بن إسماعيل عن رجل سماه عن أبي عبدالله عليه السلام قال: دخل رجل على أبي عبدالله فقال: السلام عليكم يا أمير المؤمنين، فقام على قدميه فقال: مه هذا اسم لا يصلح إلا لأمير المؤمنين عليه السلام سماه به، ولم يُسَمَّ ـ بالبناء المفعول ـ به أحد غيره فرضي به، إلا كان منكوحًا، وإن لم يكن به ابتلي به وهو قول الله في كتابه: ﴿إِن يَدْعُونَ مِن دُونِهِۦٓ إِلَّآ إِنَٰثًا وَإِن يَدْعُونَ إِلَّا شَيْطَٰنًا مَّرِيدًا﴾ قال قلت: فماذا يدعى به قائمكم؟ قال: يقال له السلام عليك يا بقية الله، السلام عليكم يا ابن رسول الله[٥].

فهذا قذف شنيع لكل أمراء المؤمنين.

ويفترون على أبي عبدالله أنه قال، في قول الله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟

---

(١) النساء: آية ١٠٨.

(٢) «تفسير العياشي»: (١/ ٢٧٥)، «البرهان»: (١/ ٤١٤).

(٣) «تفسير العياشي»: (١/ ٢٧٥)، «البرهان»: (١/ ٤١٤).

(٤) النساء: آية ١١٧.

(٥) «تفسير العياشي»: (١/ ٢٧٦)، «البرهان»: (١/ ٤١٥)، «البحار»: (٩/ ٦٣٧).

﴿ثُمَّ كَفَرُواْ ثُمَّ ءَامَنُواْ ثُمَّ كَفَرُواْ ثُمَّ ٱزۡدَادُواْ كُفۡرًا ..﴾[1] قال: نزلت في فلان وفلان ـ أبو بكر وعمر ـ آمنوا برسول الله ﷺ وآله في أول الأمر ثم كفروا حين عرضت عليهم الولاية، حيث قال: «من كنت مولاه فعلي مولاه»، ثم آمنوا بالبيعة لأمير المؤمنين عليه السلام، حيث قالوا له بأمر الله وأمر رسوله فبايعوه، ثم كفروا حيث مضى رسول الله عليه وآله فلم يقروا بالبيعة، ثم ازدادوا كفرًا بأخذهم من بايعوه بالبيعة لهم، فهؤلاء لم يبق منهم من الإيمان شيء[2].

وفي قوله سبحانه عن المنافقين: ﴿يَحۡلِفُونَ بِٱللَّهِ مَا قَالُواْ وَلَقَدۡ قَالُواْ كَلِمَةَ ٱلۡكُفۡرِ وَكَفَرُواْ بَعۡدَ إِسۡلَٰمِهِمۡ وَهَمُّواْ بِمَا لَمۡ يَنَالُواْ ..﴾[3].

يروي القمي في تفسيره عن الصادق عليه السلام لما أقام رسول الله ﷺ يوم غدير خم كان بحذائه سبعة نفر من المنافقين، وهم أبو بكر وعمر وعبدالرحمن بن عوف وسعد بن أبي وقاص وأبو عبيدة وسالم مولى أبي حذيفة والمغيرة بن شعبة، قال عمر: ألا ترون عينيه كأنها عينا مجنون ـ يعني النبي ـ الساعة يقوم ويقول: قال لي ربي، فلما قام قال: يا أيها الناس من أولى بكم من أنفسكم؟ قالوا: الله ورسوله قال: اللهم فاشهد ثم قال: ألا من كنت مولاه فعلي مولاه وسلموا عليه بإمرة المؤمنين، فنزل جبرائيل وأعلم رسول الله عليه وآله فأنزل الله ﴿يَحۡلِفُونَ بِٱللَّهِ مَا قَالُواْ﴾[4].

ويفسرون الفحشاء والمنكر، في قوله: ﴿.. وَيَنۡهَىٰ عَنِ ٱلۡفَحۡشَآءِ

---

(١) النساء: آية ١٣٧.

(٢) «تفسير العياشي»: (١/ ٢٨١)، «الصافي»: (١/ ٤٠٤)، «البرهان»: (١/ ٤٢٢)، «البحار»: (٨/ ٢١٨).

(٣) التوبة: آية ٧٤.

(٤) عن «الصافي»: (١/ ٧١٥).

﴿وَٱلْمُنكَرِ وَٱلْبَغْيِ..﴾[١]، بولاية أبي بكر وعمر وعثمان، فيروون عن أبي جعفر عليه السلام بالإسناد الكاذب أنه قال: وينهى عن الفحشاء: الأول. والمنكر: الثاني. والبغي: الثالث[٢].

ثالثًا: وعلى ضوء عقيدتهم في المهدي يتعسفون في تأويل الآيات فيروي شيخهم الصدوق ـ عندهم ـ بسنده عن أبي عبدالله في قول الله عز وجل: ﴿..**هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ * ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ**..﴾[٣].

قال: (من أقر بقيام القائم عليه السلام أنه حق) وفي رواية: ﴿**يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ**﴾ (يعني بالقائم عليه السلام وغيبته)[٤].

وعن جابر.. عن أبي جعفر في قول الله: ﴿ وَأَذَٰنٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦٓ إِلَى ٱلنَّاسِ يَوْمَ ٱلْحَجِّ ٱلْأَكْبَرِ..﴾[٥]، قال: خروج القائم وأذان دعوته إلى نفسه[٦].

وعن سماعة عن أبي عبدالله عليه السلام في قوله سبحانه: ﴿ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَرْسَلَ رَسُولَهُۥ بِٱلْهُدَىٰ وَدِينِ ٱلْحَقِّ لِيُظْهِرَهُۥ عَلَى ٱلدِّينِ كُلِّهِۦ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْمُشْرِكُونَ ﴾[٧]، قال: إذا خرج القائم لم يبق مشرك بالله العظيم ولا كافر إلا كره خروجه[٨].

وعن صالح بن سعد عن أبي عبدالله في قول الله: ﴿قَالَ لَوْ أَنَّ لِى بِكُمْ قُوَّةً

---

(١) النحل: آية ٩٠.
(٢) «تفسير العياشي»: (٤/ ٢٦٨)، «البرهان»: (٢/ ٣٨١)، «البحار»: (٧/ ١٣٠).
(٣) البقرة: الآيتان ٢، ٣.
(٤) ابن بابويه القمي (الصدوق): «إكمال الدين»: ص ١٧.
(٥) التوبة: آية ٣.
(٦) «تفسير العياشي»: (٢/ ٧٦)، «تفسير البرهان»: (٢/ ١٠٢).
(٧) التوبة: آية ٣٣.
(٨) «تفسير العياشي»: (٢/ ٨٧)، «الصافي»: (١/ ٦٩٧)، «البرهان»: (٢/ ١٢١).

﴿أَوۡ ءَاوِيٓ إِلَىٰ رُكۡنٖ شَدِيدٖ﴾[١]، قال: قوة القائم والركن الشديد الثلثمائة وثلاثة عشر أصحابه[٢]، (مع أن الآية في لوط عليه السلام مع قومه فجعلوها في قائمهم المنتظر).

والأمثلة على تعسفهم في تفسير آيات من كتاب الله بمهديهم المنتظر كثيرة، حتى ألفوا في هذا كتبًا مستقلة مثل «ما نزل من القرآن في صاحب الزمان» لعبدالعزيز الجلودي[٣]، و«المحجة فيما نزل في القائم الحجة» للسيد هاشم البحراني[٤].

رابعًا: ويمضي القوم في تأويلهم لآيات الله على ضوء عقائدهم وأصول دينهم، ويتعسفون في ذلك أيما تعسف، فيحاولون البحث عن آيات يفسرون على ضوئها معتقدهم في التقية، ففي تفسير العياشي عن الصادق في قوله سبحانه: ﴿.. أَجۡعَلۡ بَيۡنَكُمۡ وَبَيۡنَهُمۡ رَدۡمًا﴾[٥]، قال: التقية[٦]؛ ﴿فما استطاعوا أن يظهروا وما استطاعوا له نقبًا﴾[٧]، قال: هو التقية[٨].

وعن المفضل عن الصادق: ﴿فَمَا ٱسۡطَٰعُوٓاْ أَن يَظۡهَرُوهُ وَمَا ٱسۡتَطَٰعُواْ لَهُۥ نَقۡبٗا﴾ قال: ما استطاعوا له نقبًا إذا عمل بالتقية لم يقدروا في ذلك على حيلة وهو الحصن، وصار بينك وبين أعداء الله سدًّا لا يستطيعون له نقبًا، قال:

---

(١) هود: آية ٨٠.
(٢) «تفسير العياشي»: (٢/ ١٥٧)، وانظر: «البرهان»: (٢/ ٢٣٠)، «البحار»: (٥/ ١٥٨).
(٣) أغابزرك الطهراني: «الذريعة»: (١٩/ ٣٠).
(٤) «فهرس مكتبة آية الله المرعشي» بقم: (٣/ ٢٨٦)، إعداد: (أحمد الحسيني).
(٥) الكهف: آية ٩٥.
(٦) «تفسير العياشي»: (٢/ ٣٥١)، «البرهان»: (٢/ ٤٨٦)، «البحار»: (٥/ ١٦٨).
(٧) الكهف: آية ٩٧.
(٨) «تفسير العياشي»: (٢/ ٣٥١)، «البرهان»: (٢/ ٤٨٦)، «البحار»: (٥/ ١٦٨).

وسألته عن قوله: ﴿.. فَإِذَا جَآءَ وَعْدُ رَبِّي جَعَلَهُۥ..﴾[(١)] قال: رفع التقية عند الكشف فينتقم من أعداء الله[(٢)].

وعن الحسين عن زيد بن علي بن جعفر بن محمد عن أبيه عليه السلام قال: (كان رسول الله صلى الله عليه وآله يقول: لا إيمان لمن لا تقية له ويقول: قال الله: ﴿.. إِلَّآ أَن تَتَّقُواْ مِنْهُمْ تُقَىٰةً ..﴾[(٣)])[(٤)].

وعن أبي إسحاق بن عمار عن أبي عبدالله عليه السلام وتلا هذه الآية: ﴿.. ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ كَانُواْ يَكْفُرُونَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ وَيَقْتُلُونَ ٱلْأَنۢبِيَآءَ بِغَيْرِ حَقٍّۚ ذَٰلِكَ بِمَا عَصَواْ وَّكَانُواْ يَعْتَدُونَ﴾[(٥)]، قال: والله ما ضربوهم بأيديهم ولا قتلوهم بأسيافهم، ولكن سمعوا أحاديثهم وأسرارهم فأذاعوها، فأخذوا عليها فقتلوا فصار قتلًا واعتداء ومعصية[(٦)].

وعن يزيد عن أبي جعفر عليه السلام في قوله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱصْبِرُواْ وَصَابِرُواْ وَرَابِطُواْ ..﴾[(٧)] اصبروا يعني بذلك عن المعاصي، وصابروا يعني التقية، ورابطوا يعني الأئمة[(٨)].

خامسًا: ولتأييد اعتقادهم في «الرجعة» يؤولون الآيات ويصرفونها عن

---

(١) الكهف: آية ٩٨.
(٢) «تفسير العياشي»: (٢/ ٣٥١)، «البرهان»: (٢/ ٤٨٦)، «البحار»: (٥/ ١٦٨).
(٣) آل عمران: آية ٢٨.
(٤) «تفسير العياشي»: (١/ ١٦٦ ـ ١٦٧)، «البرهان»: (١/ ٢٧٥)، «الصافي»: (١/ ٢٥٣)، «الوسائل»: جـ٢ أبواب الأمر بالمعروف باب ٢٣.
(٥) آل عمران: آية ١١٢.
(٦) «تفسير العياشي»: (١/ ١٩٦)، «البرهان»: (١/ ٣٠٩)، «الصافي»: (١/ ٢٩٠).
(٧) آل عمران: آية ٢٠٠.
(٨) «تفسير العياشي»: (١/ ٢١٤)، «البرهان»: (١/ ٣٣٥)، «البحار»: (٧/ ١٣٥).

معانيها؛ فقوله سبحانه: ﴿وَمَن كَانَ فِي هَٰذِهِۦٓ أَعْمَىٰ فَهُوَ فِي ٱلْـَٔاخِرَةِ أَعْمَىٰ وَأَضَلُّ سَبِيلًا﴾[١] قالوا: الرجعة[٢]، فالآخرة يفسرونها في هذه الآية بالرجعة، وهذا التفسير وأمثاله هو عين منطق الباطنيين في القول بإبطال المعاد، ويفسرون قوله سبحانه: ﴿وَأَقْسَمُوا۟ بِٱللَّهِ جَهْدَ أَيْمَٰنِهِمْ ۙ لَا يَبْعَثُ ٱللَّهُ مَن يَمُوتُ..﴾[٣]، بأن هذه الآية ليست في كفار قريش المنكرين للبعث، إنما هي في أعداء الشيعة المنكرين للرجعة!! وإليك النص:

عن بصير عن أبي عبد الله في قوله: ﴿وَأَقْسَمُوا۟ بِٱللَّهِ جَهْدَ أَيْمَٰنِهِمْ ۙ لَا يَبْعَثُ ٱللَّهُ مَن يَمُوتُ﴾ قال: ما يقولون فيها؟ ـ أي ما يقول أئمة السنّة في تفسيرها ـ قلت: يزعمون أن المشركين كانوا يحلفون لرسول الله أن الله لا يبعث الموتى، قال: تبًّا لمن قال هذا، ويلهم هل كان المشركون يحلفون بالله أم باللات والعزى؟ قلت: جعلت فداك فأوجدنيه أعرفه قال: لو قد قام قائمنا بعث الله إليه قومًا من شيعتنا قبابع[٤] سيوفهم على عواتقهم، فيبلغ ذلك قوم من شيعتنا لم يموتوا فيقولون: بعث فلان وفلان من قبورهم مع القائم فيبلغ ذلك قومًا من أعدائنا فيقولون: يا معشر الشيعة ما أكذبكم، هذه دولتكم وأنتم تكذبون فيها فحكى الله قولهم[٥] فقال: ﴿وَأَقْسَمُوا۟ بِٱللَّهِ جَهْدَ أَيْمَٰنِهِمْ﴾.

هذه أمثلة لتأويلاتهم للقرآن، وتعسفهم في فهم آياته، وهو كما يرى القارئ تفسير باطني لا تربطه بالآية أدنى صلة، وكأن القرآن لم ينزل بلسان عربي مبين، ولم يجعله الله سبحانه هداية ودستورًا لخلقه أجمعين.

---

(١) الإسراء: آية ٧٢.

(٢) «تفسير العياشي»: (٢/ ٣٠٦)، «البحار» للمجلسي: (١٣/ ١١٦).

(٣) النحل: الآية ٣٨.

(٤) قبعة السيف: ما كان على طرف مقبضه من فضة أو حديد، «القاموس»: مادة قبع.

(٥) «تفسير العياشي»: (٢/ ٢٥٩)، «البرهان»: (٢/ ٣٦٨)، «البحار»: (١٣/ ٢٢٣).

النقد:

هذه الدعاوى التي تقول بأن الإمام يوحى إليه، وقوله كقول الله ورسوله ﷺ، وتزعم تنزل كتب إلهية على الأئمة، وتتأول آيات القرآن تأويلات باطنية يكفي مجرد عرضها وتصورها لمعرفة فسادها وبطلانها، ومن يصدق بها وأمثالها، فهو كما يعبر الأشعري «عن المعقول خارجًا، وفي الجنون والجًا».

وقولهم بأن قول الإمام كقول الله ورسوله ﷺ هو من فروع عقيدة عصمة الأئمة عندهم، ولا ريب أن هذه المقالة تعطي الأئمة معنى النبوة وحقيقتها دون لفظها واسمها؛ لأن دعوى عصمة الأئمة تضاهي معنى النّبوّة، فإنّ المعصوم هو الذي يجب اتّباعه في كلّ ما يقول، ولا يجوز أن يخالف في شيء، وهذه خاصّة الأنبياء ولهذا أمرنا أن نؤمن بما أنزل إليهم فقال ـ تعالى ـ: ﴿قُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيۡنَا وَمَآ أُنزِلَ إِلَىٰٓ إِبۡرَٰهِـۧمَ وَإِسۡمَٰعِيلَ وَإِسۡحَٰقَ وَيَعۡقُوبَ وَٱلۡأَسۡبَاطِ وَمَآ أُوتِيَ مُوسَىٰ وَعِيسَىٰ وَمَآ أُوتِيَ ٱلنَّبِيُّونَ مِن رَّبِّهِمۡ لَا نُفَرِّقُ بَيۡنَ أَحَدٖ مِّنۡهُمۡ وَنَحۡنُ لَهُۥ مُسۡلِمُونَ﴾ [البقرة، آية:١٣٦] فأمرنا أن نقول: آمنا بما أوتي النبيون، فالإيمان بما جاء به النبيون مما أمرنا أن نقوله ونؤمن به، وهذا ما اتفق عليه المسلمون، فمن جعل بعد الرّسول معصومًا يجب الإيمان بكلّ ما يقوله فقد أعطاه معنى النّبوّة، وإن لم يعطه لفظها[1].

وهذا مخالف لدين الإسلام، للكتاب والسنة وإجماع سلف الأمة وأئمتها.

أما القرآن فقال ـ سبحانه ـ: ﴿أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡۖ فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ﴾ [النّساء، آية:٥٩]، فلم يأمرنا بالرد عند التنازع إلا إلى الله والرسول، ولو كان للناس معصوم غير الرسول ﷺ

(١) منهاج السّنّة: ٣/ ١٧٤.

لأمرهم بالرد إليه؛ فدل القرآن أن لا معصوم إلا الرسول ﷺ[1].

وقال ـ تعالى ـ: ﴿وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ فَأُوْلَٰٓئِكَ مَعَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِم مِّنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ وَٱلصِّدِّيقِينَ وَٱلشُّهَدَآءِ وَٱلصَّٰلِحِينَۚ وَحَسُنَ أُوْلَٰٓئِكَ رَفِيقٗا ﴾ [النّساء، آية: ٦٩.]، وقال: ﴿ وَمَن يَعۡصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَإِنَّ لَهُۥ نَارَ جَهَنَّمَ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا﴾ [الجن، آية:٢٣.] فدل القرآن ـ في غير موضع ـ على أن من أطاع الرسول كان من أهل السعادة، ولم يشترط في ذلك طاعة معصوم آخر، ومن عصى الرسول كان من أهل الوعيد وإن قدّر أنه أطاع من ظن أنه معصوم، وقد اتفق أهل العلم أهل الكتاب والسنة على أن كل شخص ـ سوى الرسول ـ فإنه يؤخذ من قوله ويترك إلا رسول الله ﷺ، فإنه يجب تصديقه في كل ما أخبر، واتباعه فيما أمر واجتناب ما نهى عنه وزجر، وألا يعبد الله إلا بما شرع، فإنه المعصوم الذي لا ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى[2].

أما دعواهم تنزل كتب إلهية على الأئمة فهي أشبه بدعاوى مسيلمة الكذاب وسجاح والأسود العنسي وأمثالهم من المتنبئين، وكدعوى البابية نزول «البيان» على الباب، ودعوى البهائية نزول «الأقدس» على البهاء، والدعاوى لا يعجز عنها أحد، ثم لو كانت كل هذه العلوم الأسطورية عند الأئمة لتغير وجه التاريخ، ولما عجز الأئمة ـ حسب منطق الروافض ـ عن الوصول إلى سدة الحكم، ولما عصفت بهم المحن، ومات كل واحد منهم مقتولا أو مسمومًا ـ كما يزعمون ـ، ولما غاب غائبهم في سردابه، وظل مختفيًا قابعًا في مكمنه خوف القتل!!

ومما ينقض هذه المقالة من مصادرهم، ويثبت تناقضهم ما جاء في «نهج

(١) منهاج السنة: ٢/ ١٠٥.

(٢) منهاج السنة: ٣/ ١٧٥.

البلاغة» ـ الذي يؤمن الشيعة بكل حرف فيه ـ عن علي رضي الله عنه أنه قال في حق رسول الله ﷺ: «أرسله على حين فترة من الرسل، فقفّى به الرسل، وختم به الوحي»[١].

وهذا قد يدل على أن هذه الدعاوى التي مضى عرضها من صنيع شيوخ الشيعة المتأخرين، وقد كفر شيخهم المفيد (ت٤١٣هـ) من يذهب إلى القول بنسبة الوحي لغير الأنبياء[٢].

ثم هي تستلزم أن الدين لم يكمل، وهي مخالفة صريحة لقول الله سبحانه: ﴿ٱلۡيَوۡمَ أَكۡمَلۡتُ لَكُمۡ دِينَكُمۡ ..﴾ [المائدة، آية: ٣]، كما تزعم بأن رسول الهدى ﷺ لم يبلغ جميع ما أنزل إليه، بل كتمه وأودعه الأئمة وهو بهذا لم يتمثل أمر ربه ـ كما يفترون ـ في قوله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغۡ مَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ مِن رَّبِّكَۖ وَإِن لَّمۡ تَفۡعَلۡ فَمَا بَلَّغۡتَ رِسَالَتَهُۥ﴾ [المائدة، آية: ٦٧] وهذا إزراء بحق رسول الله، ولهذا وجد من فرق الشيعة من يقع في رسول الله[٣].

وقد بلَّغ النبي ﷺ البلاغ المبين، وبيَّن الدين، وأقام الحجة على العالمين، وأعلن ذلك بين المسلمين، ولم يُسِر لأحد بشيء من الشريعة ويستكتمه إياه، قال تعالى: ﴿لَتُبَيِّنُنَّهُۥ لِلنَّاسِ وَلَا تَكۡتُمُونَهُۥ﴾ [آل عمران، آية: ١٨٧] فهو بيان للناس وليس لفئة معينة من أهل البيت، وقال تعالى ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكۡتُمُونَ مَآ أَنزَلۡنَا مِنَ ٱلۡبَيِّنَٰتِ وَٱلۡهُدَىٰ مِنۢ بَعۡدِ مَا بَيَّنَّٰهُ لِلنَّاسِ فِي ٱلۡكِتَٰبِ أُوْلَٰٓئِكَ يَلۡعَنُهُمُ

---

(١) نهج البلاغة: ص١٩١.

(٢) أوائل المقالات: ص٣٩.

(٣) وهي طائفة العلبائية، العلبائية: من فرق الشيعة، وهم أصحاب العلباء بن ذراع الدوسي، أو الأسدي، كان يفضل عليًا على النبي ﷺ، وكان يقول بذم محمد ﷺ، وزعم أنه بعث ليدعو إلى علي فدعا إلى نفسه. (الملل والنحل: ١/ ١٧٥، وانظر: رجال الكشي: ص٥٧١، إلا أنه سماها: العليائية: بحار الأنوار: ٢٥/ ٣٠٥).

اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللَّاعِنُونَ * إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا وَأَصْلَحُوا وَبَيَّنُوا﴾ [البقرة، آية: ١٥٩ ـ ١٦٠]، وقال: ﴿وَمَا أَنزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ إِلَّا لِتُبَيِّنَ لَهُمُ الَّذِي اخْتَلَفُوا فِيهِ﴾ [النحل، آية: ٦٤]، «فالدين قد تم وكمل لا يزاد فيه ولا ينقص منه ولا يبدل»[(١)] لا من إمام مزعوم، ولا من غائب موهوم، وقد ودّع المصطفى الدنيا بعد أن بلّغ الدين كله وبيّن جميعه كما أمره ربه، وأعلم بذلك المسلمين أجمع «فلا سر في الدين عند أحد»[(٢)].

قال ﷺ: «تركتكم على مثل البيضاء ليلها كنهارها لا يزيغ عنها بعدي إلا هالك»[(٣)]، قال أبو الدرداء رضي الله عنه: «صدق الله ورسوله فقد تركنا على مثل البيضاء»[(٤)].

وقال أبو ذر رضي الله عنه: «لقد تركنا محمد ﷺ وما يحرك طائر جناحيه في السماء إلا ذكر لنا منه علمًا»[(٥)]، وقال عمر رضي الله عنه: «قام فينا رسول الله مقاما فأخبرنا عن بدء الخلق حتى دخل أهل الجنة منازلهم وأهل النار منازلهم حفظ ذلك من حفظه ونسيه من نسيه»[(٦)].

وقال الإمام الشافعي: «فليست تنزل بأحد من أهل دين الله نازلة إلا وفي

---

(١) ابن حزم/ المحلى: ١/ ٢٦.

(٢) ابن حزم/ المحلى: ١/ ١٥.

(٣) هذا جزء من حديث رواه ابن ماجه في سننه، المقدمة، باب اتباع الخلفاء الراشدين: ١/ ١٦، وأحمد في مسنده: ٤/ ١٢٦، والحاكم في مستدركه: ١/ ٩٦، وابن أبي عاصم في كتاب السنة باب ذكر قول النبي ﷺ: «تركتكم على مثل البيضاء»، وروى عدة روايات في هذا المعنى صحح الألباني معظمها.

(٤) رواه ابن أبي عاصم في كتاب السنة ١/ ٢٦.

(٥) روى هذا الأثر الإمام أحمد في مسنده ٥/ ١٥٣.

(٦) صحيح البخاري، كتاب بدء الخلق، باب ما جاء في قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ﴾ جـ٤/ ٧٣.

كتاب الله الدليل على سبيل الهدى فيها»[١]، بل قال جعفر الصادق ـ كما تنقل كتب الشيعة نفسها ـ: «إن الله تعالى أنزل في القرآن تبيان كل شيء حتى والله ما ترك الله شيئًا يحتاج إليه العباد حتى لا يستطيع عبد يقول: لو كان هذا أنزل في القرآن؟ إلا وقد أنزل الله فيه»[٢]، فكل ما تنسبه الشيعة بعد هذا كذب.

والرافضة ليست على شيء في مخالفتها في هذا الأصل العظيم الذي «هو أصل أصول العلم والإيمان، وكل من كان أعظم اعتصامًا بهذا الأصل كان أولى بالحق علمًا وعملا»[٣].

وأين هذه المصادر اليوم؟ وماذا ينتظر منتظرهم حتى يخرج بها إلى الناس؟ وهل الناس بحاجة إليها في دينهم؟ فإن كان الناس بحاجة فلم تبقى الأمة منذ اختفاء الإمام «المزعوم» منذ أكثر من أحد عشر قرنًا بعيدة عن مصدر هدايتها؟ وما ذنب كل هذه الأجيال المتعاقبة لتحرم من هذه الفيوضات والكنوز؟!

وإن لم تكن الأمة في حاجة إليها فلم كل هذه الدعاوى، ولم يصرف هؤلاء الشيعة عن مصدر هدايتهم وهو كتاب الله وسنة نبيه؟! إن الحق الذي لا ريب فيه أن الله أكمل لنا ديننا ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ ..﴾ وكل دعوى بعد ذلك فهي باطل من القول وزور.

وكل هذه الدعاوى أرادت منها هذه الزمرة إثبات ما تزعمه في الأئمة.. فزادت وغلت في ذلك.. فانكشف بذلك أمرها.. والشيء إذا تجاوز عن حده انقلب إلى ضده.

(١) الرسالة: ص٢٠.
(٢) أصول الكافي: ١/ ٥٩.
(٣) معارج الوصول: ص٢، وانظر: موافقة صحيح المنقول: ١/ ١٣.

ولو كان عند علي مثل هذه العلوم.. لأخرجها للناس أيام خلافته، ولرواها عنه أئمة أهل السنة، ولم يختص بها شرذمة من الرافضة.

بل إن هذه الدعاوى وُجد لها أصل في عهد أمير المؤمنين وتولى كبرها بعض العناصر السبئية، كما جاء في رسالة الإرجاء للحسن بن محمد ابن الحنفية، وقد نفى أمير المؤمنين علي هذه المزاعم نفيًا قاطعًا، وأعلن ذلك للمسلمين، ونفى أن يكون عندهم شيء أسره الرسول لهم واختصوا به دون المسلمين.. وأقسم على ذلك قسمًا مؤكدًا، وكأنه رضي الله عنه خشي أن يأتي من يقول بأن هذا الإنكار تقية، فأقسم على نفي ذلك ليهلك من هلك عن بينة ويحيى من حيى عن بينة، وهذا من فراسة الرعيل الأول ببركة صحبة النبي والتلقي عنه والجهاد معه.. وقد جاء الحديث عن علي في نفي تلك المزاعم في الصحاح والسنن والمسانيد، عن أبي جحيفة قال: سألت عليًّا رضي الله عنه: هل عندكم شيء مما ليس في القرآن؟ فقال: «والذي فلق الحبة وبرأ النسمة ما عندنا إلا ما في القرآن، إلا فهمًا يعطى رجل في كتابه وما في الصحيفة، قلت: وما في الصحيفة؟ قال: العقل، وفكاك الأسير، وألا يقتل مسلم بكافر»(١).

وقد وقفت على هذا النص في بعض كتب الشيعة، فقد جاء في تفسير الصافي: «أنه عليه السلام سئل هل عندكم من رسول الله صلى الله عليه وآله شيء من الوحي سوى القرآن؟ قال: لا، والذي فلق الحبة وبرأ النسمة إلا أن يُعطى العبد فهمًا في كتابه»(٢).

ثم تطورت هذه المزاعم وكثرت في عصر جعفر الصادق وأبيه ـ رحمهما الله ـ وكان لكل اتجاه شيعي نصيبه من هذه المزاعم، ولكن الاثني عشرية

---

(١) سبق تخريجه ص٢٧ هامش (٢).

(٢) تفسير الصافي: ١/ ١٩.

استوعبت كل ما عند هذه الفرق وزادت عليها على مر السنين، وقد أشار شيخ الإسلام ابن تيمية إلى هذا الاتجاه عند الشيعة في نسبة هذه الأوهام كالجفر ونحوه لبعض أهل البيت، ولم يحدد فرقة الاثني عشرية بذاتها، إلا أنه نسب القول بأن عليًّا أُعطي علمًا باطنًا مخالفًا للظاهر، نسب ذلك إلى القرامطة الباطنية(١)، كما نسب القول بأن عليًّا يعلم المستقبلات إلى الغلاة من الشيعة(٢)، ويرى الشيخ أبو زهرة «بأن الخطابية هم أول من تكلم بالجفر واستنبط ذلك من كلام للمقريزي»(٣).

وأضيف بأنه جاء في كتب الشيعة أيضًا ما يوافق ذلك، وهو أن أبا الخطاب هو الذي نسب علم الغيب إلى جعفر الصادق، وأن جعفرًا كذّبه في ذلك وتبرأ منه، وقدّم من حياته أمثلة لجهله بما غاب عنه، وإن كان من أقرب الأشياء إليه شأنه في ذلك شأن سائر البشر.

وهذه الدعاوى ينفيها واقع الأئمة، فقد تلقوا العلم كغيرهم من بني البشر.. ومن يراجع تراجمهم يجد هذا واضحًا جليًّا(٤).

وقد أقرّت الشيعة في أوثق كتاب عندها في علم الرجال وهو «رجال الكشي» أقرت بأن محمد بن علي ابن الحسين يروي عن جابر بن عبد

---

(١) منهاج السنة: ٤/ ١٧٩.

(٢) منهاج السنة: ٤/ ١٧٩.

(٣) الإمام الصادق: ص١٢٦.

(٤) فقد أخذ ـ مثلاً ـ علي بن الحسين العلم عن جابر وأنس (منهاج السنة: ٢/ ١٥٣)، وأخذ عن أمهات المؤمنين عائشة وأم سلمة وصفية، وأخذ عن ابن عباس والمسور بن مخرمة، وأبي رافع مولى النبي ﷺ، ومروان بن الحكم وسعيد ابن المسيب وغيرهم من علماء أهل المدينة. (منهاج السنة: ٤/ ١٤٤)، وكان الحسن رضي الله عنه يأخذ عن أبيه وعن غيره حتى أخذ عن التابعين، وهذا من علمه ودينه رضي الله عنه (نفس الموضع من المصدر السابق) وهكذا سائر علماء أهل البيت.

الله، واعتذرت عن ذلك باعتذار غريب، حيث قالت: إنه يروي عنه ليصدقه الناس[١]، وهذا الاعتذار لا يقبل بالنظر إلى دعاوى الشيعة في أئمتها، وأن عندهم من المعجزات والعلوم والكتب ما يجعلهم يستولون على العقول والقلوب، كما أن محمد بن علي بن الحسين من أئمة المسلمين، فكيف لا يصدقه الناس؟!

ولو كان لأمير المؤمنين بعض ما يدّعون لدبّر الأمر في خلافته على غير ما دبّر، ولقد ندم على أشياء مما فعلها[٢]، والشيعة يذكرون أن مسيرة الحسين إلى أهل الكوفة، وخذلانهم له، وقتله كانت ـ كما يفترون ـ سبب ردة الناس إلا ثلاثة[٣]، ولو كان يعلم المستقبل وأنهم سيرتدون ما سار إليهم، أو سار إلى غيرهم.

وقد تبرأ جعفر من ذلك الغلو، ومن الغلاة، وروت ذلك كتب الشيعة نفسها، فقد نفى ما نسبه إليه أبو الخطاب من العلم بالغيب، وأقسم على ذلك يمينًا مؤكدًا، وقدم من واقع حياته مثالًا عمليًّا على ذلك فقال: «.. لقد قاسمت مع عبد الله بن الحسن حائطًا بيني وبينه، فأصابه السهل والشرب، وأصابني الجبل»[٤]، وقال: «يا عجبًا لأقوام يزعمون أنا نعلم الغيب، ما يعلم الغيب إلا الله، لقد هممت بضرب جاريتي فلانة فهربت مني، فما علمت في أي بيوت الدار هي؟»[٥]. ولقد كان واقع حياتهم العملية ـ كما قلت ـ يكشف كل هذه الدعاوى حيث كانوا كسائر البشر يسهون، ويخطئون.

---

(١) رجال الكشي: ص٢٨.
(٢) منهاج السنة: ٤/ ١٨٠.
(٣) أصول الكافي: ٢/ ٢٨٠، رجال الكشي: ص١٢٣.
(٤) رجال الكشي: ص١٨٨ ـ ١٨٩ط: إيران، بحار الأنوار: ٢٥/ ٣٢٢.
(٥) أصول الكافي: ١/ ٢٥٧.

وقد اخترع مهندسو التشيع عقيدتين للخروج من هذا التناقض، هما: عقيدة التقية، والبداء، فإذا أجاب الإمام بخلاف الصواب قالوا: التقية، وإذا أخبر بأمر ووقع خلافه، قالوا: قد بدا لله سبحانه[١].

وقد يقال بأن هذه الدعاوى مجرد حكايات لا رصيد لها من الواقع، وقد حفظتها كتب الشيعة ليبقى عارها عليها إلى الأبد، وليس لها أثر في واقع الحياة؛ لأنه لا وجود للأئمة.. وأقول: إن هذه الأساطير المكشوفة لها آثارها الخطيرة على نفسية وعقلية أولئك الأتباع الأغرار، وقد تؤدي بمن يؤمن بها ويرى معارضتها للعقل إلى متاهات الإلحاد، كما أن هذا الغلو صرفهم عن مصادر هدايتهم وهو القرآن والسنة، كما أوقعهم في براثن الوثنية، فتحولت إلى واقع عملي واضح وهو الغلو في قبور الأئمة، بل عبادتها والحج إليها كما يحج إلى بيت الله وسموها «مناسك المشاهد».

وأما دعوى التأويل المنزّل فهي في حقيقتها تحملات وتكلفات ليست

---

(١) وقد ترك سليمان بن جرير الذي تنسب إليه فرقة السليمانية من الزيدية نحلة الرافضة بسبب ذلك، فقال ـ كما تنقل ذلك كتب الفرق عند الشيعة نفسها ـ: «إن أئمة الرافضة وضعوا لشيعتهم مقالتين، لا يظهرون معهما من أئمتهم على كذب أبدًا، وهما القول بالبداء وإجازة التقية»، ثم كشف ـ من خلال حياته في المجتمع الشيعي، ومخالطته لهم ـ كيف يتخذون من عقيدة البداء وسيلة للتستر على كذبهم في دعوى علم الأئمة للغيب فقال: «إنّ أئمّتهم لما أحلّوا أنفسهم من شيعتهم محلّ الأنبياء من رعيّتها في العلم فيما كان ويكون، والإخبار بما يكون في غد، وقالوا لشيعتهم: إنّه سيكون غدًا وفي غابر الأيّام كذا وكذا، فإن جاء ذلك الشّيء على ما قالوه، قالوا لهم: ألم نعلمكم أنّ هذا يكون، فنحن نعلم من قِبَل الله عزّ وجلّ ما علمته الأنبياء، وبيننا وبين الله عزّ وجلّ مثل تلك الأسباب التي علمت بها الأنبياء عن الله ما علمت، وإن لم يكن ذلك الشّيء الذي قالوا إنّه يكون على ما قالوه، قالوا لشيعتهم: بدا لله في ذلك فلم يكوّنه» (المقالات والفِرَق للقمي: ص٧٨، فرق الشّيعة للنّوبختي: ص٦٤ ـ ٦٥). وانظر في هذا المعنى: (محصّل أفكار المتقدّمين والمتأخّرين للرّازي: ص٢٤٩) وسليمان بن جرير ينسب الخداع إلى بعض أهل البيت، والحقّ أنّ ذلك من أولئك الزّنادقة المنتسبين إلى أهل البيت لأكل أموال النّاس بالباطل.

من قبيل الخطأ في الرأي والزلل في فهم الآيات، ولكنها مؤامرة مدبّرة ضد الإسلام، وخطة محبوكة لإلغاء هداية القرآن للناس، وكأنها قد جاءت تالية لإخفاق مؤامرة التحريف التي ادعوها في كتاب الله، ولكن الله متم نوره ولو كره الكافرون.

وخطورة هذا الاتجاه الباطني في تفسير القرآن كبيرة، لأنه يقتضي بطلان الثقة بالألفاظ، ويسقط الانتفاع بكلام الله وكلام رسوله، فإن ما يسبق إلى الفهم لا يوثق به، والباطن لا ضابط له، بل تتعارض فيه الخواطر ويمكن تنزيله على وجوه شتى، وبهذا الطريق يحاول الباطنية التوصل إلى هدم جميع الشريعة بتأويل ظواهرها وتنزيلها على رأيهم[(١)].

ولا شك أن تلك التأويلات إلحاد في كتاب الله: قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِيٓ ءَايَٰتِنَا لَا يَخْفَوْنَ عَلَيْنَآ﴾[(٢)]، قال ابن عباس: «هو أن يوضع الكلام في غير موضعه»[(٣)]، وذلك بالانحراف في تأويله[(٤)]، قال في الإكليل: «ففيها الرد على من تعاطى تفسير القرآن بما لا يدل عليه جوهر اللفظ كما يفعله الباطنية، والاتحادية، والملاحدة..»[(٥)].

وهؤلاء الذين يلحدون في آيات الله ويحرفونها عن معانيها، وإن كتموا كفرهم وتستروا بالتأويل الباطل وأرادوا الإخفاء لكنهم لا يخفون على الله[(٦)]، كما قال تعالى: ﴿لَا يَخْفَوْنَ عَلَيْنَآ﴾.

---

(١) «إحياء علوم الدين»: (١/ ٣٧).
(٢) فصلت: آية ٤٠.
(٣) «تفسير الطبري»: (٢٤/ ١٢٣)، «فتح القدير» الشوكاني: (٤/ ٥٢٠).
(٤) انظر: القاسمي: «محاسن التأويل»: (١٤/ ٥٢١١)، الألوسي: «روح المعاني»: (٢٤/ ١٢٦).
(٥) «الإكليل» السيوطي: ص ٣٥٤، على هامش «جامع البيان في تفسير القرآن».
(٦) «إكفار الملحدين» محمد أنور شاه الكشميري: ص٢.

ولمحاولة تمرير هذه الجريمة، وإنجاح تلك المؤامرة، ربطوا هذا التفسير بأهل البيت، فضلًا عن أنهم جعلوا التفسير والتأويل من خصوصيات الأئمة الإثني عشر، وفي هذا عقد شيخهم الحر العاملي في كتابه «الفصول المهمة» بابا بعنوان: (باب أنه لا يعرف تفسير القرآن إلا الأئمة)[١].

ولا اعتبار لأي تفسير لا يرد من طريقهم؛ قال عالمهم محمد رضا النجفي ـ من علمائهم المعاصرين ويلقبونه بآية الله ـ: «إن جميع التفاسير الواردة عن غير أهل البيت لا قيمة لها ولا يعتد بها»[٢]، ثم ذكر رواية لهم عن المجلسي في البحار وهي: «قال أبو جعفر لسلمة بن كهيل والحكم بن عتيبة: شرقًا وغربًا لن تجد علمًا صحيحًا إلا شيئًا يخرج من عندنا أهل البيت»[٣].

وقد جاء في أحاديثهم ورواياتهم ما يسوغون به هذا المسلك الغريب، جاء في أحاديثهم أن السياق القرآني غير منسجم مع النظر العقلي، فهو أبعد ما يكون عن العقل، فأول الآية في شيء، وأوسطها في شيء وآخرها في شيء آخر، يقولون: عن جابر قال أبو عبدالله عليه السلام: «يا جابر إن للقرآن بطنًا وللبطن ظهرًا، ثم قال: يا جابر وليس شيء أبعد من عقول الرجال منه، إن الآية لتنزل أولها في شيء، وأوسطها في شيء وآخرها في شيء وهو كلام متصل يتصرف على وجوه»[٤].

وهذا القول يصدق تمامًا على التفسير المأثور عندهم للقرآن، ولا يتصل

---

(١) «الفصول المهمة»: ص ٥٧.

(٢) «الشيعة والرجعة»: ص ١٩.

(٣) المصدر السابق: ص ٢٩، وانظر: «بحار الأنوار» (٢/ ٩٢).

(٤) انظر: «تفسير العياشي»: (١/ ١١)، «البحار»: (١٩/ ٣٠، ٩٣ ـ ٩٤)، «البرهان»: (١/ ٢٠ ـ ٢١)، «الصافي»: (١/ ١٤ ـ ١٧).

من قريب أو بعيد بكتاب الله وتفسيره الصحيح، وإذا كان الأمر في تفسير القرآن كما يصورون فلِمَ نزل للناس كافة؟ وإذا كان الأئمة يفسرون القرآن للناس، فأين الأئمة منذ أكثر من ألف عام؟

وبقي أن نشير إلى ملاحظة هامة وهي: أن للتفسير عندهم وجوهًا ظاهرةً وباطنة، والجميع معتبر، فمن أمثلة ذلك أنهم فسّروا قوله سبحانه: ﴿ثُمَّ لْيَقْضُواْ تَفَثَهُمْ﴾ بأنه لقاء الإمام كما فسّروها بأنها أخذ الشارب، وقص الأظافر، ولما استشكل أحد رواتهم هذا التناقض وسأل ـ كما يزعمون ـ الإمام جعفر أي التفسيرين أصح؟ وأي الرواة أصدق في النقل عنه؟ قال بصواب التفسيرين، ولكن التفسير الباطني لا يحتمله ـ كما يزعمون ـ إلا خُلَّص مؤمنيهم، ولهذا يخاطب كل سائل بما يحتمله من وجوه التفسير[1].. أي أن التفسير الباطني لا يقال إلا عند ارتفاع التقية مع ثقاتهم.

وقد يقول قائل: إنك عممت الحكم على كل التفاسير الشيعية، في حين يوجد تفاسير لهم تحمل طابع الاعتدال، والبعد عن الغلو، أفما كان الأولى أن يكون هناك استثناءات في هذا المجال؟ أو يقسم التفسير عندهم إلى قسمين: معتدل ومغالي، بدلًا من أن يجعل ما عرض من تأويلات هو الوجه للشيعة الرافضة؟

والجواب: أن هناك بعض التفاسير الشيعية كـ «التبيان» للطوسي، و«مجمع البيان» للطبرسي، قد نأت عن ذلك الغلو الجانح الذي ركنت إليه تلك التفاسير التي مثلنا بها، وإن كانت قد التزمت الدفاع عن أصول العقيدة الشيعية في بعض الآيات، ولكنها لا تقارب بحال ما في تفسير العياشي، أو

---

(١) انظر: «تفسير نور الثقلين»: (٢/ ٤٩٢).

البرهان، أو الصافي، أو أصول الكافي وغيرها، وكنت قد عزمت الإشارة إلى هذا النوع من التفسير، والإشادة بهذه الخطوة نحو الاعتدال، ولا سيما أن بعض من يدافع عن التشيع، قد احتج بهذين التفسيرين على أن الشيعة كلهم (لا بعضهم!) ليس لديهم تأويلات منحرفة[١]، وكنا سنأخذ الأمر بحسن الظن.

ولكن عالم الشيعة ومحدثها، وخبير رجالها وصاحب آخر مجموع من مجاميعهم الحديثية ـ وأستاذ كثير من علمائهم الأقطاب، كمحمد حسين آل كاشف الغطا، وأغابزرك الطهراني وغيرهم، عالم الشيعة ـ حسين النوري الطبرسي، قد كشف لنا سرًّا عندهم بقي دفينًا، وأماط اللثام عن حقيقة كانت مجهولة لدينا.

وهي أن كتاب «التبيان» للطوسي، إنما وضع على أسلوب التقية والمداراة للخصوم، وإليك نص كلامه: (ثم لا يخفى على المتأمل في كتاب «التبيان» أن طريقته فيه على نهاية المداراة والمماشاة مع المخالفين، فإنك تراه اقتصر في تفسير الآيات على نقل كلام الحسن، وقتادة، والضحاك، والسدي، وابن جريج، والجبائي، والزجاج، وابن زيد، وأمثالهم، ولم ينقل عن أحد من مفسري الإمامية ولم يذكر خبرًا عن أحد من الأئمة عليهم السلام إلا قليلًا في بعض المواضع، لعله وافقه في نقله المخالفون، بل عدَّ الأولين في الطبقة الأولى من المفسرين الذين حمدت طرائقهم، ومدحت مذاهبهم، وهو بمكان من الغرابة لو لم يكن على وجه المُماشاة، فمن المحتمل أن يكون هذا القول منه فيه على نحو ذلك، ومما يؤيد كون وضع الكتاب على التقية ما ذكره السيد الجليل علي بن طاوس في سعد السعود وهذا لفظه: ونحن نذكر ما حكاه جدي أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي في كتاب «التبيان»

---

(١) محسن الأمين: «الشيعة»: ص ١٧٨.

وحملته التقية على الاقتصار عليه، من تفصيل المكي من المدني والخلاف في أوقاته إلخ ـ هكذا لم يكمل الطبرسي العبارة ـ وقال الطبرسي معقبًا: وهو أعرف ـ يعني ابن طاوس ـ بما قال ـ أي الطوسي ـ من وجوه لا يخفى على من اطلع على مقامه فتأمل)[(١)].

فمن هذا الكلام يتبين أن «التبيان» للطوسي، قد وضع على أسلوب التقية كما هو رأي عالم الشيعة المعاصر.

أو أن يكون تفسير التبيان، قد صدر من الطوسي نتيجة اقتناع فكري بإسفاف ما عليه القوم من تفسير، وبتأثير نزعة معتدلة لاختلاطه ببعض علماء السنّة في بغداد، ومعنى هذا أن شيعة اليوم هم أشد غلوًّا وتطرفًا، ولذا تراهم يعتبرون تفسير الطوسي وأمثاله من التفاسير، إنما أُلفت للخصوم والتزمت بروح التقية لتبشر بالعقيدة الشيعية بين غير الشيعة.

وقد سار على نهج الطوسي عالمهم أبو علي الفضل بن الحسن الطبرسي ـ من أكابر علمائهم في القرن السادس ـ وقد أشار الطبرسي في مقدمة تفسيره إلى اتباعه لمنهج الطوسي، حيث قال: «... إلا ما جمعه الشيخ الأجل السعيد أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي قدس الله روحه من كتاب «التبيان»، فإنه الكتاب الذي يقتبس منه ضياء الحق ويلوح عليه رواء الصدق.. وهو القدوة استضيء بأنواره، وأطأ مواقع آثاره»[(٢)]، فعلى هذا ينطبق ما قلناه في تفسير الطوسي على هذا التفسير.

وبعد: فهل بمثل هذه التأويلات والتكلفات يحصل تقريب ولقاء؟ وأنّى

(١) «فصل الخطاب»: الورقة ١٧ (النسخة المخطوطة).

(٢) «مجمع البيان»: المقدمة ص ١٠.

بمصادر حَوَت هذا الغثاء أن تنال ثقة العقلاء، وتكون محور نقاش وتفاهم؟ وكيف تكون مصدرًا لاستمداد العقيدة والسلوك والشريعة؟

المطلب الثاني

موقف الشيعة من جمع القرآن الكريم

من المعلوم أن «القرآن كله كُتِبَ في عهد النبي ﷺ، فلم يأمر أبو بكر رضي الله عنه إلا بكتابة ما كان مكتوبًا، ولذلك توقف عن كتابة الآية من آخر سورة براءة حتى وجدها مكتوبة، مع أنه كان يستحضرها هو ومن ذكر معه»[1]؛ لأنهم كانوا يعتمدون في جمع القرآن على الحفظ والكتابة معًا؛ ولم يعتمدوا على الحفظ وحده؛ حيث إن «قصدهم أن ينقلوا من عين المكتوب بين يدي النبي ﷺ، لا من مجرد حفظهم»[2].

وقد بيّن الله تعالى في القرآن أنه مجموع في الصحف في قوله: ﴿يَتْلُوا۟ صُحُفًا مُّطَهَّرَةً﴾[3] الآية، فكان القرآن مكتوبًا في الصحف، لكن كانت مفرقة فجمعها أبو بكر رضي الله عنه في مكان واحد، ثم كانت بعده محفوظة إلى أن أمر عثمان رضي الله عنه بالنسخ منها عدة مصاحف وأرسل بها إلى الأمصار[4].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية يلخص عملية جمع القرآن: «لما كان العام الذي قبض فيه النبي ﷺ عارضه جبريل بالقرآن مرتين، والعرضة الأخيرة هي قراءة زيد بن ثابت وغيره، وهي التي أمر الخلفاء الراشدون أبو بكر وعمر وعثمان وعلي رضي الله عنهم بكتابتها في المصاحف، وكتبها أبو بكر وعمر رضي الله عنهما في خلافة أبي بكر رضي الله عنه في صحف أمر زيد بن ثابت رضي الله عنه بكتابتها، ثم أمر

---

(١) «فتح الباري»: (٩/ ١٢ ـ ١٣).

(٢) أبو شامة: «المرشد الوجيز»: ص٥٧، «انظر الإتقان» للسيوطي: ص٥٨.

(٣) سورة البينة [٢].

(٤) «فتح الباري»: (٩/ ١٣).

عثمان في خلافته بكتابتها في المصاحف، وإرسالها إلى الأمصار، وجمع الناس عليها باتفاق من الصحابة عليّ رضي الله عنه وغيره»[١].

أما ما تقوله مصادر الاثني عشرية، فإن أهم مصدر لديهم في التلقي قد خصص بابًا مستقلا لمسألة جمع القرآن جعله بعنوان: «باب أنه لم يجمع القرآن كله إلا الأئمة عليهم السلام» وذكر فيه ست روايات لهم، منها ما رواه عن جابر الجعفي، أنه سمع أبا جعفر يقول: «ما ادعى أحد من الناس أنه جمع القرآن كله كما أنزل إلا كذّاب، وما جمعه وحفظه كما نزّله الله تعالى إلا علي بن أبي طالب والأئمة من بعده»[٢].

ويفهم من رواية الكليني أن كل إمام جمع القرآن، وكأننا أمام كتب متعددة لا كتاب واحد.

وفي تفسير القمي ـ عمدة كتب التفسير عندهم ـ عن أبي جعفر ـ عليه السلام ـ قال: «ما أحد من هذه الأمة جمع القرآن إلا وصي محمد صلى الله عليه وآله»[٣].

ويلاحظ أن هذه الرواية تذكر بصيغة الحصر، أنه لم يجمع القرآن سوى علي رضي الله عنه.

وإذا كان لم يجمع القرآن إلا علي فأين ما جمعه؟ وإذا كان قد جمعه علي فما الحاجة لجمع الأئمة من بعده؟ إلا إذا كانوا يرون أنهم قد شاركوا في الجمع وهم لم يوجدوا.

---

(١) «مجموعة فتاوى شيخ الإسلام»: (١٣/ ٣٩٥).

(٢) «أصول الكافي»: (١/ ٢٢٨). لاحظ أن هذه الرواية رواها جابر الجعفي وهو كذّاب عند أهل السنة، كما أن كتب الشيعة اعترفت بأنه ليس على صلة معروفة بأبي جعفر (انظر: «رجال الكشي» ص١٩١) فهذه الرواية من أكاذيبه، وتلقفها الكليني الذي يعمل على إشاعة هذا الكفر.

(٣) «تفسير القمي»: ص ٧٤٤ ط: إيران، «بحار الأنوار»: (٩٢/ ٤٨).

ولماذا لم يُر هذا الكتاب المجموع، ولم يعرفه أحد من المسلمين؟

وكيف يصدّق مثل هذا الإفك الذي نقله شرذمة من الكذابين، وينكر إجماع الصحابة بما فيهم علي رضي الله عنه على العمل بهذا القرآن العظيم، وتحكيمه وسار على نهجهم أئمة المسلمين بما فيهم علماء أهل البيت؟ إنها خرافات لا يصدقها عقل بريء من الهوى والغرض، ولا تدخل قلبًا خالطته بشاشة الإيمان.

ثم هم يقولون في رواياتهم وأبوابهم: من ادّعى أنّه جمع القرآن غير الأئمة فهو كذاب ـ مع أنهم زعموا أن القرآن كان مدونًا مجموعًا من عهد النبي صلى الله عليه وسلم ويستدلون على هذا برواية جاءت في البحار[1] ـ فهل كان الحسن والحسين وبقية الأئمة هم الذين يتولون جمعه في عهد النبي صلى الله عليه وسلم؟!

وفي كتاب «الاحتجاج» المعتمد لديهم[2]، أسطورة تقول: (وفي رواية أبي ذر الغفاري أنه قال: لما توفي رسول الله عليه وآله، جمع علي عليه السلام القرآن وجاء به إلى المهاجرين والأنصار وعرضه عليهم، لما قد أوصاه بذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم وآله فلما فتحه أبو بكر خرج في أول صفحة فتحها فضائح القوم، فوثب عمر وقال: يا علي اردده فلا حاجة لنا فيه، فأخذه عليه السلام وانصرف، ثم أحضروا زيد بن ثابت ـ وكان قارئًا للقرآن ـ فقال له عمر: إن عليًّا جاء بالقرآن، وفيه فضائح المهاجرين والأنصار، وقد رأينا أن نؤلف القرآن، ونسقط ما كان فيه فضيحة وهتك للمهاجرين والأنصار، فأجابه زيد إلى ذلك، ثم قال: فإن أنا فرغت

---

(١) انظر: «بحار الأنوار»: (٩٢/ ٤٨).

(٢) الذي يقول عنه عالمهم المعاصر أغا بزرك الطهراني: «فهو من الكتب المعتبرة التي اعتمد عليها العلماء الأعلام كالعلامة المجلسي والمحدث الحر وأضرابهما» (الذريعة ١/ ٢٨١). كما وثقه غيره من علمائهم كالخوانساري الذي قال: «كتاب الاحتجاج معتبر معروف بين الطائفة» (روضات الجنات ١/ ١٩)، ووثقه المجلسي في (البحار ١/ ٢٨) وغيرهما.

من القرآن على ما سألتهم، وأظهر عليٌّ القرآن الذي ألّفه أليس قد بطل كل ما عملتم؟ قال عمر: فما الحيلة؟ قال زيد: أنتم أعلم بالحيلة، فقال عمر: ما حيلته دون أن نقتله ونستريح منه، فدبّر في قتله على يد خالد بن الوليد، فلم يقدر على ذلك، فلما استخلف عمر، سأل عليًّا عليه السلام أن يدفع إليهم القرآن، فيحرفوه فيما بينهم، فقال: يا أبا الحسن، إن جئت بالقرآن الذي قد كنت جئت به إلى أبي بكر حتى نجتمع عليه، فقال عليه السلام: هيهات، ليس إلى ذلك سبيل، إنما جئت به إلى أبي بكر لتقوم الحجة عليكم، ولا تقولوا يوم القيامة: إنا كنا عن هذا غافلين أو تقولوا ما جئتنا به، إن القرآن الذي عندي لا يمسه إلا المطهرون والأوصياء من ولدي، قال عمر: فهل لإظهاره وقت معلوم؟ فقال عليه السلام: نعم، إذا قام القائم من ولدي يظهره، ويحمل الناس عليه فتجرى السنّة به صلوات الله عليه)[١].

وقد اعتمد المتأخرون ما جاء في «الكافي» و«تفسير القمي» و«الاحتجاج» وغيرها.

ومن هؤلاء النوري الطبرسي الرافضي صاحب «فصل الخطاب» الذي نقل مجموعة من أخبارهم التي تتحدث عن جمع القرآن ـ حسب تصور هؤلاء الزنادقة ـ فبدأ برواية ثقة دينهم التي تقول: «ما ادعى أحد من الناس أنه جمع القرآن كله، كما أنزل إلا كذاب، وما جمعه وحفظه كما أنزل الله إلا علي بن أبي طالب والأئمة من بعده».

وقد ساق مجموعة من أساطيرهم التي تتحدث عن جمع علي رضي الله عنه للقرآن

---

(١) الطبرسي: «الاحتجاج»: (١/ ٢٢٥ ـ ٢٢٨)، والمجلسي نقل هذه الأسطورة في «بحار الأنوار» من «الاحتجاج». «البحار»: (٨/ ٤٦٣)، وذكر أن صدوقهم ابن بابويه القمي رواها باختصار (المصدر السابق).

وعرضه على الصحابة ورد الصحابة له، فيورد من هذه الروايات خبر الشيعي الذي التقى بمنتظرهم ـ والذي لم يولد أصلًا ـ وفيه يقول له المنتظر: «لما انتقل سيد البشر محمد بن عبد الله ـ ﷺ وآله ـ من دار الفناء وفعلا صنما قريش[1] ما فعلا من نصب الخلافة جمع أمير المؤمنين ﷺ القرآن كله ووضعه في إزار وأتى به إليهم وهم في المسجد، فقال لهم: هذا كتاب الله سبحانه أمرني رسول الله ﷺ أن أعرضه عليكم لقيام الحجة عليكم يوم العرض بين يدي الله تعالى، فقال له فرعون هذه الأمة ونمرودها[2]: لسنا محتاجين إلى قرآنك، فقال له: أخبرني حبيبي محمد ﷺ بقولك هذا، وإنما أردت بذلك إلقاء الحجة عليكم، فرجع أمير المؤمنين إلى منزله، فنادى ابن أبي قحافة بالمسلمين وقال لهم: كل من عنده قرآن من آية أو سورة فليأت بها، فجاءه أبو عبيدة بن الجراح، وعثمان، وسعيد بن أبي وقاص، ومعاوية بن أبي سفيان، وعبد الرحمن بن عوف، وطلحة بن عبيد الله، وأبو سعيد الخدري، وحسان بن ثابت، وجماعات المسلمين وجمعوا هذا القرآن وأسقطوا ما كان فيه من المثالب التي صدرت عنهم بعد وفاة سيد المرسلين ﷺ، فلذا ترى الآيات غير مرتبطة، والقرآن الذي جمعه أمير المؤمنين بخطه محفوظ عند صاحب الأمر عجل الله فرجه وفيه كل شيء حتى أرش الخدش، وأما هذا القرآن فلا شك ولا شبهة في صحته، وأنه من كلام الله سبحانه، هكذا صدر عن صاحب الأمر»[3].

وهذا النص نقلناه رغم طوله؛ لأن معظم حكاياتهم تدور على ما جاء فيه. فالمسألة أصلًا نابعة من حقد هذه الفئة على صحابة رسول الله ﷺ، وبغضها

---

(١) يعنون بهما صديق هذه الأمة وفار وقها، ومن أقاما الإسلام بعد رسول الله ﷺ.

(٢) يعني الفاروق عمر رضي الله عنه، والذي فتح بلاد فارس، ونشر الإسلام فيها، فكان جزاؤه عند هؤلاء الحاقدين السب والتكفير.

(٣) «فصل الخطاب»: ص٩ ـ ١٠.

للدين الذي يحملونه.

فأنت ترى أن الحديث عن مثالب الصحابة، وأن من جمع القرآن ـ بزعمهم ـ قد أسقطها، فأباح هؤلاء بالسر المكنون وكشفوا المستور، وما تخفي قلوبهم أعظم.

وهذه الآثار التي جمعتها كتب الاثني عشرية، كفر بالله وكتابه ورسوله ﷺ، فهؤلاء يشايعون الشيطان، ولا يشايعون أمير المؤمنين، ومن ينزّه أمير المؤمنين من هذه الأباطيل، وأمثالها هم شيعته وأنصاره على الحقيقة.

قال الطبرسي: «إن كيفية جمع القرآن وتأليفه مستلزمة عادة لوقوع التغيير والتحريف فيه، وقد أشار إلى ذلك العلامة المجلسي في مرآة العقول، حيث قال: والعقل يحكم بأنه إذا كان القرآن متفرقًا منتشرًا عند الناس وتصدى غير المعصوم لجمعه يمتنع أن يكون جمعه كاملًا موافقًا للواقع»[(١)].

وهذه الدعوى مبنية على العقلية الإمامية التي تحتم على جميع الأمة الخطأ إذا أجمعت، وتجعل رأي واحد منها (ليس بنبي) هو الصواب، كما يلحظ ذلك في قوله: «وتصدى غير المعصوم لجمعه»، وهو رأي منقوض وباطل بالعقل والنقل، وما بني على باطل فهو باطل.

وهذه الدعوى تدل على أن كثيرًا من شيوخ الإمامية قوم بُهْتٌ يكذبون بالحقائق الواضحات، ويصدقون بالأكاذيب والخرافات؛ لأن جمع القرآن جاء على أدق الطرق، وأوثقها ضبطًا وإتقانًا، فكتبة الوحي يكتبون، والحفظة يحفظون، والأمة بأكملها تردد آيات القرآن في صلواتها وحلقاتها، كلما نزل شيء من القرآن هبوا لحفظه وكتابته وتعلمه والعمل به، فالممتنع هو أن يزاد

(١) «فصل الخطاب»: ص٩٧.

في القرآن حرف أو ينقص منه حرف آخر، ولذا أجمعت الأمة على ذلك، والإجماع معصوم، وهم يتحدثون عن مصحف جمعه علي رضي الله عنه لا يوجد إلا في خيالات هؤلاء الزنادقة وأساطيرهم.

فتذكر بعض هذه الأساطير أن بعض الشيعة اطلع على هذا المصحف المزعوم فتقول: عن ابن الحميد قال: دخلت على أبي عبد الله ـ عليه السلام ـ فأخرج إليّ مصحفًا، قال: فتصفحته فوقع بصري على موضع منه، فإذا فيه مكتوب: «هذه جنهم التي كنتم بها تكذّبان. فاصليا فيها، لا تموتان فيها ولا تحييان» قال المجلسي: «يعني الأولين»[(١)]، يعني حبيبَي رسول الله صلى الله عليه وسلم، وصهريه وخليفتيه ووزيريه، وأفضل الخلق بعد النبيين أبا بكر وعمر رضي الله عنهما.

وإذا كانت هذه الرواية تسمح لخواص الأئمة بالاطلاع على ذلك المصحف المزعوم، فإن في الكافي رواية أخرى تخالف ذلك حيث جاء فيه عن أحمد بن محمد بن أبي نصر قال: دفع إليّ أبو الحسن مصحفا وقال: «لا تنظر فيه، ففتحته وقرأت فيه: لم يكن الذين كفروا؛ فوجدت فيها اسم سبعين رجلا من قريش بأسمائهم وأسماء آبائهم، قال: فبعث إليَّ: ابعث بالمصحف»[(٢)].

ففي هذه الرواية: الإمام يستودع المصحف أحد خواصه، ويحظر عليه النظر فيه، ولكن يخالف أمر إمامه، ويخونه فيما استودعه، ويقرأ في هذا المصحف، ويكشف بعض محتوياته، فهذا المصحف الذي تتحدث عنه هذه الرواية مصحف سرّي محجوب عن الخاص والعام لا يطلع عليه سوى الإمام، وهو يشير إلى أن من موضوعاته تكفير صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم، فهو

---

(١) «بحار الأنوار»: (٩٢/ ٤٨).

(٢) «أصول الكافي»: (٢/ ٦٣١).

ليس كتاب الله الذي نزل للناس كافة، والذي أثنى على الصحابة في جمل من آياته.. بل هو مصحف تتداوله الأيدي الباطنية بصفة سرّية وتنسب بعض أخباره لأهل البيت لتسيء إليهم.

وهذه الأسطورة أراها تعرض مرة أخرى بصيغة مغايرة لتلك الرواية السابقة، حيث جاء في بصائر الدرجات عن البزنطي[1]، أن الرضا عليه السلام أودع عنده ذلك المصحف المزعوم، فقال هذا البزنطي: وكنت يومًا وحدي ففتحت المصحف لأقرأ فيه، فلما نشرته نظرت فيه في ﴿لَمۡ يَكُنِ﴾ فإذا فيها أكثر مما في أيدينا أضعافه، فقدمت على قراءتها فلم أعرف شيئًا فأخذت الدواة والقرطاس فأردت أن أكتبها لكي أسأل عنها، فأتاني مسافر قبل أن أكتب منها شيئًا، معه منديل وخيط وخاتمه فقال: مولاي يأمرك أن تضع المصحف في المنديل وتختمه وتبعث إليه بالخاتم، قال: ففعلت[2].

هذا البزنطي يقول في هذه الرواية : لم أعرف منها شيئًا، وفي الرواية التي قبلها يقول إنه وجد فيها اسم سبعين رجلًا من قريش بأسمائهم وأسماء آبائهم!!

وتأتي رواية أخرى له في رجال الكشي لتصوغ هذه الأسطورة بصورة ثالثة فتقول: «عن أحمد بن محمد بن أبي نصر قال: لما أتي بأبي الحسن رضي الله عنه أخذ به على القادسية، ولم يدخل الكوفة، أخذ به على برّاني البصرة، قال:

---

(١) البزنطي هو نفسه الراوي للأسطورة السابقة، وهذا الذي يروي هذه الأساطير، ويفتري على كتاب الله وعلى الصحابة والقرابة، هو ثقة عندهم (مع أنه قد خان إمامه وخالف أمره). جاء في معجم رجال الحديث للخوئي: «أحمد بن محمد بن أبي نصر زيد مولى السكوني أبو جعفر، وقيل: أبو علي المعروف بالبزنطي، كوفي ثقة لقي الرضا، وكان عظيم المنزلة عنده، روى عنه كتابًا، ومات سنة ٢٢١هـ». (معجم رجال الحديث: ٢/ ٢٣١).

(٢) «بصائر الدرجات»: ص ٢٤٦، عن «بحار الأنوار»: (٩٢/ ٥١).

فبعث إليّ مصحفًا وأنا بالقادسية، ففتحته فوقعت بين يديّ سورة "لم يكن" فإذا هي أطول وأكثر مما يقرأها الناس، قال: فحفظت منه أشياء قال: فأتى مسافر ومعه منديل وطين وخاتم، فقال: هات: فدفعته إليه فجعله في المنديل، ووضع عليه الطين وختمه، فذهب عني ما كنت حفظت منه، فجهدت أن أذكر منه حرفًا واحدًا فلم أذكره»[(١)].

هذه روايات ثلاث كلها عن هذا البزنطي في رواية بصائر الدرجات يزعم أنه لم يفهم شيئًا مما قرأ، وحاول أن يكتب ما قرأ فاستعجله رسول إمامه قبل أن يكتب، وفي رواية الكشي يزعم أنه حفظ جزءًا مما قرأ، ولكن هذا المحفوظ فارقه بمفارقة المصحف، وفي رواية الكافي نراه يعرف ما قرأه ويستذكر ما حفظ، وأن ذلك يتعلق بأعداء الأئمة من قريش، نصوص متناقضة كالعادة في كل أسطورة.

وإذا كان يصعب كتابة شيء منه، أو حفظ جزء منه، فكيف حفظت وكتبت تلك الأساطير؟ أنها أوهام يناقض بعضها بعضًا.

وروايات الشيعة تقول بأن هذا المصحف عند إمامهم المنتظر، قال شيخهم نعمة الله الجزائري: «إنه قد استفاض في الأخبار أن القرآن كما أنزل لم يؤلفه إلا أمير المؤمنين ـ إلى أن قال: ـ وهو الآن موجود عند مولانا المهدي ﷺ مع الكتب السماوية ومواريث الأنبياء»[(٢)].

وشيخ الشيعة اليوم «الخوئي» ـ وهو يزعم أنه يدافع عن القرآن ـ يرى: أن وجود مصحف لعلي يغاير القرآن الموجود في ترتيب السور، وفي اشتماله

---

(١) «رجال الكشي»: ص ٥٨٨ ـ ٥٨٩.

(٢) «الأنوار النعمانية»: (٢/ ٣٦٠ ـ ٣٦٢).

على زيادات ليست في القرآن مما لا ينبغي الشك فيه، ثم يحاول أن ينجو بنفسه وشيعته من دخولهم في دائرة هذه العقيدة الملحدة في القرآن، فيقول: «إن تلك الزيادات كانت تفسيرًا بعنوان التأويل أو بعنوان التنزيل من الله شرحًا للمراد»(١).

ومع ذلك فقد ارتبطت مصاحف قديمة عند الشيعة أيضًا باعتقاد أنها مكتوبة بخط علي، ويزعم ابن النديم ـ وهو شيعي ـ أنه رأى قرآنًا بخط علي رضي الله عنه يتوارثه بيت من البيوت المنتسبة للحسن(٢).

ويشير ابن عنبة ـ وهو ممن يدعي النسب العلوي ـ إلى وجود مصحفين بخط أمير المؤمنين علي، أحدهما يقع في ثلاثة مجلدات، والآخر يقع في مجلد واحد، قد رآه بنفسه، ولكنهما احترقا ـ كما يذكر ـ حين احترق المشهد(٣).

وقال أبو عبد الله الزنجاني ـ من كبار شيوخ الشيعة المعاصرين ـ: «ورأيت في شهر ذي الحجة سنة ١٣٥٣هـ في دار الكتب العلوية في النجف مصحفًا بالخط الكوفي كتب على آخره: كتبه علي بن أبي طالب في سنة أربعين من الهجرة»(٤)، ولهذا قال ميرزا مخدوم الشيرازي ـ وهو ممن عاش بين الشيعة، وقرأ الكثير من كتبها كما سلف ـ قال: «ومن الطرائف أنهم مع هذا (أي مع ما يدعونه من التحريف) يعتقدون في مصاحف كثيرة كونها مكتوب علي والأئمة

---

(١) «البيان»: ص ٢٢٣. ولاحظ قوله (من الله) لتدرك أن الرجل لا يريد أن يردَّ هذه الأسطورة، بل يريد إثباتها بطرق ملتوية، ذلك أن هذه الزيادات إذا كانت من الله فلا يختلف الأمر بين النص والتأويل، ومن يغير ويبدل في أحدها يبدل في الآخر، بل يبدل في النص من باب أولى (كبرت كلمة تخرج من أفواههم أو تسطرها أقلامهم إن يقولون إلا كذبًا وبهتانًا).

(٢) «الفهرست»: ص٢٨.

(٣) «عمدة الطالب في أنساب آل أبي طالب»: ص ١٣٠ ـ ١٣١.

(٤) الزنجاني: «تاريخ القرآن»: ص٦٧ ـ ٦٨.

من ولده، وليس فيها إلا ما في سائر المصاحف المتواترة والتي لا تحصى كثرة»[١].

كما أن هذه المشاهدات المزعومة لمصحف علي، تناقض دعواهم أن المصحف الذي كتبه علي عند مهديهم المنتظر.

النقد:

إن من المعلوم أن جمع الأمة للقرآن في زمن الصديق، وأمير المؤمنين عثمان، قد تم بإجماع الصحابة ﷺ، وكان أمير المؤمنين عليٌّ رضي الله عنه على رأس الكتبة، وأغلب القراءات المتداولة ترجع بالسند المتواتر إليه باعتراف الشيعة نفسها، وليس في الطرق إلى علي رضي الله عنه ما يخالف قرآن الأمة، وقد أثنى أمير المؤمنين على الصديق، وعلى ذي النورين فيما قاما به من أمر المصحف، فهل تنكر ضوء الشمس ليس دونها سحاب، وتصدق أساطير نقلها شرذمة من أعداء الأمة والدين؟! ومن أضل ممن يدعو أتباعه للإعراض عن كتاب الله وانتظار كتاب موهوم مفترى عند إمام مخترع أو هارب في سردابه منذ أكثر من ألف عام.. وكيف تقوم الحجة على العباد بمثل هذا الكتاب الموهوم.. والشيعة لا علم لها بهذا المصحف ولا صلة لها به، إن يتبعون إلا الظن وإن هم إلا يخرصون.

فالذي يُخطِّئ أبا بكر وعثمان قد خطّأ عليًّا، وجميع الصحابة رضي الله عنه؛ لأن الحقيقة التي يتفق عليها المسلمون أن أمير المؤمنين عثمان جمع القرآن بموافقة الصحابة جميعًا[٢].

---

(١) «النواقض»: الورقة ١٠٤ (مخطوط).

(٢) انظر: «المرشد الوجيز» لأبي شامة: ص٥٣.

ولو حدث هذا الذي تقوله الشيعة لما جاز لأحد السكوت على تغيير أصل الإسلام وأساسه، ولضلّ الجميع بسبب ذلك بما فيهم علي رضي الله عنه، والبراهين المتفق عليها والتي لا يختلف فيها اثنان أن الصحابة رضوان الله عليهم لم يسكتوا على ما هو أقل من ذلك، روى ابن طاوس وهو من كبار شيوخ الشيعة أن «عثمان جمع المصحف برأي مولانا علي بن أبي طالب»[(١)]، وهذا ينقض ما افتراه الشيعة عبر القرون؛ لأنه يتفق مع إجماع الأمة، وهو اعتراف منهم وإقرار.. واعتراف المخالف أشد وقعًا في النفس من اعتراف الموافق.

وقد أخرج ابن أبي داود بسند صحيح ـ كما قال ابن حجر[(٢)] ـ عن أمير المؤمنين علي رضي الله عنه قال: «لا تقولوا في عثمان إلا خيرًا، فوالله ما فعل ما فعل في المصاحف إلا عن ملأ منا»[(٣)].

ولهذا قال الجاحظ: «والذي يُخطّئ عثمان في ذلك فقد خطّأ عليًّا وعبد الرحمن وسعدًا، والزبير وطلحة وعلية الصحابة، ولو لم يكن ذلك رأي علي لغيّره، ولو لم يمكنه التغيير لقال فيه، ولو لم يمكنه في زمن عثمان لأمكنه في زمن نفسه، وكان لا أقلّ من إظهار الحجّة إن لم يملك تحويل الأمة، وكان لا أقل من التجربة إن لم يكن من النّجاح على ثقة، بل لم يكن لعثمان في ذلك ما لم يكن لجميع الصحابة، وأهل القدم والقدوة، ومع أن الوجه فيما صنعوا واضح، بل لا نجد لما صنعوا وجهًا غير الإصابة والاحتياط، والإشفاق والنظر للعواقب، وحسم طعن الطاعن، ولو لم يكن ما صنعوا لله تعالى فيه رضًا لما اجتمع عليه أول الأمة وآخرها، وإن أمرًا اجتمعت عليه المعتزلة والشيعة،

(١) «تاريخ القرآن» للزنجاني، ص٦٧.

(٢) انظر: «فتح الباري»: ٩/ ١٨.

(٣) انظر: ابن أبي داود: «كتاب المصاحف»: ص١٩، أبو شامة: «المرشد الوجيز»: ص٥٣.

والخوارج والمرجئة، لظاهر الصواب، واضح البرهان، على اختلاف أهوائهم، فإن قال قائل: هذه الروافض بأسرها تأبى ذلك وتنكره، وتطعن فيه، وترى تغييره.

قلنا: إن الروافض ليست منا بسبيل، لأن من كان أذانه غير أذاننا، وصلاته غير صلاتنا، وطلاقه غير طلاقنا، وعتقه غير عتقنا، وحجّته غير حجّتنا، وفقهاؤه غير فقهائنا، وإمامه غير إمامنا، وقراءته غير قراءتنا، وحلاله غير حلالنا، وحرامه غير حرامنا، فلا نحن منه ولا هو منّا»[1].

وهؤلاء الذين يشير إليهم الجاحظ، هم الذين يعتمدون في عصرنا على «الكافي»، و«تفسير القمي»، و«الاحتجاج» وغيرها من المصادر التي جمعت كل هذه الأساطير، وهم الذين يطلق عليهم في عصرنا لقب «الشيعة»، وما سواهم زيدية أو إسماعيلية، وهم في حقيقة أمرهم روافض سبئية ليسوا لعلي رضي الله عنه بشيعة، بل هم شيعة الكليني والطوسي والمجلسي والطبرسي وأضرابهم.

ولاشك بأن أمير المؤمنين علي ما كان يقرأ ويحكم إلا بالمصحف الذي أجمع عليه الصحابة، وهذا ما تعترف به كتب الشيعة نفسها، ولهذا أخرج ابن أبي داود بإسناد صحيح من طريق سويد بن غفلة قال: قال علي: «لا تقولوا في عثمان إلا خيرًا، فوالله ما فعل في المصاحف إلا عن ملأ منّا»[2]، وقد نقلت ذلك كتب الشيعة كما سيأتي بعد قليل. وقد جاء في صحيح البخاري بأن أمير المؤمنين عثمان رضي الله عنه ـ حين جمع القرآن ـ أرسل إلى كل أفق بمصحف مما

---

(١) «رسائل الجاحظ، رسالة حجج النبوة»: (٣/ ٢٣٣ ـ ٢٣٤).

(٢) «فتح الباري»: (١٣/ ١٨).

نسخوا، وأمر بما سواه من القرآن في كل صحيفة أو مصحف أن يحرق[١]، ولعل هذا ينفي وجود مصحف بخط علي ـ كما يدعون ـ.

ويلاحظ أن من بين القرّاء المشهورين ما يرجع سند قراءته إلى أئمة أهل البيت، ولهذا استدل الدكتور عبد الصبور شاهين على براءة أهل البيت، وزيف ادعاءات الشيعة أن من بين القراء السبعة المشهورين حمزة الزيات، وسند قراءته هو: حمزة الزيات، عن جعفر الصادق، وهو قرأ على محمد الباقر، وهو قرأ على زين العابدين، وهو قرأ على أبيه الحسين، وهو قرأ على أبيه علي بن أبي طالب رضي الله عنه[٢]، فهؤلاء الأبرار من آل البيت لم يخرجوا على إجماع المسلمين على المصحف الإمام، وآية رضاهم به، إقراؤهم الناس بمحتواه دون زيادة أو نقص أو ادّعاء يمسُّ كمال كتاب الله سبحانه[٣].

وقال الدكتور محمد بلتاجي: «ونضيف إلى ذلك أن قراءة علي بن أبي طالب للقرآن قد رويت أيضًا بطريق زيد بن علي أخي الإمام الباقر، وعم الإمام الصادق ـ وهذا ما يسلِّم به الإمامية الاثنا عشرية أنفسهم ـ»[٤].

قلت: أضيف ـ أيضًا ـ إقرارًا واعترافًا آخر من شيخ الشيعة المجلسي حيث يقول: «والقراء السبعة إلى قراءته (يعني قراءة علي) يرجعون، فأما حمزة والكسائي فيعولان على قراءة علي.. وأما نافع وابن كثير وأبو عمرو فمعظم قراءاتهم يرجع إلى ابن عباس، وابن عباس قرأ على أبي بن كعب وعلي،

---

(١) «صحيح البخاري ـ مع فتح الباري»: (١٣/ ١١).

(٢) عبد الصبور شاهين: «تاريخ القرآن»: ص ١٧٠.

(٣) عبد الصبور شاهين: «تاريخ القرآن»: ص ١٦٥.

(٤) «مناهج التشريع الإسلامي»: (١/ ١٨٩)، وأحال في هذا الاعتراف إلى كتاب: «تأسيس الشيعة لعلوم الإسلام»: ص ٢٨٥، ٣٤٣، و«الفهرست» للطوسي، ص ١١٥.

والذي قرأ هؤلاء القرّاء يخالف قراءة أُبي، فهو إذًا مأخوذ عن علي عليه السلام.

وأما عاصم فقرأه على أبي عبد الرحمن السلمي، وقال أبو عبد الرحمن: قرأت القرآن كله على علي بن أبي طالب عليه السلام، فقالوا: أفصح القراءات قراءة عاصم؛ لأنه أتى بالأصل وذلك أنه يظهر ما أدغمه غيره، ويحقق من الهمز ما لينه غيره.. والعدد الكوفي في القرآن منسوب إلى علي عليه السلام وليس في الصحابة من ينسب إليه العدد غيره، وإنما كتب عدد ذلك كل مصر عن بعض التابعين»[(١)].

بل يقولون ـ كما ذكره شيخهم علي بن محمد الطاووسي العلوي الفاطمي في كتابه سعد السعود: «ثم عاد عثمان فجمع المصحف برأي مولانا علي بن أبي طالب رضي الله عنه»[(٢)].. يقولون: وقال علي أيضًا: «أيها الناس الله الله إياكم والغلو في أمر عثمان وقولكم حرّاق المصاحف، فوالله ما حرقها إلا عن ملأ من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم»[(٣)]، بل قالوا أكثر من ذلك، قالوا: إنه ورد عن أهل البيت عليهم السلام أن عثمان بن عفان لما رأى اختلاف الصحابة في قراءة القرآن طلب من علي عليه السلام مصحف فاطمة الذي كانت هي ـ سلام الله عليها ـ دونته بإشارة أبيها، وطابقه مع المصاحف الأخرى التي كانت بيد الصحابة، فما طابق منها مصحف فاطمة نشره، وما لم يطابقه أحرقه. فعلى هذا يكون المصحف الذي بأيدينا مصحف فاطمة لا مصحف عثمان، وعثمان كان ناشره لا مدونه ومرتبه[(٤)].

---

(١) «بحار الأنوار»: (٩٢/ ٥٣ ـ ٥٤)، «مناقب آل أبي طالب»: (٢/ ٤٢ ـ ٤٣).

(٢) عن «تاريخ القرآن»، للزنجاني (وهو من الاثني عشرية المعاصرين): ص٦٧.

(٣) نفس المرجع السابق، ص ٦٨.

(٤) المرعشي: «المعارف الجلية»: ص ٢٧.

وأقول: لو كان لأمير المؤمنين مصحف لأخرجه للمسلمين، ولم يسعه كتمانه، وإذا لم يستطع ذلك في خلافة من سبقه فإنه يستطيع إخراجه إبان خلافته.. وكتمان ذلك كفر وضلال.. فمن ألصق ذلك بأمير المؤمنين فهو ليس من شيعته، بل من عدوه؛ لأنه يدعي أنه كتم إظهار الحق وبيانه خوفًا وجبنًا، وهو أسد الله وأسد رسوله.. وكتمان أصل الدين وأساسه خروج عن الإسلام.

ولو لم يستطيع عليّ إخراجه لأخرجه الحسن إبَّان خلافته، ولكن الذي يشهد به الجميع حتى الروافض أن عليًّا لم يقرأ في صلاته، ويحكم في خلافته إلا بهذا القرآن، وكذلك سائر علماء أهل البيت وهذا يبطل كل دعاوى الروافض الذين أقضّ مضاجعهم، وأرّق عيونهم، وفضّ جمعهم، وشتت أمرهم، خلو كتاب الإسلام العظيم مما يثبت شذوذهم فادّعوا قرآنًا غائبًا لما لم يجدوا في كتاب المسلمين ضالتهم، كما ادعوا إمامًا غائبًا لما مات إمامهم من غير عقب.

وإذا كان لأمير المؤمنين مصحف، فهو أمر طبيعي لا يدل على ما يذهب إليه هؤلاء المجوس المتقنعون برداء التشيع، فهو كبعض الصحابة الذين اتخذوا لأنفسهم مصاحف خاصة كتبوها لهم، ولكنها لا تصل إلى مستوى المصحف الإمام الذي كتبه كتبة الوحي بإشراف رسول الهدى ﷺ.

وإذا كان لعليٍّ كما يدعون مصحف يخالف المصحف الإمام، فما يخالف المصحف الذي أجمع عليه المسلمين لا اعتداد به، لأن الإجماع معصوم والعبرة بما أجمع عليه أهل الإسلام، مع أن أمير المؤمنين كان على رأس المجمعين والجامعين، وثناؤه على أبي بكر وعثمان في ذلك مشهور.

قال الباقلاني: «فإن قالوا: فإنما لم يغير ذلك ولم ينكره لأجل التقية، قيل

لهم: ومن كان أقوى منه جانبًا وهو في بني هاشم مع عظم قدره وشجاعته وامتناع جانبه، هذا غاية الامتناع والباطل»[(١)].

ثم أشار إلى تناقض الروافض، حيث إن مقالتهم هذه في عليّ رضي الله عنه تنقض ما يزعمونه من شجاعته وصدعه بالحق، وعدم سكوته عن باطل.

وذكر بأن واقع أمير المؤمنين في خلافته ينفي مجرد تصور التقية في هذا الباب «فأي تقية بعد أن شهر سيفه وقاتل بصفين ونصب الحرب بينه وبين مخالفيه فيما هو دون تغيير القرآن وتحريفه، هذا مما يعلم بطلانه ويقطع على استحالته»[(٢)].

وهناك من عقلائهم من يبطل ما يدعيه الروافض حول جمع القرآن، فقد ذكر محسن الأعرجي الكاظمي أن سقوط شيء منه مع شدة هذا الضبط والاهتمام خارج عن مجاري العادات، قال السيد شارح الوافية[(٣)] فيه: أن طول المدة أدعى لضبط ما تمد إليه الأعناق، ولا يرو إلا لداع، وأنى يخفى مثله وهو صلى الله عليه وآله إذا تغشاه الوحي ثقل حتى إذا كان راكبًا ارتدت قوائم الدابة، فإذا تسرى عنه تلا عليهم ما نزل عليه، فليكن كخطيب مصقَّع أو كشاعر مُفَلَّق ينشد البيت بعد البيت، ويلقي الكلام بعد الكلام في مظان الحكمة، ومحل الحاجة خصوصًا إذا كان لوروده شاهد معلوم وعلامة بيِّنة وهو صلى الله عليه وآله إنما يأتيهم بالوعد والوعيد، والترغيب والتهديد، والتكاليف الحادثة، وأقاصيص الأمم السالفة،

---

(١) «نكت الانتصار»: ص١٠٨.

(٢) «نكت الانتصار»: ص١٠٨.

(٣) محسن بن السيد الأعرجي الحسيني الكاظمي المتوفى سنة (١٢٢٧هـ)، له كتاب «شرح الوافية» أو «المحصول» أشار صاحب الذريعة إلى أنه رأى عدة نسخ منه عند بعض شيوخهم. (الذريعة: ٢٠/ ١٥١).

والأقاويل الغريبة، وهناك أمم من الناس يتطلعون لما برز منه رغبة أو رهبة، وقد كلفهم بتلقيه وتلاوته، وحفظه والنظر في معانيه، ووعدهم على ذلك الجنات، وجعل تلاوته من أعظم أنواع العبادات، ولهذا كان منهم من يقطع الليل بتلاوته على أنه لم يقنع بهذا كله حتى وكل لكتابته وحفظه وحراسته أربعة عشر[(١)] يعرضون عليه، ويدرسونه لديه؛ لأنه معجز النبوة ومأخذ الأحكام ومأخذ الأحكام الشرعية، ومرجع الأمة، وشاهد الأئمة، حتى إن جماعة منهم كعبد الله بن مسعود، وأبي بن كعب ختموه عليه عدة ختمات.

وما زال يفشو أمره وينتشر ضياؤه، ويعلو سناؤه يومًا فيومًا وعامًا فعامًا وقرنًا فقرنًا حتى صار من أعظم المتواترات ظهورًا، ومن هنا تعرف سرّ ما قال سيدنا المرتضى فيما حكى عنه شيخنا أبو علي في المجمع أن: العلم بصحة نقل القرآن كالعلم بالبلدان، والحوادث الكبار، والوقايع العظام.

وقال: إن القرآن المجيد ليس بذلك الكثير الذي لا يمكن جمعه ولا بالمبثوث الذي لا يضم نشره؛ وإنما هو بمنزلة ديوان شعر لعظيم من الشعراء قد اشتمل على نفائس الشعر وطرف الحكمة وشوارد الأمثال، وله حملة وحفاظ، وناس يتناشدونه في مجامعهم، ويكتبونه في دفاترهم بحيث إذا ذهب عليهم بيت منه فضلًا عن قصيدة أو مقطوعة افتقدوه... ونادى منادي السلطان في حملته وحفاظه والذين يتناشدونه ويكتبونه أن ائتونا بما عندكم.. أتراه يشذ

---

(١) كُتَّاب النبي ﷺ عديدون أحصى أسماءهم عدد من العلماء، وقد ذكر منهم أبو شامة نحوًا من خمسة وعشرون اسمًا. (انظر: المرشد الوجيز ص٤٦). وذكر منهم ابن القيم سبعة عشر صاحبيًّا. (زاد المعاد ١/ ١١٧).
ولعل من أكثرهم استيعابًا الحافظ العراقي، إذ ذكر اثنين وأربعين كاتبًا لرسول الله ﷺ. (انظر: التراتيب الإدارية للكتاني: ١/ ١١٦)، وعدهم البرهان الحلبي في «حواشي الشفا» فأوصلهم إلى ثلاثة وأربعين (المصدر السابق: ١/ ١١٧، وانظر: الصباغ: «لمحات في علوم القرآن»: ص٦٧).

عليه بعد هذا شيء؟

والكتاب العزيز أجلُّ مما ضربنا، وحملته وكتابه وحفظته أكثر مما قلناه، وتوجه الرغبات إليه أشد، وله قراء كثيرون وحفاظ. وجمعيه في أيام النبي ﷺ وآله ـ فضلًا عما بعده ـ جماعة حتى قال القرطبي: قد قتل يوم اليمامة سبعون من القراء، وقتل في عهد النبي ﷺ في بئر معونة مثل ذلك، وروى البخاري عن قتادة قال: سألت أنس بن مالك: من جمع القرآن على عهد رسول الله ﷺ؟ فقال: أربعة من الأنصار: أُبيّ بن كعب، ومعاذ بن جبل، وزيد بن ثابت، وأبو زيد، قلت: من أبو زيد؟ قال: أحد عمومتي.

هذا كله مُضافًا إلى شدة اعتناء الله جل ذكره بشأنه وصدق وعد الله بحفظه وإظهار هذا الدين الذي هو من أعظم أركانه، حتى جعل أشد الناس إباء لظهوره، وأقلهم احتفالًا بمكانه من السعادة في حفظه وصيانته كما حفظ بيضة الإسلام مع تهالكهم في استئصال ذريته[1].

وتوفر الدواعي على نشره للمسلمين والكفار والمنافقين للتحدي والإعجاز واشتماله على أمهات الأحكام، والقراءة في المصحف والعلم بما فيه والتعلم والتعليم لأنفسهم ولأولادهم، وللختم في شهر رمضان، وفي كل شهر مرة، وفي كل سبعة أيام أو ثلاث أو ليلة كله، أو قراءة شيء منه في كل ليلة، والحفظ وشرف الحمل والنظر فيه والتفكر في معانيه، وأمثاله، ووعده ووعيده.. إلى غير ذلك مما لا تحصى (يعني من دواعي حفظه) مع كثرة المسلمين وغلبتهم، حتى في غزوة تبوك كان عسكر الإسلام ثلاثين ألفًا، وفي حجة الوداع اجتمع سبعون ألفًا[2]، وقد ضاق ذرعًا صاحب فصل الخطاب

---

(١) انظر: «فصل الخطاب»: ص٣٦٥ ـ ٣٦٧.

(٢) انظر: المرجع السابق، ص٣٦٧.

وهو ينقل هذه الكلمات عن شيوخه المنكرين لهذه الفرية وعقب عليها بقوله: «انتهى ما أوردنا نقله من الكلمات التي تشبه بكلام من لا عهد له بمباحث الإمامة، وحال أصحاب النبي ﷺ في الضلالة والغواية في حياته وبعد وفاته»[١]، ولجملة من شيوخهم كلمات من هذا القبيل في دحض هذه الفرية لظهور فسادها، ولذلك قال الألوسي بعدما ذكر إنكار الطبرسي لهذا الكفر: «وهو كلام دعاه إليه ظهور فساد مذهب أصحابه حتى للأطفال، والحمد لله على أن ظهر الحق وكفى الله المؤمنين القتال»[٢].

---

(١) «فصل الخطاب»: ص٣٦٧.

(٢) «روح المعاني»: (١/ ٢٤).

المطلب الثالث

موقف الشيعة من سلامة النص القرآني

أجمعت الأُمة على حفظ الله لكتابه العظيم، وأنّه لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد، وهو حجّة الله الخالدة ومعجزة نبيه الكبرى، وقد تكفّل الله سبحانه بحفظه: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾[1]، وتحدى به الناس جميعًا، فمن حاول المساس به والنيل من قدسيته فإنه بعيد عن الإِسلام وإِن تسمى به، وإِنه يجب كشفه لتعرف الأُمة عداوته لأنه يحارب الإِسلام في أَصله العظيم وركنه المتين.

إن دعوى تحريف القرآن هي محاولة يائسة من أعداء المسلمين تستهدف الطعن في دينهم وقرآنهم ﴿يُرِيدُونَ أَن يُطْفِـُٔوا۟ نُورَ ٱللَّهِ بِأَفْوَٰهِهِمْ وَيَأْبَى ٱللَّهُ إِلَّآ أَن يُتِمَّ نُورَهُۥ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾[2]، ذلك أنهم حين لم يستطيعوا أن يحدثوا في كتاب الله أمرًا لأنه فرّق منالهم، وكانت سهامهم التي تصوب إليه ترتد إلى صدورهم، حينذاك ادّعوا أنّ في كتاب الله نقصًا وتحريفًا، وما أسهل الادّعاء الكاذب من حاقد موتور، وما كان لهذا الادّعاء وجود حتى نبتت نابتة الرافضة، وقام دينها على أسس ومبادئ ليس لها في كتاب الله ذكر وبيان، فلم يكن لها من بُد إذا أَرادت إقامة مذهبها إِلا الطعن في القرآن ذاته.

وكان تدبيرهم هذا من أسباب كشفهم وفضحهم بين المسلمين، فكانت مقولتهم هذه في كتاب الله هي اليد التي رفعت القناع الذي يرتدونه بين المسلمين وهو التشيع لآل البيت، ليظهر وجههم الحقيقي المعادي للإسلام والمسلمين.

---

(١) الحجر: آية ٩.

(٢) التوبة: آية ٣٢.

وتقوم فريّتهم على القول بأن هذا القرآن ناقص ومحرف، وإن القرآن الكامل عند علي بن أَبي طالب، ثم أورثه (الأئمة من بعده وهو اليوم عند مهديِّهم المنتظر).

وهذه المقالة الملحدة ممن يزعمون التشيع لعلي ـ فوق أَنها طعْنٌ في كتاب الله عزّ وجلّ ودينه، وطعن في صحابة رسول الله ﷺ ـ هي مع ذلك أكبر طعن في علي رضي الله عنه من قوم يزعمون محبته والتشيع له، إذ كيف لم يخرج علي القرآن الكامل الذي جمعه ـ كما يزعمون ـ ويعارض به هذا القرآن المحرّف؟، ولماذا لم يتدارك الأمر حين أفضت إليه الخلافة؟، ومن أقرّ الخائن على خيانته كان كفاعلها، وقد حارب علي الخوارج على أقل من هذا.

لم يجد الروافض ما يجيبون به عن هذا سوى قولهم على لسان عالمهم «نعمة الله الجزائري»[١]: (ولما جلس أمير المؤمنين عليه السلام لم يتمكن من إظهار ذلك القرآن وإخفاء هذا لما فيه من إظهار الشنعة على من سبقه)[٢].

هكذا يعتذرون.. وأي قدح أَبلغ من هذا.. أَنهم يتهمون عليًّا رضي الله عنه بأنه راعي المجاملة لمن سبقه على هداية الأمّة، ولهذا لم يخرج ما عنده من القرآن، سبحانك هذا بهتان عظيم.

هذه فحوى الخرافة التي وجدت مكانها في دواوين الشيعة ومجاميعهم الحديثية، وكتبهم المعتمدة في عشرات من النصوص والروايات، وسنتعرف

---

(١) نعمة الله بن عبدالله بن محمد بن حسين الحسيني الجزائري الشيعي الإمامي، قال عنه الخوانساري: (كان من أعاظم علمائنا المتأخرين وأفاخم فضلائنا المتبحرين)، وقال فيه محدثهم القمي: (كان عالمًا محققًا مدققًا جليل القدر) ـ هذا وزن صاحب هذه المقالة الملحدة عندهم ـ ومن كتبه: «الأنوار النعمانية» وغيره توفي سنة (١١١٢هـ). انظر: «روضات الجنات»: (٤/ ٢٢٠ ـ ٢٢٢)، «الكنى والألقاب»: (٣/ ٢٩٨).

(٢) نعمة الله الجزائري: «الأنوار النعمانية»: (٢/ ٣٦٢).

على هذه الخرافة عند القوم على المراحل التالية:

(١) كتب الشيعة التي روت أَخبار التحريف.

(٢) النصوص الواردة في كتبهم حول هذه الفرية.

(٣) معتقدهم في هذه النصوص والروايات.

(٤) بداية هذا الافتراء عندهم.

(١) كتب الشيعة التي روت أَخبار التحريف:

أَول كتاب للشيعة يسجل فيه هذا الافتراء هو (كتاب سليم بن قيس) الذي يعتبرونه «أَول كتاب ظهر للشيعة»[١]، وأثنى عليه كثير من شيوخهم، ومن كتاب سليم بن قيس تسري الفرية وتنتشر في أُمهات كتب الشيعة المعتمدة عندهم، حتى أن حسين النوري الطبرسي ـ وهو عندهم إِمام أَئمة الحديث والرجال في الأعصار المُتأخرة، ومن أَعاظم علماء الشيعة في هذا القرن (ت ١٣٢٠هـ) ـ نقل في كتابه «فصل الخطاب في تحريف كتاب رب الأرباب» مجموعة كبيرة من أخبارهم التي تطعن في القرآن، جمعها كما يقول من (الكتب المُعتبرة التي عليها المعول وإليها المرجع عند الأَصحاب)[٢]، وقال في موضع آخر: (واعلم أَنّ تلك الأخبار منقولة عن الكتب المعتبرة التي عليها معول أَصحابنا في إِثبات الأَحكام الشرعية والآثار النبوية)[٣].

فهذه الكتب التي ذكرت هذه الأَخبار الملحدة موثقة عندهم، ويتلقون

---

(١) ابن النديم: «الفهرست»: ص ٣٠٧، ٣٠٨.

(٢) «فصل الخطاب»: الورقة ١١٧ (النسخة المخطوطة).

(٣) المصدر السابق: الورقة ١٢٦.

عنها دينهم، ومنسوبة لكبار علمائهم ومحققيهم، ومن هذه الكتب صحيحهم الكافي الذي هو عندهم كصحيح البخاري عند أَهل السنّة، ويعتبرونه أَصحّ كتبهم[١]؛ ويلقبون مؤلفه ـ محمد بن يعقوب الكليني [ت ٣٢٨ أو ٣٢٩] ـ بـ «ثقة الإسلام»، وقد روى الكليني من هذه الأساطير الشيء الكثير[٢]، مع أنه التزم الصحة فيما يرويه[٣]، ولهذا قرر الكاتبون عنه من الشيعة (أنه كان يعتقد التحريف والنقصان في القرآن، لأنه روى روايات في هذا المعنى في كتابه الكافي، ولم يتعرض لقدح فيها، مع أنه ذكر في أول الكتاب أنه يثق بما رواه)[٤]، وقال بعض أَهل السنّة في تعليقه على ذلك: (ولنا أَن نقول إن رأينا فيمن ينقل هذا ويؤمن به أَنه لا يُعدُّ من أهل القبلة)[٥]، (وكذلك أُستاذه علي بن إبراهيم القمي[٦] فإنّ تفسيره مملوء منه وله غلوٌّ فيه)[٧]، وقد صرح بهذا المعتقد في

---

(١) لأنهم قالوا: (إن الكليني معاصر لوكلاء المهدي وسفرائه الأربعة)، وبناءً على هذا حكموا بأن الأصول التي كانت منابع اطلاعات الكليني قطعية الاعتبار، لأن باب العلم واستعلام حال تلك الكتب بوسيلة سفراء القائم كان مفتوحًا عليه لكونه معهم في بلد واحد بغداد. انظر: «الوحدة الإسلامية» ـ مقال الشيعي محمد صالح الحائري بعنوان «منهاج عملي للتقريب»: ص ٢٣٣.

(٢) انظر مثلاً من «الكافي» باب فيه نكت ونتف من التنزيل في الولاية من الجزء الأوّل ص ٤١٣، وما بعدها، الأرقام التالية: ٨، ٢٣، ٢٥، ٢٦، ٢٧، ٢٨، ٣١، ٣٢، ٤٥، ٤٧، ٥٨، ٥٩، ٦٠، ٦٤، وانظر الجزء الثاني من «الكافي» باب أنّ القرآن يرفع كما أنزل: ص ٦١٩ رقم٢، وباب النوادر: ص ٦٢٧ وما بعدها رقم ٢، ٣، ٤، ١٦، ٢٣، ٢٨ وهذه الروايات ـ في «الكافي» ـ صريحة في الطعن في كتاب الله، ولا يمكن حملها على أنها من قبيل القراءات أو التفسير..

(٣) انظر مقدمة «الكافي»، و«تفسير الصافي» المقدمة السادسة ص ١٤.

(٤) الفيض الكاشاني: «تفسير الصافي» المقدمة السادسة: ص ١٤.

(٥) وهو الشيخ محمد أبو زهرة في كتابه «الصادق»: ص ٤٤٠.

(٦) علي بن إبراهيم بن هاشم القمي (أبو الحسن)، من مفسري الشيعة ومحدثيهم وفقهائهم، أخذ عنه الكليني. ومن آثاره: «تفسير القرآن» توفي (٣٢٤هـ). ابن النديم: «الفهرست»: ص ٣١١، الطوسي: «الفهرست»: ص ١١٥.

(٧) الفيض الكاشاني: «تفسير الصافي» ـ المقدمة السادسة ـ وانظر من روايات القمي في الطعن =

أوّل تفسيره وملأ كتابه من أخباره، مع التزامه في أوله ألا يذكر فيه إلا مشايخه وثقاته[١]، ومع تضمن «تفسير القمي» لهذه الأساطير التي لا تجعل لمن يؤمن بها أي صلة بالإسلام، فإن كبير علماء الشيعة اليوم الخوئي يوثق روايات القمي كلها؛ فيقول: «ولذا نحكم بوثاقة جميع مشايخ علي بن إبراهيم الذين روى عنهم في تفسيره مع انتهاء السند إلى أحد المعصومين»[٢].

وتشاهد هذه الأساطير عند عالمهم محمد بن الحسن العياشي[٣]، في تفسيره المسمى «تفسير العياشي»[٤]، وهو من كتبهم المعتمدة[٥].

وترى عالِمُهم النوري الطبرسي ينقل بعض النصوص التي تطعن في كتاب الله من كتب أخرى لهم قديمة ومنسوبة لعلمائهم الأوائل، مثل «الغيبة» لمحمد بن إبراهيم النعماني[٦] ....

= في كتاب الله المواضع التالية: (١/ ٣٦٠)، (١/ ٣٨٩)، (١/ ٢١١)، (٢/ ٢١٧) وغيرها، ومن تفسير القمي وغيره تنقل التفاسير المتأخرة هذه الأباطيل كـ «تفسير البرهان» لهاشم البحراني، و«تفسير الصافي»: للفيض الكاشاني وغيرهما.

(١) الطبرسي: «فصل الخطاب»: الورقة ١٣.

(٢) أبو القاسم الخوئي: «معجم رجال الحديث»: جـ ١ ص ٦٣.

(٣) محمد بن سعود العياشي (أبو النضر)، عاش في أواخر القرن الثالث، قال عنه شيخهم الطوسي: (جليل القدر واسع الأخبار بصير بالروايات).. ـ هذه منزلة صاحب هذا المعتقد الباطل عند القوم ـ انظر: الطوسي: «الفهرست»: (ص ١٦٣ ـ ١٦٥)، ومقدمة تفسير العياشي للطباطبائي.

(٤) ومن ذلك المواضع التالية: (١/ ١٣، ٢٠٦، ١٦٨، ١٦٩) وغيرها.

(٥) قال عالمهم المعاصر محمد حسين الطباطبائي في شأنه: (أحسن كتاب أُلِّف قديمًا في بابه وأوثق ما ورثناه من قدماء مشايخنا من كتب التفسير بالمأثور.. فقد تلقاه علماء هذا الشأن منذ أُلِّف إلى يومنا هذا ـ ما يقرب من أحد عشر قرنًا ـ بالقبول، من غير أن يذكر بقدح أو يغمض فيه بطرف) مقدمة حول الكتاب ومؤلفه ص: ج.

(٦) هو: محمد بن إبراهيم بن جعفر الكاتب البغدادي النعماني (أبو عبد الله بن أبي زينب)، من مفسري الشيعة ومحدثيهم ومتكلميهم، أخذ عنه الكليني من كتبه: «تفسير القرآن»، «الغيبة» وغيرهما. انظر: «مقدمة الغيبة»، «تهذيب المقال»: ص ٥٦، «معجم المؤلفين»: (٨/ ١٩٥).

.........وغيره[(١)]، بل يزعم الطبرسي أن بعض نصوص التحريف توجد في بعض نسخ نهج البلاغة التي وضعها الشريف الرضي و(الشيعة.. متفقون على أن ما في نهج البلاغة من كلام أمير المؤمنين علي اعتمادًا على رواية الشريف ودرايته ووثاقته)[(٢)]، هكذا يقولون، مع أن براهين الوضع على الكتاب بينة واضحة في متنه وسنده، وقد اتفق أهل العلم والتحقيق على أنه موضوع على عليٍّ رضي الله عنه[(٣)].

هذه بعض كتبهم المتقدمة ـ كما يزعمون ـ والتي روت أخبار التحريف، ولكن عالم الشيعة في القرن الرابع، وصاحب أحد صحاحها الأربعة شيخهم الذي يلقبونه بـالصدوق محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي الذي يصفونه بـ «رئيس المحدثين» (ت ٣٨١هـ) يقول: «اعتقادنا في القرآن أنه ما بين الدفَّتين، وهو ما في أيدي الناس وليس بأكثر من ذلك، ومن نسب إلينا أنا نقول أكثر من ذلك فهو كاذب»[(٤)].

فصدوقهم يكذِّب إبراهيم القمي والكليني، والعياشي وغيرهم بهذا الكلام الذي يقرره، فهل هذا يعني أنّ تلك الكتب المنسوبة لأوائل الشيعة والتي حوت تلك الفرية قد زيد فيها، وأُضيفت إليها تلك الزندقة وذلك الباطل فيما بعد، ذلك أن صدوقهم لم يقل بوجود هذه الروايات في تلك الكتب، او أن

---

(١) انظر: الطبرسي: «فصل الخطاب»: الورقة ١١٩.

(٢) الهادي كاشف الغطا: «مستدرك نهج البلاغة»: ص ١٩٠.

(٣) انظر في بيان وضع الكتاب على علي رضي الله عنه: الذهبي: «ميزان الاعتدال»: (١/ ١٢٤)، ابن حجر: «لسان الميزان»: (٤/ ٢٢٣)، أحمد أمين: «فجر الإسلام»: (ص ١٤٨ ـ ١٤٩)، «المقتطف»: (جـ٤٢/ ص٢٤٨ ـ ٢٥٢) سنة ١٣٣١هـ، أحمد صفوت: «ترجمة علي بن أبي طالب»: (ص١٢٢) وما بعدها.

(٤) «الاعتقادات للصدوق»: عن كتاب محسن الأمين: «الشيعة»: ص ١٦١.

صدوقهم ينفي نسبة هذه الفرية إلى نحلتهم على سبيل التقية ـ وكلتا الحالتين شر ـ، والغريب أن هذه الفرية لم تسلم منها بعض الكتب المنسوبة للصدوق الذي ينفي التحريف حيث نرى بعض هذه الروايات في كتابه «الخصال»[١]، فهل هي مدسوسة في كتابه أم أنّ هذه قرينة على أن الإنكار من قبيل التَّقِيَّة[٢]؟ وهذه الزندقة تسري في كتبهم وتنتشر، فبعض رواياتها موجودة أيضًا في «رجال الكشي»[٣]، الذي هو عندهم عمدة في علم الرجال[٤]، ورجال الكشي الموجود اليوم ليس هو الأصل الذي وضعه الكشي، بل هو من تهذيب الطوسي (مؤلف كتابين من صحاحهم الأربعة توفي ٤٦٠هـ) الملقب عندهم بشيخ الطائفة، فهذا الافتراء رواه الكشي، ولم يحذفه الطوسي وهو يهذب الكتاب، فهل هذا قبول له؟ لكن الطوسي ينكر نسبة هذا الضلال إلى شيعته في تفسيره «التبيان»[٥]، غير أن عالِمهم النوري الطبرسي يزعم أن «تفسير التبيان» موضوع على غاية الحذر والمداراة للمخالفين[٦] ـ أي على أسلوب التقية ـ ويحكم عليه بهذا الحكم؛ لأنه لم يوافق معتقده الباطل في كتاب الله، وينقل من بعض كتب الطوسي ما يمس كتاب الله[٧]، وذلك ليثبت أن إنكاره تقية، ويعزو إنكاره مرة أُخرى لهذه الفرية إلى قلة تتبعه الناشىء كما يقول

---

(١) انظر: «الخصال»: ص ١٧٤.

(٢) وهذا ما يراه بعض علماء الشيعة الذين يجاهرون بهذا المعتقد الخبيث كنعمة الله الجزائري ـ كما سيأتي ـ.

(٣) انظر من «رجال الكشي» ـ مثلاً ـ: ص ٢٩٠ رقم ٥١١ (ترجمة أبي الخطاب).

(٤) انظر مقدمة «رجال الكشي».

(٥) الطوسي: «التبيان»: (١/ ٣).

(٦) «فصل الخطاب»: الورقة ١٧.

(٧) مثل ما نقله عن كتاب «المصباح» للطوسي، الورقة ١٢٢.

من عدم توفر الكتب عنده[(١)].

والشريف المرتضي[(٢)] ـ وهو شيعي ـ ينكر هذه الضلالات التي شملت كتب الشيعة في جواب المسائل الطرابلسيات[(٣)]، ولهذا استثناه ابن حزم من القائلين بهذه المقالة[(٤)] التي هوت بها الشيعة إلى دركات من الكفر.

وعلى رغم الإنكار من القمي والطوسي والمرتضي، فإن هذا الإلحاد يسري في كتب القوم، ففي كتاب «الاحتجاج» لأحمد بن أبي طالب الطبرسي[(٥)] ـ وهو غير الطبرسي صاحب مجمع البيان[(٦)] ـ روايات عديدة في تأييد هذا الباطل، وقبل ذلك نرى هذه الأسطورة عند شيخهم المفيد (ت ٤١٣هـ) ـ حيث بذكر بعض رواياتها في كتابه «الإرشاد»، وهو من كتبهم المعتبرة، كما يقرر هذا الضلال في كتابه «أوائل المقالات»، ويعترف باستفاضة رواياته من طرقهم، وأوائل المقالات من كتبهم المعتمدة في العقيدة كما يؤكد ذلك بعض شيوخهم المعاصرين[(٧)]، كما أن الروايات في هذا الباطل

---

(١) «فصل الخطاب» الطوسي: الورقة ١٧٥.

(٢) علي بن الحسين بن موسى بن محمد بن موسى بن إبراهيم بن موسى الكاظم بن جعفر الصادق بن محمد الباقر بن علي زين العابدين بن الحسين بن علي بن أبي طالب (الشريف المرتضي أبو القاسم علم الهدى)، فقيه مفسر أُصولي إمامي معتزلي، من كتبه: «الشافي» وغيره. توفي سنة ٤٣٦هـ.«البداية والنهاية»: (١٢/ ٥٣)، و«معجم المؤلفين»: (٧/ ٨١).

(٣) انظر» الطبرسي: «مجمع البيان»: (١/ ١٥) حيث نقل قول المرتضي من كتابه المذكور.

(٤) «الفصل»: (٥/ ٢٢).

(٥) أحمد بن علي بن أبي طالب الطبرسي الشيعي (أبو منصور) من كتبه: «الاحتجاج»، توفي في حدود ٦٢٠ هـ، «معجم المؤلفين»: (٢/ ١٠).

(٦) لأن صاحب «مجمع البيان» ينكر هذه المقالة، وفي كتاب «نشأة الشيعة» لنبيلة داود (شيعية) خلط بين الرجلين: (ص ٣٩ ـ ٤٠).

(٧) محمد جواد مغنية: «الشيعة في الميزان»: ص ١٤.

منتشرة في كثير من كتب التفسير عندهم كتفسير «البرهان»[١]، و«الصافي»[٢] وغيرهما، وفي دواوين الأخبار عندهم كـ «الوافي»، ومثله «البحار»[٣] ـ الذي حوى من هذا الضلال فأوعى ـ وغيرهما.

كما تتكرر أخبار التحريف في كثير من كتبهم المعتمدة عندهم، وقد ذكر شيخهم الطبرسي في كتابه «فصل الخطاب» كثيرًا من هذه الكتب[٤]، وإن كان هناك من شيوخ الشيعة من ينكر هذا الإلحاد، لكن تبقى مع ذلك الكتب التي روت هذه الزندقة، والشيوخ الذين جاهروا بهذا الاعتقاد موضع احترام وتقدير من الشيعة كلهم، ويكفي أنهم يعدون المؤسس لهذا الكفر وهو الكليني من ثقاتهم مع أن من يؤمن بهذه الأساطير فهو كافر بإجماع المسلمين، ولذا قال أبو زهرة: «إن رأينا فيمن ينقل هذا ويؤمن به أنه لا يعد من أهل القبلة»[٥]، كما نرى توثيق كثير من شيوخ الشيعة في عصرنا لأسانيد القمي، واتفاق الشيعة على أنه أصل أصول التفاسير عندهم.

ولم تكتف العناصر المجوسية التي لبست ثوب التشيع زورًا وبهتانًا بذلك، بل وضعت هذه الأساطير في كتب مستقلة باسم التغيير والتحريف وغيره، وممن وضع هذا الإلحاد في مؤلف شيخهم الثقة ـ عندهم ـ أحمد بن محمد البرقي، وقد عد شيخهم الطوسي من كتبه كتاب «التحريف»[٦]، ومنهم

---

(١) انظر من «تفسير البرهان»: (١/ ٢٢، ٢٧٧، ٢٧٩، ٣٢٥)، وغيرها.

(٢) انظر من «تفسير الصافي»: (١/ ٢٥٤، ١١٣)، وانظر المقدمة السادسة من تفسير الصافي نفسه.

(٣) انظر من «البحار»: (جـ٧/ ٣٧٧، ٤٦)، (جـ ٢١/ ٩٥)، (جـ١٩/ ٣٠)، (جـ٩٣/ ٢٦، ٢٧، ٢٨) وغيرها.

(٤) «فصل الخطاب»: الورقة ١٢٢، ١٢٣.

(٥) «الإمام الصادق»: ص ٤٤٠.

(٦) «الفهرست»: ص ٤٥.

والده الثقة ـ عندهم ـ محمد بن خالد عدَّ النجاشي من كتبه «التنزيل والتغيير»، ومنهم شيخهم الثقة الذي لم يعثر له على زلة في الحديث ـ كما ذكروا ـ علي بن الحسن بن فضال عدوا من كتبه كتاب «التنزيل من القرآن والتحريف»، ومنهم محمد بن الحسن الصيرفي في الفهرست له كتاب «التحريف والتبديل»، وكذا شيخهم حسن بن سليمان الحلي تلميذ من يلقبونه بـ«الشهيد» في مختصر البصائر وسماه «التنزيل والتحريف»، ومنهم الثقة الجليل ـ عندهم ـ محمد بن العباس بن علي بن مروان الماهيار المعروف بابن الحجام صاحب التفسير المعروف ـ لهم ـ له كتاب «قراءة أمير المؤمنين»، وكتاب «قراءة أهل البيت» وقد أكثر من نقل أخبار التحريف في كتابه، ومنهم أبو طاهر عبدالواحد بن عمر القمي، ذكر ابن شهراشوب في معالم العلماء أن له كتابًا في قراءة أمير المؤمنين.

وهذه الكتب المجوسية التي ذكرها صاحب «فصل الخطاب» لا يوجد لها اليوم عين ولا أثر كما يعترف هو بذلك[١].

وفي هذا العصر ألف الرافضي حسين الطبرسي كتاب «فصل الخطاب في تحريف كتاب رب الأرباب»، وأبان عن غرضه المجوسي في مقدمة كتابه حيث قال: (فيقول العبد المذنب المسيء حسين بن محمد تقي الدين الطبرسي جعله الله من الواقفين ببابه المتمسكين بكتابه! هذا كتاب لطيف وسفر شريف عملته في إثبات تحريف القرآن وفضائح أهل الجور والعدوان وسميته «فصل الخطاب في تحريف كتاب رب الأرباب»، وأودعت فيه من بدائع الحكمة ما تقر به كل عين، وأرجو ممن ينتظر رحمته المسيئون أن ينفعني يوم لا ينفع مال ولا بنون)[٢].

---

(١) الطبرسي: «فصل الخطاب في تحريف كتاب رب الأرباب»: الورقة ٢٩، ٣٠، (مخطوط).
(٢) «فصل الخطاب»: الورقة ١.

انظر كيف تتقنع المجوسية بمسوح الرياء والكذب لخداع الأغرار والبسطاء عن الهدف الخبيث الذي تسعى إليه.

وقد طبع هذا الكتاب على الحَجَر في إيران سنة ١٢٩٨هـ، وعليه خاتم الدولة الإيرانية الرسمي.

والمؤلف يحظى بتعظيم الشيعة، حتى اعتبروا كتابه «مستدرك الوسائل» مرجعًا من مراجعهم في الحديث، قالوا: (وأصبح في الاعتبار كسائر المجاميع الحديثية المتأخرة)[١]، وبعد أن مات هذا الطبرسي وضعوه في أشرف بقعة ـ عندهم ـ بين العترة والكتاب، يعني في الإيوان الثالث عن يمين الداخل إلى الصحن الشريف من باب القبلة[٢] (في النجف).

ويذكر إحسان إلهي ظهير أنه: (في القارة الهندية) صنف الشيعة كتبًا عديدة في إثبات وإظهار هذه العقيدة الباطلة؛ فقد ألف ميرزا سلطان أحمد الدهلوي «تصحيف كاتبين ونقص آيات كتاب مبين»، ومحمد مجتهد اللكنوي «ضربة حيدرية» وغيرها[٣]، والكيد المجوسي لا ينتهي ولكن سيكفيكهم الله وهو السميع العليم، ولن يضروا الله شيئا والله يحفظ كتابه ودينه، ويمكرون ويمكر الله والله خير الماكرين، فها هي مؤامراتهم ومكائدهم تندحر وترتد على أعقابها، وتصبح فضيحة كبرى عليهم يحاولون التستر عليها الآن بكل وسيلة، ويبقى كتاب الله في حفظ الله وكنفه فوق كيد الكائدين، ويرجع أصحاب الكيد بالخزي والذل والصغار، وفي هذا آيات للمؤمنين، فلا قرآن

---

(١) ولا تعجب أن تصبح مؤلفاتهم المعاصرة مراجع في الروايات عن أئمة في القرن الأول، بعد أن ساد الطعن في القرآن كتبهم التي يعتبرونها مقدسة.

(٢) أغا بزرك الطهراني: «أعلام الشيعة» القسم الثاني من الجزء الأول: ص ٥٥٣.

(٣) «الشيعة والسنّة»: ص ١٥٠.

يوجد إلا هذا القرآن العظيم، وتبقى هذه الدعاوى فضيحة لأصحابها، وعلى مر الزمن مع استفحال الكيد، وتتابع أنواع المكر تتجدد معجزة الوعد الإلهي في حفظ هذا القرآن العظيم ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾.

(٢) النصوص الواردة في كتبهم:

النصوص المجوسية التي تطعن في كتاب الله عز وجل قد كثرت في كتب الشيعة ومصادرها في الحديث كثرة عجيبة، حتى إن عالمهم المجلسي صاحب «بحار الأنوار» جعلها في الكثرة والتواتر تساوي أخبار الإمامة التي هي لب التشيع وجوهره، ورأى أن ترك الاعتماد على أخبار التحريف يستلزم عندهم رفع الاعتماد على أخبارهم ـ رأسًا ـ.

يقول: (وعندي أن الأخبار في هذا الباب متواترة معنىً، وطرْح جميعها يوجب رفع الاعتماد عن الأخبار رأسًا بل ظني أن الأخبار في هذا الباب لا تقصر عن أخبار الإمامة)(١)، وقال شيخهم المفيد: (إن الأخبار قد جاءت مستفيضة عن أئمة الهدى من آل محمد ﷺ باختلاف القرآن، وما أحدثه بعض الظالمين فيه من الحذف والنقصان)(٢)، ويقول عالمهم الطبرسي عن هذه الأساطير: (وهي كثيرة جدًا حتى قال السيد نعمة الله الجزائري في بعض مؤلفاته كما حكي عنه أن الأخبار الدالة على ذلك تزيد على ألفي حديث)(٣)، وقال ثقتهم محمد صالح المازندراني (ت ١٠٨١): (.. وإسقاط بعض القرآن وتحريفه ثبت من طرقنا بالتواتر معنىً، كما يظهر لمن تأمل في كتب الأحاديث

---

(١) «مرآة العقول»: (٢/ ٥٣٦).

(٢) المفيد: «أوائل المقالات»: ص ٩٨.

(٣) الطبرسي: «فصل الخطاب»: ص ١٢٥ (مخطوط).

من أولها إلى آخرها)[١].

ويقول شيخهم محسن الكاشاني: «المستفاد من الروايات من طريق أهل البيت أن القرآن الذي بين أظهرنا ليس بتمامه كما أُنزل على محمد، بل منه ما هو خلاف ما أنزل الله، ومنه ما هو مغير محرف، وأنه قد حذف منه أشياء كثيرة منها: اسم علي في كثير من المواضع ومنها لفظة آل محمد غير مرة، ومنها أسماء المنافقين في مواضعها، ومنها غير ذلك، وأنه ليس أيضًا على الترتيب المرضي عند الله وعند رسوله»[٢].

ويدعي شيخهم نعمة الله الجزائري: أن القول بصيانة القرآن وحفظه: «يفضي إلى طرح الأخبار المستفيضة، بل المتواترة الدالة بصريحها على وقوع التحريف في القرآن.. مع أن أصحابنا ـ رضوان الله عليهم ـ قد أطبقوا على صحتها والتصديق بها»[٣].

ويرى عالمهم الطبرسي أنه لا ينبغي عندهم النظر في أسانيدها لتواترها من طرقهم، يقول: «إن ملاحظة السند في تلك الأخبار الكثيرة توجب سد باب التواتر المعنوي فيها، بل هو أشبه بالوسواس الذي ينبغي الاستعاذة منه»[٤].

والخوئي مرجع الشيعة في العراق وغيره[٥]، يقول: (إن كثرة الروايات ـ على وقوع التحريف في القرآن ـ تورث القطع بصدور بعضها عن

---

(١) محمد المازندراني: شرح جامع «الكافي»: (١١/ ٧٦).

(٢) محسن الكاشاني: «تفسير الصافي» ـ المقدمة السادسة.

(٣) نعمة الله الجزائري: «الأنوار النعمانية»: (٢/ ٣٥٧، ٣٥٨).

(٤) «فصل الخطاب»: الورقة ١٢٤ (مخطوط).

(٥) أبو القاسم بن علي أكبر بن هاشم تاج الدين الموسوي الخوئي، مرجع دين شيعي، كان يترأس الحوزة العلمية بمدينة النجف بالعراق، توفي سنة (١٩٩٢م).

المعصومين ولا أقل من الاطمئنان بذلك، وفيها ما روي بطريق معتبر..)[(١)].

وبعد هذه الاعترافات من علمائهم وأساطينهم أجدني غير محتاج إلى الإكثار من الأمثلة والشواهد من كتبهم، ففي هذه الشهادات كفاية وعبرة لسقوط هذه الطائفة في الدركات المظلمة من الكفر بالقرآن العظيم الذي هو أصل دين الله عز وجل، ولا حظ في الإسلام لمن آمن بهذه المفتريات، وسنذكر فيما يلي بعض الأمثلة والشواهد التي تصور هذه العقيدة عندهم.

روى الكليني في «الكافي» عن هشام بن سالم عن أبي عبدالله عليه السلام «أن القرآن الذي جاء به جبرائيل عليه السلام إلى محمد صلى الله عليه وآله وسلم سبعة عشر ألف آية»[(٢)]، وآيات القرآن ـ كما هو معروف ـ لا تتجاوز ستة آلاف آية إلا قليلاً.

ويروون عن أبي عبدالله (جعفر الصادق) أنه قال: «لو قرئ القرآن كما أُنزل لألفينا مسمين»[(٣)]، وعن ميسرة عن أبي جعفر عليه السلام قال: «لولا أنه زيد في كتاب الله ونقص منه ما خفي حقنا على ذي حجي»[(٤)].

ومن هذين النص ينكشف سبب قولهم بهذه الفرية، فالإمامة التي جعلوها صنو النبوة، والأئمة الذين ملئوا الدنيا حديثًا عنهم، وأن الإيمان بهم هو كالإيمان بالصلاة والزكاة، وأن من جحد إمامة أحدهم فكأنما جحد نبوة رسول الله صلى الله عليه وسلم أو غيره من الأنبياء ـ كما سيأتي ـ هـذا الأمر لم يرد لـه ذكر

---

(١) الخوئي: «البيان»: ٢٢٦، ولم يستطع الخوئي رد هذه الروايات وإن حاول تأويلها.

(٢) الكليني: «أصول الكافي» كتاب فضل القرآن، باب النوادر: (٢/ ١٣٤).

(٣) «تفسير العياشي»: (١/ ١٣)، وانظر: هاشم البحراني «البرهان»: (١/ ٢٢)، المجلسي: «البحار»: (١٩/ ٣٠)، الخوئي: «البيان»: ص ٢٣٠.

(٤) «تفسير العياشي»: (١/ ١٣)، هاشم البحراني: «البرهان»: (١/ ٢٢)، المجلسي: «البحار»: (١٩/ ٣٠).

في كتاب الله، وهذا النص شهادة من الشيعة نفسها على أنه ليس لأمر أئمتهم ذكر في كتاب الله، وهذه الظاهرة تنسف بنيانهم من القواعد، وتهدد جمعهم بالفشل، ومساعيهم بالبوار، فلم يكن أمامهم من مسلك إلا القول بالتحريف، ولهذا شهد إمامهم المجلسي ـ كما مر ـ أن أخبار التحريف عندهم لا تقل عن أخبار الإمامة، وأنه إذا لم يثبت التحريف فلا تثبت الإمامة وغيرها من عقائد الشيعة، وقد أصاب المجلسي، فالتحريف لم يقع، ومسألة الإمامة لم تثبت، والرجعة كذلك وغيرها مما شذت به الشيعة.

وفي سبيل (إثبات دعوى إمامة الأئمة) يدعون أن هناك كلمات وآيات محذوفة من كتاب الله.

روى الكليني في الكافي بإسناده عن أبي جعفر عليه السلام قال: نزل جبرائيل بهذه الآية على محمد ﷺ هكذا: (وإن كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا ـ في علي ـ فأْتوا بسورة من مثله)[1].

وعن جابر الجعفي عن أبي جعفر عليه السلام قال: هكذا نزلت هذه الآية: (ولو أنهم فعلوا ما يوعظون به ـ في علي ـ لكان خيرًا لهم)[2].

وعن أبي بصير عن أبي عبدالله في قول الله عز وجل: (ومن يطع الله ورسوله ـ في ولاية علي وولاية الأئمة من بعده ـ فقد فاز فوزًا عظيمًا) هكذا نزلت[3].

وعن أبي عبدالله عليه السلام في قوله الله عز وجل: (فستعلمون من هو في ضلال مبين أيا معشر المكذبين حيث أنبأتكم رسالة ربي في ولاية علي عليه السلام والأئمة

(١) «الكافي»: باب فيه نكت ونتف من التنزيل في الولاية: (١/ ٤١٧).
(٢) المصدر السابق: (١/ ٤٢٤).
(٣) المصدر السابق: (١/ ٤١٤).

من بعده من هو في ضلال مبين) هكذا نزلت[(١)].

ويروي الكليني بإسناده عن أبي الحسن عليه السلام قال: (ولاية علي مكتوبة في جميع صحف الأنبياء، ولن يبعث الله رسولًا إلا بنبوة محمد صلى الله عليه وآله ووصية علي عليه السلام)[(٢)].

ويقول عالمهم ـ الطبرسي ـ: «روى الشيخ الفقيه شاذان بن جبرائيل القمي في كتاب الروضة والفضائل قال ـ وبالإسناد يرفعه إلى الثقات الذين كتبوا الأخبار ـ أنهم أوضحوا ما وجدوا وبأن لهم من أسماء أمير المؤمنين ثلثمائة اسم ٣٠٠ في القرآن، منها ما رواه بالإسناد الصحيح عن ابن مسعود في قوله: إن عليًّا جمعه وقرآنه فإذا قرأناه فاتبع قرآنه، وقوله: إن عليًّا للهدى»[(٣)].

وافتراءاتهم في هذا كثيرة لا مجال للمزيد منها.

وديدنهم في تحريف كتاب الله تعالى إقحام كلمة «في علي» بعد أي آية فيها لفظ: ﴿أَنزَلَ ٱللَّهُ إِلَيْكَ﴾، ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ﴾، وزيادة لفظ: «آل محمد حقهم»، بعد لفظ: ﴿ظَلَمُوا۟﴾ حيثما وقع في القرآن، وزيادة لفظ: «في ولاية علي» بعد لفظ: ﴿أَشْرَكُوا۟﴾ حيثما جاء في القرآن، وتغيير كلمة ﴿أُمَّةٍ﴾ بكلمة أئمة حيثما وقعت.

وفي سبيل تـأييد عقيدتهم الفـاسدة في أصحـاب رسول الله صلى الله عليه وسلم تتحدث أساطيرهم عن كلمات وآيات مزعومة تنال من الصحابة ـ رضوان الله عليهم.

ومن ذلك ما رواه الكليني بإسناده إلى أحمد بن محمد بن أبي نصر قال:

---

(١) المصدر السابق: (١/ ٤٢١).

(٢) المصدر السابق: (١/ ٤٣٧).

(٣) الطبرسي: «فصل الخطاب»: ص ١١٦.

دفع إليّ أبو الحسن عليه السلام مصحفًا وقال: لا تنظر فيه، ففتحته وقرأت فيه: (لم يكن الذين كفروا) فوجدت فيها اسم سبعين رجلًا من قريش بأسمائهم وأسماء آبائهم، قال: فبعث إليّ: ابعث إليّ بالمصحف[(١)].

وفي تفسير العياشي في قوله سبحانه: ﴿ٱلَّذِينَ قَالَ لَهُمُ ٱلنَّاسُ إِنَّ ٱلنَّاسَ قَدْ جَمَعُوا۟ لَكُمْ فَٱخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَٰنًا وَقَالُوا۟ حَسْبُنَا ٱللَّهُ وَنِعْمَ ٱلْوَكِيلُ﴾ يقول العياشي فيما يرويه عن جابر الجعفي عن محمد بن علي عليه السلام..: (وإنما نزلت: ألم تر إلى فلان وفلان ـ يعنون أبا بكر وعمر رضي الله عنهما ـ لقوا عليًّا وعمارًا فقالا: إن أبا سفيان وعبد الله بن عامر وأهل مكة قد جمعوا لكم فاخشوهم وزادهم إيمانًا وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل)[(٢)].

فالسياق غير منسجم وهذا دليل إفك الشيعة، فالضمائر غير متطابقة مع مراجعها، والصواب يقتضي (لقيا) ـ (لكما) ـ (فاخشياهم) ـ (وزادهما) ـ (و قالا).

وتمضي افتراءاتهم فتخترع سورًا تزعم أنها محذوفة من كتاب الله، قال شيخهم الطبرسي: (نقصان السورة وهو جائز كسورة الحفد، وسورة الخلع وسورة الولاية)[(٣)]، ثم في موضع آخر نقل سورة الولاية وقال: «إن الشيخ محمد بن علي بن شهراشوب المازندراني ذكر في كتاب المثالب على ما حكي عنه أنهم أسقطوا من القرآن تمام سورة الولاية، ونقل نصها في كتابه فصل الخطاب عن كتاب دبستان مذاهب وهي كما نقلها: بسم الله الرحمن

---

(١) الكليني: «الكافي» كتاب فضل القرآن، باب النوادر: (٢/ ٦٣١).

(٢) «تفسير العياشي»: (١/ ٢٠٦)، وانظر: هاشم البحراني «البرهان»: (١/ ٣٢٥)، ومحسن الكاشاني: «الصافي»: (١/ ٣١٣)، والمجلسي: «البحار»: (٢١/ ٩٥).

(٣) «فصل الخطاب»: النوري الطبرسي: ص ٢٤.

الرحيم، يا أيها الذين آمنوا آمنوا بالنورين أنزلناهما يتلوان عليكم آياتي ويحذرانكم عذاب يوم عظيم، نوران بعضهما من بعض وأنا السميع العليم. إن الذين يوفون ورسوله في آيات (كذا) لهم جنات نعيم، والذين كفروا من بعدما آمنوا بنقضهم ميثاقهم، وما عاهدهم الرسول عليه يقذفون في الجحيم، ظلموا أنفسهم وعصوا الوصي الرسول أولئك يسقون من حميم..»[١].

وتمضي سورتهم الموضوعة على هذا النمط الأعجمي وكلماتها تذكرك بأساطير مسيلمة؛ ركاكة لفظ، وسقوط معنى واضطراب سياق.. ويبدو أن واضعها ـ هي وغيرها من كثير من تلك الزيادات على آيات الله ـ أعجمي، فهي لا تستقيم قراءة ومعنى، وفي كلماتها ومعانيها هبوط عن مستوى أداء الإنسان العادي.

وتطاول افتراءاتهم على كتاب الله إلى أكثر من دعوى سقوط بعض الآيات والسور، حتى إنهم ليزعمون أن القرآن قد أُسقط منه في موضع واحد من سورة النساء أكثر من ثلثه فيزعم صاحب الاحتجاج أن عليًا ـ برأه الله مما يفترون ـ قال لأحد الزنادقة ـ في محاورة طويلة ـ: (.. وأما ظهورك على تناكر قوله تعالى: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَىٰ فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُم مِّنَ النِّسَاءِ﴾ وليس يشبه القسط في اليتامى نكاح النساء ولا كل النساء أيتام فهو مما قدمت ذكره من إسقاط المنافقين من القرآن، وبين القول في اليتامى وبين نكاح النساء من الخطاب والقصص أكثر من ثلث القرآن... ولو شرحت لك ما أُسقط وحرف وبدل مما يجري هذا المجرى لطال وظهر ما تحظر التقية إظهاره من مناقب الأولياء ومثالب الأعداء)[٢].

---

(١) المصدر السابق: ص ١٨٠.

(٢) الطبرسي: «الاحتجاج»: (١/ ٣٨٧).

يقول الشيخ موسى جار الله عن هذه المحاورة: (لم أعلم من هو هذا البعض من الزنادقة الذي يناظر عليًّا ويهديه إلى الحق علي، وهل يمكن أن يكون أحد أشد زندقة ممن يقول في القرآن وفي جميع الصحابة مثل هذا القول؟ وهل يجد أشد عدو مساغًا أهدم للقرآن وأهدم للدين من مثل هذا القول الذي يسنده أئمة الشيعة إلى أمير المؤمنين علي؟)[١].

والرواية السالفة تزعم سقوط أكثر من ثلث القرآن، وما تقدم من روايتهم في أن القرآن نزل سبعة عشر ألف آية يقتضي سقوط حوالي الثلثين، وهناك روايات لهم تصف هذا المحذوف ـ الذي يزعمونه ـ بأنه كثير، روى العياشي بإسناده عن أبي جعفر ـ يعنون محمد الباقر ـ أن القرآن قد طرح منه آي كثير ولم يزد فيه إلا حروف أخطأ بها الكتاب وتوهمها الرجال[٢].

وتدعو أساطيرهم إلى إهمال حفظ القرآن لأنه محرف في زعمهم، ومن حفظه على تحريفه يصعب عليه حفظه إذا جاء به منتظرهم غير محرف، روى مفيدهم بإسناده إلى جابر الجعفي عن أبي جعفر أنه قال: (إذا قام قائم آل محمد ﷺ ضرب فساطيط ويعلم الناس القرآن على ما أنزل الله ﷻ فأصعب ما يكون على من حفظه اليوم لأنه يخالف فيه التأليف)[٣]، وهذه الرواية تدعو إلى ترك القرآن وإهمال حفظه، وهي لمفيدهم الذي يقدسونه ويعظمونه، حتى زعموا أنه فوق مستوى البشر لأن إمامهم المنتظر خاطبه بالأخ السديد والمولى الرشيد..[٤]، وهذه الرواية وردت في كتابه «الإرشاد» وهو من كتبهم

(١) موسى جار الله: «الوشيعة»: ص ٤٦.
(٢) عن الطبرسي: «فصل الخطاب»: ص ٧٩.
(٣) المفيد: «الإرشاد»: ص ٤١٣.
(٤) مقدمة الكتاب التي أحالت نصوص مخاطبة المهدي لمفيدهم للاحتجاج: ص ٢٧٧.

المعتمدة حتى قال عالمهم المجلسي: (وكتاب الإرشاد أشهر من مؤلفه)[١].

وكذلك روى النعماني في «الغيبة» ما يشبه الرواية السالفة، روى بإسناده إلى أمير المؤمنين علي ـ برأه الله مما يفترون ـ قال: (كأني بالعجم فساطيطهم في مسجد الكوفة يعلمون الناس القرآن كما أُنزل، قلت: يا أمير المؤمنين، أو ليس هو كما أُنزل؟ فقال: لا، محي منه سبعون من قريش، بأسمائهم وأسماء آبائهم، وما ترك أبو لهب إلا إزراء على رسول الله ﷺ لأنه عمه)[٢].

وهذه الدعوة إلى إهمال حفظ القرآن، كان لها آثارها في مجتمعات الشيعة، يقول الشيخ موسى جار الله[٣] ـ وقد عاش بين الشيعة فترة من الزمن ـ: (لم أر بين علماء الشيعة ولا بين أولاد الشيعة لا في العراق ولا في إيران من يحفظ القرآن ولا من يقيم القرآن بعض الإقامة بلسانه ولا من يعرف وجوه القرآن الأدائية، ما السبب في ذلك؟ هل هذا أثر من آثار عقيدة الشيعة في القرآن الكريم، إثر انتظار الشيعة مصحف علي الذي غاب بيد قائم آل محمد)[٤].

وتلك الدعاوى حول وجود آيات محذوفة من القرآن لم تصل إلى (وجود مصحف شيعي متداول) واكتفوا بانتظار ظهوره مع إمامهم المنتظر، مع وجود تلك الآيات والسور المفتراة في كتبهم المتفرقة يخدعون بها الأغرار، وفي عام ٣٩٨هـ أخرج الشيعة مصحفًا قالوا إنه مصحف ابن مسعود، وهو يخالف المصاحف كلها، فحكمت المحكمة الإسلامية التي تألفت من جمع من

---

(١) المجلسي: «البحار»: (١/ ٢٧).

(٢) النعماني: «الغيبة»: ص ١٧١، ١٧٢، وانظر: «فصل الخطاب»: ص ٧.

(٣) ستأتي ترجمته في محاولات التقريب.

(٤) موسى جار الله: «الوشيعة»: ص ٣٧.

العلماء والقضاة برئاسة الشيخ أبو حامد الإسفراييني[١]؛ حكمت بتحريفه، وتم ذلك[٢].

وجاءت روايات في كتب الشيعة تأمرهم بالعمل بالمصحف الموجود ريثما يخرج قرآنهم مع إمامهم المنتظر، فيروي الكليني بإسناده إلى محمد بن سليمان عن بعض أصحابه عن أبي الحسن عليه السلام قال: قلت له: جعلت فداك: إنا نسمع الآيات في القرآن ليس هي عندنا كما نسمعها ولا نحسن أن نقرأها كما بلغنا عنكم فهل نأثم؟ فقال: لا، اقرؤوا كما تعلمتم فسيجيئكم من يعلمكم[٣]، ويعنون بالذي سيأتي ليعلمهم مهديهم المنتظر[٤].

قال عالمهم نعمة الله الجزائري: (قد روي في الأخبار أنهم عليهم السلام أمروا شيعتهم بقراءة هذا الموجود من القرآن في الصلاة وغيرها، والعمل بأحكامه حتى يظهر مولانا صاحب الزمان، فيرتفع هذا القرآن من أيدي الناس إلى السماء ويخرج القرآن الذي ألفه أمير المؤمنين فيقرأ ويعمل بأحكامه..)[٥].

(٣) معتقدهم في هذه الروايات:

بعد أن ذكرنا ثبوت تلك الروايات عندهم وتواترها من طريقهم، تُرى

---

(١) أحمد بن محمد بن أحمد الإسفراييني أبو حامد، إمام وقته، كان يحضر درسه ستمائة متفقه.. ومن مؤلفاته: «شرح المزني» في خمسين مجلدًا وغيره. توفي ببغداد عام (٤٠٦هـ) وكان مولده سنة ٣٣٤هـ. انظر: «البداية والنهاية»: (١٢/ ٢، ٣)، «شذرات الذهب»: (٣/ ١٧٨).

(٢) السبكي: «طبقات الشافعية الكبرى»: (٤/ ٦٣)، وانظر: ابن الجوزي: «المنتظم»: (٧/ ٢٣٧).

(٣) الكليني: «الكافي»، كتاب فضائل القرآن، باب أن القرآن يرفع كما أُنزل: (٢/ ٦١٩).

(٤) هامش «الكافي»: (٢/ ٢١٩).

(٥) «الأنوار النعمانية»: (٢/ ٣٦٣، ٣٦٤).

هل جميع الروافض يقولون بهذه الروايات، ويعتقدون بها؟ يقول شيخهم المفيد (ت ٤١٣) ـ الذي يصفونه بركن الإسلام وآية الله الملك العلام ـ يقول: (واتفقوا ـ أي الإمامية ـ على أن أئمة الضلال خالفوا في كثير من تأليف القرآن، وعدلوا فيه عن موجب التنزيل وسنّة النبي ﷺ، وأجمعت المعتزلة والخوارج، والزيدية، والمرجئة، وأصحاب الحديث على خلاف الإمامية)[٦].

وهذا اعتراف من مفيدهم بأن هذه القولة الشنيعة مما شذت به طائفته، ولم يذكر مفيدهم وجود خلاف بين علمائهم في هذا المذهب! مع أن شيخه ابن بابويه القمي الملقب عندهم بالصدوق (ت ٣٨١) قد تظاهر بمخالفة هذا في رسالته في الاعتقادات وأنكر نسبة الاعتقاد بالتحريف إليهم[٧]، وتبعه على ذلك المرتضي[٨] (ت ٤٣٦هـ) والطوسي[٩] (ت ٤٥٠هـ) ـ كما مر ـ وهما من تلامذة المفيد، ورابعهم الطبرسي[١٠] ـ من القرن السادس ـ، لم يشر المفيد إلى خلاف شيخه القمي؟ هل تجاهل المفيد لذلك من قبيل اقتناعه بأن مخالفته بسبب التقية أم ماذا؟ ويعترف شيخ الشيعة النوري أن إجماع الشيعة قائم على هذا الإلحاد إلى أن جاء ابن بابويه القمي فخالف ذلك ـ يقول: (إن ابن بابويه القمي أول من أحدث هذا القول في الشيعة في عقائدهم)[١١]، وتبعه الثلاثة الآخرون، ويذكر أنه لا يوجد في القرون المتقدمة من القرن الرابع إلى

(٦) المفيد: «أوائل المقالات»: ص ٥١.
(٧) انظر: محسن الأمين: «الشيعة»: ص ١٦١.
(٨) انظر: الطوسي: «التبيان»: (١/ ٣).
(٩) المصدر السابق: (١/ ٣، ٤).
(١٠) الطبرسي: «مجمع البيان»: (١/ ١٥).
(١١) «فصل الخطاب»: ص ١١١.

السادس خامس لهؤلاء أنكر التحريف، وإن جميع الشيعة في هاتيك القرون متسالمون على القول بالتحريف، ويؤكد أنه (لم يعرف الخلاف صريحًا إلا من هؤلاء الأربعة)[١]، ويرى عالمهم الشيعي نعمة الله الجزائري أن إنكار هؤلاء إنما هو من باب التقية، فيقول ـ بعد تأكيده أن أصحابه قد أطبقوا على صحة أخبار التحريف والتصديق بها ـ يقول: نعم قد خالف فيها المرتضي والصدوق والشيخ الطبرسي وحكموا بأن ما بين دفتي هذا المصحف هو القرآن المنزل لا غير، ولم يقع فيه تحريف ولا تبديل.. والظاهر أن هذا القول إنما صدر منهم لأجل مصالح كثيرة منها: سد باب الطعن عليها بأنه إذا جاز هذا في القرآن فكيف جاز العمل بقواعده وأحكامه مع جواز لحوق التحريف لها؟.. وكيف وهؤلاء الأعلام رووا في مؤلفاتهم أخبارًا كثيرة تشتمل على وقوع تلك الأمور في القرآن وأن الآية هكذا أُنزلت ثم غيرت إلى هذا[٢]؟

هـذا ما يقوله عالمهم الجزائري، وقـد يكون ما يقولـه حقيقيًّا بالنسبة لمعتقد أولئك المنكرين، أو لا يكون فالله هو المطلع على القلوب والنوايا، لكن يبقى أن هؤلاء الأربعة باستثناء الطبرسي في حدود علمي قد أثر عنهم ما يمس كتاب الله سبحانه ويطعن فيه، فابن بابويه القمي روى حديثًا في كتابه «الخصال» يطعن في كتاب الله، ـ كما مر ـ والطوسي أثر عنه ذلك في بعض كتبه ـ كما سبق ـ والمرتضي نقل عنه صاحب فصل الخطاب أنه عدَّ في كتابه الشافي من مطاعن عثمان، ومن عظيم ما أقدم عليه؛ جمع الناس على قراءة زيد وإحراقه المصاحف وإبطاله ما شك أنه من القرآن، أما الطبرسي فلم يجد له صاحب فصل الخطاب إلا استدلاله بقراءة أُبي وغيره (فما استمعتم به

(١) «فصل الخطاب»: ص ١٥.

(٢) «الأنوار النعمانية»: (٢/ ٣٥٧، ٣٥٨).

منهن إلى أجل مسمى)[١] في تفسيره[٢]، وهذه قراءة واردة[٣]، لكن صاحب فصل الخطاب يريد أن يجعل الجميع على مذهبه، وقد اغتر صاحب «الشيعة والسنة»[٤]، بذلك واحتج على أن إنكار الطبرسي من قبيل التقيَّة بإيراده هذه القراءة، والواقع أن هذا لا يدين الرجل.

ومن خلال قراءتي لكتاب «فصل الخطاب» تبين لي أن بعض الشيعة لم يعد يهضم هذا المعتقد، حتى إن أحد علماء الشيعة كفر كل من يعتقد هذا الاعتقاد ـ كما نقل ذلك صاحب فصل الخطاب نفسه ـ وغضب من ذلك ـ أي صاحب فصل الخطاب ـ وقال: إنه ليس لذلك دواء إلا كثرة المراجعة ودوام التتبع[٥]، ـ أي لكتبهم ـ ولكن مع ذلك يبقى أن هذا معتقد لكبار علمائهم الذين يعظمونهم ويثقون بمنقولاتهم، وأن مصادرهم المعتمدة حوت من هذا الباطل الشيء الكثير، وأنهم لا يقبلون السنّة لأنها جاءت عن طريق الصحابة، والقرآن العظيم وصلنا من طريق الصحابة أيضًا، وأنه لا يتصور أن يجتمع في عقل واحد صيانة القرآن وخيانة جامعيه، لكن هذا الموقف من علماء الشيعة في رد ما ورد في كتبهم مما يمس كتاب الله ـ سبحانه ـ وإنكاره لا نقول: إنه تقية، فلا سبيل إلى معرفة ذلك على وجه اليقين[٦].

---

(١) ﴿فَمَا ٱسۡتَمۡتَعۡتُم بِهِۦ مِنۡهُنَّ فَـَٔاتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ﴾ [النساء: آية ٢٤].

(٢) «فصل الخطاب»: الورقة ١٧.

(٣) رويت هذه القراءة عن أُبي بن كعب وابن عباس وسعيد بن جبير. انظر: «فتح القدير»: (١/ ٤٤٩).

(٤) وهو إحسان إلهي ظهير: «الشيعة والسنة»: ص ١٣٠، ١٣١.

(٥) «فصل الخطاب»: الورقة ٤٨.

(٦) ولو كان هذا الإنكار تقية ـ يقينًا ـ لم يهاجم صاحب فصل الخطاب من أنكر هذه الفرية من أصحابه، فيقول عن الصدوق ـ صاحب أحد صحاحهم الأربعة ـ : (هذا الخبر رواه الصدوق عن الكافي وفيه تغييرات عجيبة تورث سوء الظن بالصدوق) «فصل الخطاب»: الورقة ١٢٠. ويعتذر أحيانًا عن المنكرين من أصحابه لهذا الاعتقاد الذي يؤكد أنه متواتر من طرقهم ـ الكاذبة =

وإن كان البعض من السنّة[1]، والشيعة[2] قد ذهب إلى ذلك، لكن أقول بأن من يتبرأ من هذا الكفر (بعد إيمانه بالله ورسوله) نقبل ذلك منه والله يتولى السرائر.

وهذا الإنكار ـ إن كان بصدق ـ خطوة يجب أن تتلوها خطوات، وذلك بأن يعيدوا النظر في سائر ما شذوا به عن جماعة المسلمين، وقد أشار شيخهم «المجلسي» ـ كما مر ـ إلى أنهم يجب أن يسلكوا هذا المسلك، إذ يترتب ـ في رأيه ـ على إنكار أخبار التحريف التي تواترت من طرقهم بالكذب والافتراء؛ يترتب على ذلك رفع الثقة والاعتماد عن سائر أخبارهم.. وهذا حق، فإن تواتر هذا الكذب في كتبهم من أكبر الأدلة على وضعها، وفُشُو الكذب فيها.

(٤) بداية هذا الافتراء عند الشيعة:

اعترفت كتب الشيعة أن ابن سبأ أول من أحدث القول بـ «الإمامة» (النص على إمامة علي) والقول بالرجعة، وغيرها ـ كما مر ـ ولكنها لم تشر إلى أنه قد صدر منه قول بأن الصحابة حرفوا القرآن، فمن هو ابن سبأ الآخر الذي وضع هذه الفرية؟ متى بدأ القول بهذا الافتراء بين الشيعة؟

ربما تكون بداية هذه الفرية مرتبطة ببدء احتجاج الشيعة على عقائدهم،

= ـ بقوله: (إن أخبار التحريف متفرقة فلهذا لم يعرفها) «المصدر السابق»: [الورقة ١٧٦]، ويقول في الاعتذار عن إنكار الطوسي ـ صاحب كتابين من صحاحهم الأربعة ـ: «والطوسي في إنكاره معذور لقلة تتبعه الناشئ من قلة تلك الكتب عنده) [الورقة ١٧٥]، وهذا الاعتذار يؤيد القول بأن هذا الافتراء على كتاب الله يزداد الوضع له في كتب القوم ويتسع يومًا بعد يوم.

(١) مثل: إحسان إلهي ظهير. انظر: «الشيعة والسنة»: ص ١٢٤، وغيره.

(٢) مثل: نعمة الله الجزائري ـ كما مر ـ.

فالشيعة يعتقدون أن الإمامة من أصول الدين، كالصلاة والزكاة أو أهم، ومن أنكر الإمامة كمن أنكر النبوة أو أشد.. ومع ذلك لا ذكر لإمامتهم وأئمتهم في كتاب الله، وكذا سائر عقائدهم في الصحابة والرجعة والبداء، فلم يكن لهم بُدّ إذا أرادوا أن يقيموا مذهبهم إلا القول بهذه الفرية.

ولهذا رأينا أن هذه الفرية قد سجلت في أول كتاب ظهر للشيعة[1] ـ حسب تقديرهم لأسبقية كتبهم ـ وهو «كتاب سليم بن قيس» والذي يروون عن أبي عبدالله أنه قال فيه: (من لم يكن عنده من شيعتنا ومحبينا كتاب سليم بن قيس الهلالي فليس عنده من أمرنا شيء، ولا يعلم من أسبابنا شيئًا، وهو أبجد الشيعة وهو سر من أسرار آل محمد ﷺ)[2]، وقال المجلسي: (وهو أصل من أصول الشيعة وأقدم كتاب صنف في الإسلام)[3]، ثم أورد المجلسي أربع روايات لهم تفيد أن علي بن الحسين ـ برأه الله مما يفترون ـ قُرئ عليه الكتاب وقال: «صدق سليم»[4].

(والكليني يعتمد عليه، وأخرج له في عدة أبواب كباب ما جاء في الإثني عشر، وباب دعائم الكفر وغيرها) وكذا الشيخ الصدوق وغيرهما[5]، وهو أيضًا موضع ثناء المعاصرين[6]، وهذا الكتاب الذي خلعوا عليه هذا الثناء

---

(١) ابن النديم: «الفهرست»: (ص ٣٠٧ ـ ٣٠٨)، وفي «روضات الجنات»: (٤/ ٦٧) زعم: أنه (أول ما صنف ودون في الإسلام).

(٢) أغابزرك الطهراني: «الذريعة»: (٢/ ١٥٢)، وانظر: هامش «وسائل الشيعة»: (٢٠/ ٤٢) رقم ٤٠.

(٣) المجلسي: «البحار»: (١/ ١٥٨).

(٤) المجلسي: «البحار»: (١/ ١٥٦ ـ ١٥٨).

(٥) الخوانساري: «روضات الجنات»: (٤/ ٦٨)، وانظر: أغابزرك الطهراني: «الذريعة»: (٢/ ١٥٤).

(٦) حسن الصدر: «الشيعة وفنون الإسلام»: ص ٢٩، وانظر: أغابزرك الطهراني: «الذريعة»: (٢/ ١٥٢) وما بعدها.

والتوثيق لم يصلهم إلا عن طريق رجل واحد فقط، يقول ابن النديم: (كتاب سليم بن قيس رواه عنه أبان بن أبي عياش لم يروه غيره)[١].

والكتاب طرقه مضطربة ولكنهم يقولون: (ما يترائى من الاضطراب في الطريق غير قادح وهو واقع في أكثر طرق كتب أصحابنا)[٢]، وسليم بن قيس الذي ينسبون إليه الكتاب لم أجد له ذكرًا في المراجع التي رجعت إليها[٣]، إلا في المراجع الشيعية، مع أنهم يزعمون أنه مصنِّف أول كتاب في الإسلام، وأنه أدرك عليًّا والحسن والحسين وعلي بن الحسين والباقر وتوفي أيام علي بن الحسين مستترا عن الحجاج أيام ولايته (ت ٩٠هـ)[٤]، وهذا لو كان حقًا لكان هذا الرجل شيئًا مذكورًا ولكننا لم نجد له ذكرًا.

أما أبان بن أبي عياش الذي روى عنه الكتاب فهو عند محدثي السنة (متروك)[٥].

وأما نصوص الكتاب فهي تضعه في المقام الأول من كتب الباطنيين التي

---

(١) ابن النديم: «الفهرست»: (ص ٣٠٧ ـ ٣٠٨)، وانظر: تعليق محمد صادق بحر العلوم على «رجال الطوسي»: هامش ص ٧٤، وانظر: الخوانساري: «روضات الجنات»: (٤/ ٦٧).

(٢) الخوانساري: «روضت الجنات»: (٤/ ٦٨).

(٣) لم أجد في «تاريخ الطبري» كما يظهر ذلك من خلال فهرس الأعلام الذي وضعه أبو الفضل إبراهيم، وكذلك تاريخ ابن الأثير كما يبدو من فهارسه التي وضعها إحسان عباس، وليس له ذكر في «شذرات الذهب» لابن العماد الحنبلي، و«البداية والنهاية» لابن كثير، ولا في كتاب «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم، و«طبقات ابن سعد»، ولا في «تهذيب التهذيب»، ولا في «المغني» للذهبي، أو «التاريخ الكبير والصغير» للبخاري ولا في «تهذيب الكمال» للمزي (مخطوط)... إلخ.

(٤) أبو جعفر البرقي: «الرجال»: ص ٣ ـ ٤، الطوسي: «الفهرست»: ص ١٠٧.

(٥) «المغني في الضعفاء»: ص ٧، «ديوان الضعفاء والمتروكين»: ص ٧، «تقريب التهذيب»: (١/ ٣١).

تحارب الإسلام والمسلمين، فهي تطعن في كتاب الله وتزعم أن عليًّا ألّف القرآن كما أُنزل وأنَّ أبا بكر وعمر رداه وقالا: لا حاجة لنا فيه، وأنهما حرفا القرآن[١].

وتصف عليًّا بأوصاف الإله (يا أول، يا آخر، يا ظاهر، يا باطن، يا من هو بكل شيء عليم) وتقول إن هذا الوصف صدر من الشمس لعلي، وإنه سمعه أبو بكر وعمر والمهاجرون والأنصار (فصعقوا ثم أفاقوا بعد ساعات)[٢]، إلى أمثال هذه النصوص الباطنية.

وكشف عالمهم ابن الغضائري أن الكتاب «موضوع»، واتهم في وضعه أبان بن أبي عياش، وكادت هذه الروايات أن تموت بهذا الحكم، لكن جاء بعد كتاب سليم من تلقف هذه الأساطير، وزاد عليها وهو الكليني في كتابه «الكافي»، وقبله شيخه علي بن إبراهيم القمي، ويعتبر الكليني وشيخه علي بن إبراهيم القمي ممن أرسوا دعائم هذه العقيدة الباطلة.

ولا يزال كتاب الكليني «الكافي»، وتفسير شيخه القمي، من مصادر الشيعة المعتمدة إلى اليوم، وفشت هذه الروايات في كتب الشيعة حتى يومنا هذا.

هذا وتكشف بعض مصادر أهل السنة مرتكب هذه الفرية، فقد جاء في تفسير القرطبي أن الإمام أبا بكر محمد بن القاسم بن الأنباري قال: «لم يزل أهل الفضل والعقل يعرفون شرف القرآن وعلو منزلته.. حتى نبغ في زماننا هذا زائع عن الملة وهجم على الأمة بما يحاول به إبطال الشريعة.. فزعم أن المصحف الذي جمعه عثمان ـ رضي الله عنه ـ باتفاق أصحاب رسول

---

(١) انظر: «كتاب سليم بن قيس»: ص ٦٦، وذكر صاحب «فصل الخطاب» بعض النصوص التي تطعن في كتاب الله عن كتاب سليم هذا. انظر: «فصل الخطاب» (ص ١١٧ ـ ١١٨) (مخطوط).

(٢) «كتاب سليم بن قيس»: (ص ٣١ ـ ٣٢).

الله ﷺ على تصويبه فيما فعل لا يشتمل على جميع القرآن، إذا كان قد سقط منه خمسمائة حرف»، ثم ذكر ابن الأنباري أن هذا الزنديق أخذ يقرأ آيات من القرآن على غير وجهها زندقة وإلحادًا، فكان يقرأ: (ولقد نصركم الله ببدر بسيف علي وأنتم أذلة)»[(١)].

هذا النص قاله ابن الأنباري المولود سنة (٢٧١هـ) والمتوفى سنة (٣٢٨هـ) وهو يشير إلى أن هذا الافتراء بدأ في زمنه في نهاية القرن الثالث وبداية القرن الرابع، ويدل النص المذكور أيضًا على: أن مصدر هذا الافتراء من طائفة الشيعة كما تفيده تلك الزيادة المفتراة (بسيف علي) كما يدل على أنه لم يكن للأمة المسلمة في ماضيها عهد بهذه المفتريات حتى ظهر هذا الزائغ عن الملة، وكأن ابن الأنباري بهذا يشير إلى شخص بعينه إلا أنه لم يذكره باسمه.. ولكن بدت هويته المذهبية من خلال افتراءاته.

بينما نجد المَلَطِي (ت ٣٧٧هـ) يشير إلى أن هذا الشخص صاحب هذه الفرية هو هشام بن الحكم[(٢)]، فإنه زعم أن القرآن الذي في أيدي الناس وضع أيام عثمان، وأما القرآن فقد صعد به إلى السماء لردة الصحابة بزعمه[(٣)].

ولكن هشام بن الحكم توفي سنة (١٩٠هـ)، وهذا يعني أن هذا الافتراء

---

(١) «تفسير القرطبي»: (١/ ٢٨).

(٢) هشام بن الحكم: أصله كوفي، وسكن بغداد، وتربى في أحضان بعض الزنادقة، وكان في الأصل على مذهب الجهمية، ثم قال بالتجسيم.. نقلت عنه مقالات ضالة وتنسب له كتب الفرق فرقة «الهشامية» من الشيعة. توفي سنة (١٧٩هـ) كما في «رجال الكشي»، وقيل: (١٩٠هـ) انظر: «رجال الكشي»: ص ٢٥٥ ـ ٢٨٠، «رجال النجاشي»: ص ٣٣٨، وانظر: ابن حجر: «لسان الميزان»: (٦/ ١٩٤)، وانظر عن الهشامية: الملطي: «التنبيه والرد»: ص ٢٤، الأشعري: «مقالات الإسلاميين»: (١/ ١٠٦)، البغدادي: «الفرق بين الفرق»: ص ٦٥، الشهرستاني: «الملل والنحل»: (١/ ١٨٤) وغيرها.

(٣) «التنبيه والرد»: ص ٢٥.

أقدم مما يذكره ابن الأنباري، وإذا لاحظنا أن هذه الفرية مرتبطة أشد الارتباط بمسألة الإمامة والأئمة عند الشيعة، وذلك حينما بدأ شيوخ الشيعة في الاستدلال عليها، فلم يجدوا في كتاب الله ما يثبت مزاعمهم ـ كما أشرنا ـ فأدى بهم هذا إلى القول بهذه الفرية وغيرها.. إذا أدركنا ذلك فإنه لا يبعد أن يكون ما يقوله الملطي في أن هشامًا هو الذي تولى كبر هذا الافتراء.. لا يبعد أن يكون هذا واقعًا لا سيما أن هشامًا كان من أول من تكلم في الإمامة، حتى قال ابن النديم: «إن هشام بن الحكم ممن فتق الكلام في الإمامة، وله من الكتب كتاب الإمامة»[(١)]، وقال عنه ابن المطهر الحلي: «وكان ممن فتق الكلام في الإمامة وهذب المذهب بالنظر»[(٢)].

ويشفع لتأهيل هشام بن الحكم ـ أيضًا ـ لهذه الفرية ما جاء في رجال الكشي ـ عمدة الشيعة في كتب الرجال ـ ونصه: «هشام بن الحكم من غلمان أبي شاكر، وأبو شاكر زنديق»[(٣)]، وقال القاضي عبد الجبار (المعتزلي) : «هشام.. ليس من أهل القبلة، وهو معروف بعداوة الأنبياء، وقد أخذ مع أبي شاكر الديصاني[(٤)]، صاحب الديصانية[(٥)]، وكان معروفًا به وبصحبته، فادعى أنه من الشيعة، فخلصه بعض أصحاب المهدي حين ادّعى أنه يتشيع لبني هاشم فلم يصلبه مع أبي شاكر[(٦)]، فهو قد تربى في أحضان الزنادقة، والشيء

(١) «الفهرست»: ص١٧٥.

(٢) «رجال الحلي»: ص ١٧٨.

(٣) «رجال الكشي»: ص ٢٧٨.

(٤) انظر: ابن النديم: «الفهرست»: ص ٣٣٨.

(٥) الديصانية: إحدى فرق الثنوية القائلين بالأصلين النور والظلمة، وأن العالم صدر عنهما، وتعتبر أصلًا للمانوية، وإنما اختلفت الفرقتان في كيفية اختلاط النور بالظلمة (الملل والنحل: ١/ ٢٥٠، الفهرست لابن النديم: ص ٣٣٨ ـ ٣٣٩).

(٦) انظر: «تثبيت دلائل النبوة»: ص ٢٢٥.

من معدنه لا يستغرب.. وقد أوعز إليه ـ كما في رجال الكشي ـ بلزوم الصمت حين جدّ المهدي العباسي بتتبع الزنادقة»[(١)]، قال هشام: «فكففت عن الكلام حتى مات المهدي»[(٢)].

فتشير القرائن ـ كما ترى ـ إلى هشام وشيعته، فهذا يدل على أقل الافتراضات أن هذه (الفرية) وُجِدت في عصر هشام، ومما يدل على وجود هذه الدعوى في تلك الفترة ما ذكره ابن حزم عن الجاحظ قال: «أخبرني أبو إسحاق إبراهيم النظام وبشر بن خالد أنهما قالا لمحمد بن جعفر[(٣)] الرافضي المعروف بشيطان الطاق: ويحك! أما استحيت من الله أن تقول في كتابك في الإمامة: إن الله تعالى لم يقل قط في القرآن: ﴿ثَانِيَ اثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا﴾ [التوبة، آية: ٤٠]. قالا: فضحك والله شيطان الطاق طويلًا حتى كأنّا نحن الذي أذنبنا»[(٤)].

هذه الحكاية أوردها ابن حزم عن الجاحظ، وقد قال ابن حزم عن الجاحظ بأنه رغم مجونه وضلاله: «فإننا ما رأينا له في كتبه تعمد كذبة يوردها مثبتًا لها، وإن كان كثيرًا لإيراد كذب غيره»[(٥)]، وشيطان الطاق وهو محمد بن علي ابن النعمان أو جعفر الأحول توفي سنة (١٦٠هـ)[(٦)]، والمعروف أن شيطان

---

(١) انظر: «رجال الكشي»: ص ٢٦٥ ـ ٢٦٦.

(٢) المرجع السابق، ص ٢٦٦.

(٣) كذا في الطبعة المحققة من «الفصل» ولعل الصواب أبو جعفر، لأن أباه علي كما هو المشهور في كتب التراجم.

(٤) الفصل: ٥/ ٣٩.

(٥) الفصل: ٥/ ٣٩.

(٦) نسب إليه أنه يقول: إن الله لا يعلم شيئًا حتى يكون، وضلالات أخرى، تنسب له فرقة «الشيطانية» أو النعمانية من غلاة الشيعة. (انظر: «رجال الكشي»: ص ١٨٥، ص ٢٤٩، «لسان الميزان»: (٥/ ٣٠٠ ـ ٣٠١)، «فرق الشيعة» للنوبختي: ص ٧٨، «سفينة البحار»: (١/ ٣٣٣)، =

الطاق معاصر لهشام بن الحكم، قال ابن حجر: «قيل إن هشام بن الحكم شيخ الرافضة لما بلغه أنهم لقبوه شيطان الطاق، سماه هو مؤمن الطاق» فقد يكون أحد الشركاء في هذه «الجريمة» مع هشام بن الحكم، فهو شريك في التأليف حول مسألة الإمامة، والتي هي السبب والأصل للقول بهذا الافتراء كما تدل عليه نصوص هذه الفرية.

(٥) موقف الشيعة المعاصرين من هذه المفتريات:

لقد اعتمد المعاصرون على مصادر الأقدمين التي تضمنت هذا الكفر، وعدوها هي «السنّة»، وأعرضوا عن دواوين الأمة، وقدّسوا مصنفي هذه المصادر الذين وضعوا هذه الأساطير على سبيل الاعتقاد بها والحكم بصحتها، وهذا يتضمن الإقرار بها والرضا عن أصحابها، ولا ريب أن من أقرَّ المفتري على فريته، والكاذب على كذبه، فهو شريك له، ومع ذلك فسنتوقف لاستطلاع ما يراه مراجع الشيعة المعاصرون في هذه المقالة الملحدة التي تقطع صلتهم بالإسلام والمسلمين، ولا سيما وهم يتظاهرون بالرغبة في اللقاء مع الأمة، فحين نتتبع ما كتبه المعاصرون من الشيعة حول هذه القضية نجد أنها تدور على المحاور التالية:

المحور الأول:

استعمال التقية، وذلك بإنكار ما يُنسب إليهم في هذا الشأن، ونفي أن يكون لهم رأي، أو قول، أو حديث يمس كتاب الله، ويشير إلى تحريفه نفيًا قاطعًا، وممن سار على هذا الخط عبد الحسين الأميني النجفي في كتابه

= «مقالات الإسلاميين»: (١/ ١١١)، «الملل والنحل»: (١/ ١٨٦)، «الانتصار» لابن الخياط: ص١٤ ـ ٤٨).

«الغدير» ـ وذلك حينما رد على ابن حزم[١] ما نسبه إلى الشيعة من القول بتلك المقالة، فقال هذا النجفي: (ليت هذا المجترئ أشار إلى مصدر فريته من كتاب للشيعة موثوق به، أو حكاية عن عالم من علمائهم تقيم له الجامعة وزنًا، بل نتنازل معه إلى قول جاهل من جهالهم أو قروي من بسطائهم، أو ثرثار كمثل هذا الرجل يرمي القول على عواهنه، وهذه فرق الشيعة في مقدمتهم الإمامية مجمعة على أن ما بين الدفتين هو ذلك الكتاب الذي لا ريب فيه)[٢].

إن القارئ ليعجب من هذه الجرأة على نفي ما هو واقع، ولا شك أن هـذا النفي سيؤول مـن الشيعـة، ومـن المطلعين على ما في كتب الشيعة من أهل السنّة سيؤول بأنه تقية، فماذا يجدي مثل هذا الدفاع.

وإن القارئ ليعجب من جرأة مثل هذا الرجل على هذا الكذب الصريح مع مكانته الكبيرة عند طائفته[٣].

المحور الثاني:

المجاهرة بهذا الكفر والاستدلال عليه، والذي تولى كبر هذا البلاء

---

(١) حيث قال ابن حزم: (ومن قول الإمامية كلها قديمًا وحديثًا أن القرآن مبدل زيد فيه ما ليس منه ونقص منه كثير وبدل منه كثير، حاشا علي بن الحسن بن موسى بن محمد بن إبراهيم بن موسى بن جعفر بن محمد بن علي بن الحسن بن علي بن أبي طالب، وكان إماميًا يظاهر بالاعتزال، مع ذلك فإنه كان ينكر هذا القول ويكفر من قاله، وكذلك صاحباه أبو يعلى ميلاد الطوسي وأبو القاسم الرازي) «الفصل»: (٥/ ٢٢)، ونقل هذا الكلام عنه صاحب «الغدير» بحذف بعض كلمات ابن حزم: «الغدير»: (٣/ ٩٤).

(٢) «الغدير» (٣/ ٩٤ ـ ٩٥). ومثله في هذا المسلك لطف الله الصافي في كتابه «مع الخطيب..»: ص ٧١.

(٣) ويلقبونه بالحبر، العلم، الحجة، المجاهد، وكتابه «الغدير» متوج بثناء وتوثيق آياتهم وعظمائهم مثل محسن الحكيم: (جـ٧، ص: ز)، وعبد الحسين شرف الدين الموسوي: (جـ٧، ص: هـ)، وحسين الموسوي: (جـ٩، ص: ب) وغيرهم.

المدعو حسين النوري الطبرسي المتوفى سنة (١٣٢٠هـ)، الذي ألف كتابه «فصل الخطاب» لإثبات هذه الأسطورة.

ولربما لأول مرة في التاريخ يحدث هذا الجمع لأساطير الشيعة المتفرقة وأقوال شيوخها، والآيات المفتراة التي يزعمونها في كتاب واحد يطبع وينشر.. ليصبح فضيحة لهم أبد الدهر.. ولو كان للمسلمين قوة وسلطان لعقدت المحاكم لهذا الكتاب وصاحبه، وحكم في ضوئه على دخول الاثني عشرية في الإسلام أو خروجها منه، وارتاح المسلمين من شر أولئك المرتزقة الذين ينتشرون في العالم الإسلامي لنشر التشيع.. وأفاق من غرَّر به شيوخ الشيعة من أولئك الأتباع الجهلة.. الذين لا يدركون من التشيع إلا أنه حب آل البيت الذي سيدخلهم الجنة بغير حساب!

لقد قام المؤلف بكشف الغطاء عن عقيدة الشيعة الاثني عشرية في تحريف القرآن، وجمع ما تفرق من أخبارهم فيها، ونقل تصريحات شيخهم بتواترها، وأنها تزيد على ألفي حديث، واتهم صحابة رسول الله بتحريفه والتواطؤ على ذلك، ولم يستثنِ من ذلك سوى أمير المؤمنين علي، وهذا الاستثناء صوري، إذ إن لازم قوله تواطؤ الجميع، لأن القرآن الذي عند علي والسالم من التحريف بزعمهم لم يظهره علي ولا إبّان خلافته.

ثم قدَّم ـ من كتبهم ـ (١٠٦٢) رواية معظمها تقول في آيات من كتاب الله أنها خطأ، ويذكر تصويبها من كتبهم الأسطورية، فيردّ ما أجمعت عليه الأمة ويرتضي ما قاله حثالة من الأفاكين.

كما لم يجبن عن ذكر بعض (سور) بكاملها تتناقلها الدوائر الشيعية، وليس لها ذكر في المصحف، وعلامة الكذب والافتراء واضحة بيِّنة في نصها ومعناها، لا يخفى إلا على أعجمي جاهل ولا يروّجها إلا زنديق مغرّض.

كما ردَّ على من أنكر التحريف من طائفته وبيّن أن إنكار القدامى كان تقية، وأن من أنكر أخبار التحريف يلزمه ردّ أخبار الإمامة لما بينهما من تلازم.

وهذا الكتاب الذي حوى هذا الكفر قد طبع في إيران سنة (١٢٩٨هـ)، كما مر.

المحور الثالث:

الاعتراف بأن هناك بعض الروايات في تحريف القرآن، ولكنها عندهم شاذة ومخالفة للإجماع.

يقول محمد حسين آل كاشف الغطا ـ وهو مرجع الشيعة بين سنة (١٩٦٥ ـ ١٩٧٣م) ـ: «وأن الكتاب الموجود في أيدي المسلمين هو الكتاب الذي أنزله الله إليه للإعجاز والتحدي، ولتعليم الأحكام، وتمييز الحلال والحرام، وأنه لا نقص فيه ولا تحريف ولا زيادة، وعلى هذا إجماعهم.. والأخبار الواردة من طرقنا أو طرقهم الظاهرة في نقصه أو تحريفه ضعيفة شاذة وأخبار آحاد لا تفيد علمًا ولا عملًا، فإما أن تؤول بنحو من الاعتبار أو يضرب بها الجدار»[١].

وهذا المعنى قاله قبله.. الطوسي، والطبرسي، والمرتضي وغيرهم من علماء الشيعة السابقين وتابعهم عليه بعض المعاصرين[٢] من الشيعة، لكن يردّ عليه أن الأمر ليس مجرد روايات ضعيفة شاذة، بل هو مذهب لكبار شيوخهم، زعموا تواتره واستفاضته في مصادرهم، ومنهم من زعم اتفاقهم عليه كما قرر ذلك مفيدهم فيما سبق، فلماذا التستر على هؤلاء، والزّعم بأنها روايات

---

(١) «أصل الشيعة»: (ص ٦٣ ـ ٦٤).

(٢) مثل مرجع الشيعة الآخر محسن الأمين. انظر: «الشيعة»: ص ١٦٠.

ضعيفة مشتركة بين الطائفتين؟ ولماذا يُقَدَّس أصحاب هذه المقولة، وتصبح كتبهم مصادر معتمدة في الحديث عندهم كالكليني والمجلسي والطبرسي؟

ومع ذلك نقول: إن هذا الحكم من كبير علماء الشيعة على تلك الروايات بالشذوذ ـ وهي كما سبق قد بلغت بشهادة علمائهم حد الاستفاضة والتواتر من طرقهم ـ هذا الحكم إن كان بصدق ينبغي أن يكون دافعًا للحكم على عقائد الشيعة الأخرى التي انفصلت بها عن المسلمين، كما ينبغي أن تكون منطلقًا لنقد أسانيد رواياتهم؛ فمن روى مثل تلك الروايات لا ينبغي أن يوثق به كالكليني وغيره. هذه هي النتيجة العملية لحكم آل كاشف الغطا إن كان صادقًا، وإلا فإن المسألة تبقى مجرد دفاع عن المذهب مبرقعا بالتقية.

المحور الرابع:

وهو الاعتراف بأن هناك روايات في هذا كالروايات التي تزعم حذف أسماء الأئمة ونحو ذلك، ولكن هذه من قبيل التفسير وليست من القرآن. يقول محمد حسين الطباطبائي: (المراد في كثير من روايات التحريف من قولهم عليهم السلام: كذا نزل، هو التفسير بحسب التنزيل في مقابل البطن والتأويل)[1].

هذا الرأي عند تطبيقه على روايات الشيعة، نراه لا يتلاءم مع كثير من تلك الروايات، فقد ورد في رواياتهم المفتراة أن القرآن العظيم قد شابه تغيير في ألفاظه وكلماته، مثل ما يروونه عن علي رضي الله عنه زورًا وبهتانًا أنه قال: (وأما ما حُرِّف من كتاب الله فقوله: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾.. فحرفت إلى خيرِ أمة، ومنهم الزناة واللاّطة والسُّرّاق وقطّاع الطريق والظَّلمة وشُرَّاب الخمر والمضيِّعون لفرائض الله تعالى، والعادلون عن حدوده، أفترى الله تعالى مدح

---

(١) «الميزان في تفسير القرآن»: (جـ١٢/ ص ١٠٨).

من هذه صفته؟)[١]، ومنه قوله تعالى في سورة النحل: (أن تكون أمة هي أربى من أئمة) فجعلوها أئمة.. وقوله تعالى: (وكذلك جعلناكم أئمة وسطاً لتكونوا شهداء على الناس ويكون الرسول عليكم شهيداً) ومعنى وسطاً بين الرسول وبين الناس، فحرفوها وجعلوها أئمة، ومثله في سورة عم: (ويقول الكافر يا ليتني كنت ترابيًا) فحرفوها وقالوا: ترابيًا، وذلك أن الرسول ﷺ كان يكثر من مخاطبتي بأبي تراب ومثل هذا كثير[٢]، فهل هذه الرواية ـ وأمثالها كثير ـ تنسجم مع تأويلهم لها بأنها من قبيل التفسير؟! لا شك أن هذا مخرج غير سليم، والموقف الصحيح هو ردها ورد مرويات من اعتقدها، وأنهم ليس لهم من الإسلام نصيب.

المحور الخامس:

وهو الاعتراف بأن هناك روايات وكتب للشيعة في إثبات تحريف القرآن، ولكن المقصود بالتحريف هنا.. النقص..!!!

يقول شيخهم ـ المعاصر ـ أغا بزرك الطهراني في كتابه «الذريعة إلى تصانيف الشيعة»ـ بعد ذكره لما ألفه الشيعة من مؤلفات لتأييد هذه الفرية ـ يقول: (.. وتحرير هذا البحث على ما ذكره السيد المفيد قدس سره هو أنه هل لهذا القرآن ـ الذي هو كتاب الإسلام وهو الموجود بين الدفتين ـ بقية؟ أم ليست له بقية؟ فالنفي والإثبات متوجهان إلى البقية التي هي غير القرآن الموجود بين الدفتين، أم لم ينزل شيء آخر غير ما بينهما؟ فمحل هذا الخلاف إنزال وحي آخر وعدمه، لكن عبروا قديمًا عن الإنزال

---

(١) «يعنون الصحابة؛ لأن القرآن العظيم اثنى عليهم، ودين الشيعة يقوم على سبهم، فطعنوا في كتاب الله لهذا السبب.

(٢) «البحار»: (٩٣/ ص ٢٦، ٢٧، ٢٨).

وعدمه بالتحريف وعدمه من باب التعبير عن الشيء بلوازمه، فإن لازم نزول وحي لم يوجد فيما بين أيدينا أن يكون ذلك المنزل متروكًا ومحذوفًا ومسقطًا ومنقصًا، واللفظ الكاشف بمعناه اللغوي عن جميع تلك اللوازم هو التحريف.. فعدلوا عن دعوى ثبوت الإنزال وعدمه إلى دعوى تحقق التحريف، أي الأخذ بالجانب وعدمه، ثم قال: فظهر أن عنوان البحث قديمًا بتحريف الكتاب بغير بيان لم يقع في محله، وكان الأولى أن يُعَنْوَن المبحث بتنقيص الوحي، أو يصرح بنزول وحي آخر وعدمه حتى لا يتمكن الكفار من التمويه على ضعفاء العقول بأن في كتاب الإسلام تحريفًا باعتراف طائفة من المسلمين)(١).

هذا هو دفاع عالم الشيعة عن كتاب الله سبحانه، وهو تأكيد التحريف والطعن في كتاب الله بما يشبه الدفاع ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ﴾، ولا يستغرب الشيء من معدنه فهذا الطهراني: هو تلميذ صاحب «فصل الخطاب في تحريف كتاب رب الأرباب» وهو الذي أراد خداع جمهور المسلمين بزعمه أن مؤلف «فصل الخطاب» شافهه بأنه أراد الدفاع عن القرآن، وإنما أخطأ في العنوان، فهو يحاول أن يتستر على معتقد شيخه الباطل بأساليب من المكر والمراوغة، وها هو ذا ينكشف بهذا الدفاع، فهو يزعم أن للقرآن بقية، وأن للوحي الإلهي تكملة، وأن الأولى أن يعنون بدل التحريف بعنوان «نقص القرآن» أو نزول وحي آخر ـ ويزعم أن في هذا دفاعًا عن القرآن أمام الأعداء، هذا هو مبلغ دفاعه عن القرآن والإسلام. ـ سبحانك هذا بهتان عظيم ـ ، أما مسألة دعواهم نزول وحي آخر فلهم فيها مزاعم كثيرة كما رأينا ذلك في «موقف الشيعة من الوحي».

---

(١) «الذريعة»: (٣/ ٣١٣ ـ ٣١٤).

المحور السادس:

وهو أنهم يقولون بأن هذا القرآن محفوظ، لكن لدينا قرآنًا آخر عند إمامنا المنتظر.. وفي كتاب «البيان» للخوئي يذكر بأن هذا الاعتقاد متفق عليه بينهم[١]، وجاء في كتاب «الإسلام على ضوء التشيع» لمن يلقبونه بالحجة آية الله العظمى الإمام الخراساني قوله: (نحن معاشر الشيعة نعتقد بأن هذا القرآن الذي بأيدينا الجامع بين الدفتين ـ كذا يعني المجموع ـ هو الذي أنزله الله تعالى على قلب خاتم الأنبياء ﷺ من غير أن يدخله شيء بالنقص أو بالزيادة، كيف وقد كفّل ـ كذا ـ الشارع بنفسه تعالى من كل شين: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾؟

على أننا معاشر الشيعة الاثني عشرية نعترف بأن هناك قرآنًا كتبه الإمام علي عليه السلام بيده الشريفة، بعد أن فرغ من كفن رسول الله ﷺ وتنفيذ وصاياه، فجاء به إلى المسجد النبوي، فنبذه الفاروق عمر بن الخطاب قائلًا للمسلمين: حسبنا كتاب الله وعندكم القرآن، فرده الإمام علي إلى بيته، ولم يزل كل إمام يحتفظ عليه كوديعة إلهية إلى أن ظل محفوظًا عند الإمام المهدي القائم المنتظر، عجل الله تعالى فرجنا بظهوره)[٢].

إن مسألة وجود قرآن آخر، ومسألة الطعن في كتاب الله سبحانه، هما في كتب الشيعة الأساسية مسألة واحدة وقضية واحدة لا تنفصل إحداهما عن الأخرى، فهم يطعنون في القرآن ويزعمون أن القرآن الكامل عند مهديهم المنتظر، وذلك بعد أن قام عمر برده وقال: لا حاجة لنا فيه ـ كما يفترون ـ فهذا الشيعي ومن على منهجه أراد أن يتدرج بالقارئ المسلم لإقناعه بهذه الفرية

---

(١) الخوئي: «البيان»: ص ٢٢٣.

(٢) الخراساني: «الإسلام على ضوء التشيع»: ص ٢٠٤.

بإظهاره على أحد وجوهها، ثم هذه الدعوى لا بقاء لمذهبهم إلا بها، لأن دينهم قام على مسألة إمامة الاثني، عشر وهؤلاء ليس لهم ذكر في كتاب الله فاضطروا إلى الالتجاء لهذه المقولة الشنيعة وتخبطوا في ذلك أيما تخبط.

المحور السابع:

إنهم يقولـون: كنـا نقول بالتحريف ثم عدلنـا عـن ذلـك بعد الدراسة والتمحيص، وهذا الرأي لم أجده إلا في كتاب «الشيعة والسنة في الميزان»[١]، حيث يقول: «الفرق بيننا وبين غيرنا أنا لم نقل بعدم التحريف إلا بعد دراسة وتمحيص، ولذلك وقع بعض علمائنا المتقدمين بالاشتباه فقالوا بالتحريف، ولهم عذرهم كما أن لهم اجتهادهم وإن أخطأوا بالرأي، غير أنا حينما فحصنا ذلك ثبت لنا عدم التحريف فقلنا به وأجمعنا عليه»[٢].

هذا رأي انفرد به صاحب الشيعة والسنّة.. وليس له في كتب الشيعة شاهد ولا أثر، ويبدو أنه اضطر إلى القول به لمحاولة الرد على الشواهد الكثيرة التي جاء بها إحسان إلهي ظهير... وقوله بأنهم رجعوا عن هذا الافتراء بأجمعهم منقوض بصنيع عالمهم المعاصر حسين النوري الطبرسي ـ وهو صاحب أحد مراجعهم في الحديث، وقد ألف كتابه «فصل الخطاب» لإثبات هذه الفرية كما تقدم ـ، وهو منقوض أيضًا بكتاب «تحريف القرآن» لسيدهم راحت حسين المعاصر المولود سنة (١٢٩٧هـ) وقد كتبه بالأردية[٣]، وكذلك «تحريف القرآن» لسيدهم علي نقي ابن السيد أبي الحسن النقوي

---

(١) وموضوعه: محاكمة مزعومة لقاضي مجهول بين إحسان إلهي ظهير ولطف الله الصافي.

(٢) «الشيعة والسنّة في الميزان» محاكمة بقلم س.خ، نشر نادي الخاقاني، ط. دار الزهراء، بيروت: (ص ٤٨ ـ ٤٩).

(٣) «الذريعة إلى تصانيف الشيعة»: (٣/ ٣٩٤).

اللكهنوي ـ المعاصر ـ المولود سنة (١٣٢٣هـ) وهو بالأُردية أيضًا[١]، وهو مُعارَض أيضًا بما قدمناه عن أغابزرك الطهراني، ثم لِمَ يقال في أمر أجمع عليه المسلمون ـ وهو حفظ كتاب الله ـ أن من خالفهم فيه له عذره واجتهاده؟ وهل هي مسألة اجتهادية، وهل فيها عذر أو تأويل سائغ؟!

وإنه ليسرُّ المسلم أن يرجعوا عن هذا المذهب الفاسد.. ولكن لِمَ هذا التعصب الأعمى، والزعم بأن الجميع قد رجعوا عن مقالتهم؟ ولِمَ التأول والاعتذار عمن هذا مذهبه ومقاله؟

وعلام تلك الثقة بفئة هذا معتقدها في كتاب الله سبحانه؟ لم لا يكون هناك صدق في القول، ومصارحة بالحقيقة، وتميز في الاعتقاد والقول والعمل؟ وإلا فإن سحابة من الشك ستلون هذا الموقف، ولعل الله سبحانه أن يبصر المخلصين ويهدي الحائرين، ويبيد المنافقين الذين يسعون في الأرض فسادًا ويخادعون عباد الله المؤمنين، وما يخدعون إلا أنفسهم، وما يشعرون.

إن صدق الموقف في هذه المسألة يقتضي البراءة من معتقديها وكتبهم كالكليني وكتابه «الكافي»، والمجلسي وكتابه «البحار»، والقمي وتفسيره، وغيرهم من علمائهم الكبار ـ عندهم ـ الذين يأخذون عنهم دينهم ويقتدون بهم، ويثقون بكتبهم ويقدسونها.

المحور الثامن:

إن القول بالتحريف هو قول طائفة من الشيعة يسمون بالإخباريين أو أهل الحديث، وهم الذين يقبلون كل ما جاء عن طريق المعصومين بلا تمحيص أو تمييز، أما الطائفة الأخرى وهم «الأصوليون»، والذين يميزون بين الأحاديث

---

(١) نفس المصدر السابق (٣/ ٣٩٤).

صحة وضعفًا فهم ينكرون التحريف ويؤولون تلك الأخبار أو يردونها.

يقول شيخهم جعفر النجفي[١]: (وصدرت منهم ـ يعني من الإخباريين ـ أحكام غريبة، وأقوال منكرة عجيبة، منها قولهم بنقص القرآن مستندين إلى روايات تقضي البديهة بتأويلها وطرحها، وفي بعضها نقص ثلث القرآن أو ربعه ونقص أربعين اسمًا من سورة تبت منها أسماء جماعة من المنافقين، وفي ذلك منافاة لبديهة العقل، لأنه لو كان ذلك.. لقامت الحرب على ساق وكان في ابتداء الإسلام من الفتن ما كان في الختام، ثم لو كان حقًّا لتواتر نقله وعرفه جميع الخلق، لأنهم كانوا يضبطون آياته وحروفه وكلماته تمام الضبط، فكيف يغفلون عن مثل ذلك؟ ولعرف بين الكفَّار وعَدُّوه من أعظم معايب الإسلام والمسلمين..)[٢].

هذا قول كبير شيوخ الشيعة المتأخرين، واحتج بقوله هذا بعض شيوخ الشيعة المعاصرين[٣].

هذا الرأي قال به بعض علماء الشيعة السابقين وهو السيد المرتضي حيث قال: (من خالف في ذلك ـ أي في حفظ كتاب الله ـ من الإمامية، لا يعتد بخلافهم، فإن الخلاف في ذلك مضاف إلى قوم من أصحاب الحديث ـ من الشيعة ـ نقلوا أخبارًا ضعيفة وظنّوا صحتها لا يرجع بمثلها عن المعلوم

---

(١) جعفر بن خضر بن شلال الحلي الجناحي الأصل النجفي المسكن والوفاة، كان شيخ مشايخ الحلة والنجف في زمانه، أشهر تصانيفه: «كشف الغطاء، عن مبهمات الشريعة الغراء» توفي سنة (١٢٢٧هـ). «الأعلام»: (٢/ ١١٧ ـ ١١٨).

(٢) جعفر النجفي: «الحق المبين» عن الطباطبائي: «هامش الأنوار النعمانية»: (٢/ ٣٥٩)، وانظر: جعفر النجفي ـ أيضًا ـ «كشف الغطا»: (ص ٢٩٨ ـ ٢٩٩).

(٣) مثل محسن الأمين في كتابه «الشيعة»: (ص ١٦٣ ـ ١٦٤)، وعبد الحسين الموسوي، في «أجوبة مسائل جار الله»، ومحمد جواد مغنية في «الشيعة في الميزان»: ص ٣١٤.

المقطوع على صحته)[١].

ولما قال ابن حزم: إن من قول الإمامية قديمًا وحديثًا أن القرآن مبدل... استثنى السيد المرتضي من هذا القول.

ويلاحظ أن المرتضي حكم على تلك الأخبار بالضعف وعدم القبول، لكن عالم الشيعة المعاصر جعفر النجفي.. سلك في تلك الأخبار مسلك التأويل، فقد قال بعد ذلك الكلام السابق الذي نقلناه: (فلابد من تنزيل تلك الأخبار إما على النقص من الكلمات المخلوقة[٢]، قبل النزول إلى السماء الدنيا أو بعد النزول إليها قبل النزول إلى الأرض، أو على نقص المعنى في تفسيره، والذي يقوي في نظر القاصر التنزيل على أن النقص بعد النزول إلى الأرض فيكون القرآن قسمين: قسم قرأه النبي ﷺ على الناس وكتبوه وظهر بينهم وقام به الإعجاز، وقسم أخفاه ولم يظهر عليه أحد سوى أمير المؤمنين عليه السلام، ثم منه إلى باقي الأئمة الطاهرين، وهو الآن محفوظ عند صاحب الزمان جعلت فداه)[٣].

ولا شك أن مسلك المرتضي مسلك سليم إن لم يكن ذلك منه تقية، فقد نقل عنه بعض علماء الشيعة ما يمس كتاب الله ـ كما مر ـ والله يتولى السرائر، على أن من الإنصاف أن نقول: إن ذلك الناقل عنه متّهم في نقله، لأن هدفه إثبات تلك الفرية، وهو رافضي لا يعوزه الكذب، أما رأي جعفر النجفي فهو رأي من الخطورة بمكان، وهو عين قول (السبئية) كما نقله عنها

---

(١) انظر: «التبيان» الطوسي: (١/ ٣) ط النجف، «مجمع البيان» الطبرسي: (١/ ١٥) ط صيدا.

(٢) لأنهم يعتقدون ـ كالمعتزلة ـ أن القرآن مخلوق.

(٣) جعفر النجفي: «حق المبين» عن هامش «الأنوار»: (٢/ ٣٥٩ ـ ٣٦٠)، «كشف الغطا»: ص ٢٩٩.

الحسن بن محمد بن الحنفية وهو قولهم: (هدينا لوحي ضل عنه الناس، وعلم خفي)، ويزعمون أن نبي الله كتم تسعة أعشار القرآن، والخطورة الكبرى في هذا القول أنه صادر من مرجع من كبار مراجعهم، ومن يأخذ برأيه الملايين.

وإذا كان هذا هو رأي أحد كبار علماء الشيعة، فكيف يمكن أن نرد مسائل النزاع إلى كتاب الله، وهم يحتجون بنصوص يزعمون أنها من ذلك القرآن المستودع عند علي رضي الله عنه، والمكتوم عن الأمة؟!!

وهذه المقولة من كبير من كبار الروافض طعن في كتاب الله، وفي رسوله ﷺ، وفي علي رضي الله عنه، ذلك أنه يترتب على ذلك الرأي أن كتاب الله ناقص، وأن رسول الله ﷺ المأمور بالبلاغ الكامل لأمته قد كتم عن أمته قسمًا من الوحي الإلهي.

وهو طعن في علي رضي الله عنه بأن عنده علما كتمه عن الناس، وتكذيب له رضي الله عنه في نفيه ذلك نفيًا قاطعًا.

المحور التاسع:

هو موقف أكبر مرجع للشيعة في العصر الحاضر وهو الخوئي، والذي خصّ هذه المسألة بحديث طويل في كتابه «البيان»، وخلاصة رأيه في هذه الفرية ما يلي:

أن المشهور بين علماء الشيعة ومحققيهم، بل المتسالم عليه بينهم هو القول بعدم التحريف[1]، لكنه يعترف بوجود روايات التحريف في كتب الشيعة، بل يقطع بصحة بعضها فيقول: (إن كثرة الروايات تورث القطع بصدور بعضها عن المعصومين عليهم السلام، ولا أقل من الاطمئنان بذلك

---

(١) «البيان»: ص ٢٢٦.

وفيها ما روي بطريق معتبر)[١]!!

ثم يقسم روايات الشيعة في هذا الباب إلى أقسام:

أولًا: رواياتهم التي تقول بوجود مصحف لعلي غير المصحف الموجود وأنه مشتمل على أبعاض ليست موجودة في القرآن الذي بأيدينا، ويقول إن رواياتهم في هذا كثيرة[٢]، ويذكر أمثلة لذلك، ومما ذكره ما يروونه عن أبي جعفر أنه قال: (ما ادعى أحد من الناس أنه جمع القرآن كله كما أُنزل إلا كذاب، وما جمعه وحفظه كما نزله الله تعالى إلا علي بن أبي طالب والأئمة من بعده عليهم السلام)[٣].

وكان موقف مرجع الشيعة من هذا النوع من «أساطيرهم» هو: (الاعتراف بوجود هذا المصحف والتصريح بأنه مختلف عن القرآن الموجود في ترتيب السور، وفي اشتماله على زيادات ليست في القرآن الذي بين أيدينا)[٤]!! ولكنه يقول: (إنه لا دلالة في ذلك على أن هذه الزيادات كانت من القرآن وقد أُسقطت منه بالتحريف، بل الصحيح أن تلك الزيادات كانت تفسيرًا بعنوان التأويل وما يؤول إليه الكلام، أو بعنوان التنزيل من الله شرحًا للمراد)[٥].

ثانيًا: رواياتهم التي دلت على التحريف بعنوانه ـ كما يعبر ـ وبلغت عندهم ـ على حسب اعترافه ـ عشرين رواية، وذكر لذلك عدة أمثلة، منها ما عن الكافي والصدوق بإسنادهما عن علي بن سويد قال: كتبت إلى أبي الحسن موسى عليه السلام ـ وهو في الحبس ـ كتابًا إلى أن ذكر جوابه عليه السلام بتمامه

---

(١) «البيان»: ص ٢٢٢.

(٢) «البيان»: ص ٢٢٢.

(٣) «البيان»: ص ٢٢٣ عن «الكافي» للكليني بإسناده عن جابر الجعفي..

(٤)، (٥) «البيان»: ص ٢٢٣.

وفيه قوله عليه السلام: (أؤتمنوا على كتاب الله فحرَّفوه وبدَّلوه) ويجيب شيخ الشيعة عن أمثال هذه الأكاذيب بأن الأمة وعلى رأسهم الصحابة ـ رضوان الله عليهم ـ قد حملوا آيات القرآن على غير معانيها الحقيقية، ونص كلامه في هذا هو قوله: (فهي ظاهرة الدلالة على أن المراد بالتحريف حمل الآيات على غير معانيها.. ولولا هذا التحريف لم تزل حقوق العترة محفوظة، وحرمة النبي فيهم مرعية، ولما انتهى الأمر إلى ما انتهى إليه من اهتضام حقوقهم وإيذاء النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ فيهم)[1].

ثالثًا: رواياتهم التي دلت على أن بعض الآيات المنزلة من القرآن، قد ذكرت فيها أسماء الأئمة ـ عليهم السلام ـ وهي كثيرة كما يقول[2]، وذكر لها أمثلة من كتبهم.

ومما ذكره رواية العياشي بإسناده من الصادق عليه السلام: (لو قرئ القرآن كما أنزل لألفينا مُسَمِّين)[3].

وأجاب عن هذه الروايات بأنها من قبيل التفسير للقرآن المنزل من عند الله، وليست من القرآن نفسه، ثم قال: (وإذا لم يتم هذا الحمل فلا بد من طرح هذه الروايات)[4].

رابعا: رواياتهم التي دلت على التحريف في القرآن بالنقيصة فقط.. وجوابه عنها.. أنه لا بد من حملها على ما تقدم في معنى الزيادات في مصحف أمير المؤمنين عليه السلام، وإن لم يمكن الحمل في جملة منها فلا بد من طرحها، ثم

---

(١) «البيان»: ص ٢٢٩.

(٢) المصدر السابق: ص ٢٢٩.

(٣) المصدر السابق: ص ٢٣٠ عن «تفسير العياشي»، وقد مرت في هذا البحث: ص ١٩٧.

(٤) «البيان»: (ص ٢٣٠ ـ ٢٣١).

ذكر أن لهذه الروايات جوابًا آخر ذكره في مجلس بحثه، وضّن علينا بذكره واعتذر عن ذلك بالإطالة!

وقال بأن كثيرًا من هذه الروايات، بل أكثرها ضعيف السند، ثم نقل عن بعض علمائهم قوله: (إن نقصان الكتاب مما لا أصل له، وإلا لاشتهر وتواتر نظرًا إلى العادة في الحوادث العظيمة، وهذا منها لا بل أعظمها)[١].

خامسًا: أساطيرهم التي دلت على وقوع التحريف في القرآن بالزيادة والنقصان، وأن الأمة بعد النبي ﷺ غيّرت بعض الكلمات، وجعلت مكانها كلمات أخرى، وذكر لذلك أمثلة، ومما أورده عن العياشي عن هشام بن سالم قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰٓ ءَادَمَ وَنُوحًا وَءَالَ إِبْرَٰهِيمَ وَءَالَ عِمْرَٰنَ﴾ قال: هو آل إبراهيم وآل محمد على العالمين، فوضعوا اسمًا مكان اسم، أي أنهم غيروا فجعلوا مكان آل محمد آل عمران.

وكان جوابه عن ذلك ـ أنها مخالفة للكتاب والسنّة، ولإجماع المسلمين على عدم الزيادة في القرآن ولا حرفًا واحدًا حتى من القائلين بالتحريف[٢].

هذه المحاولة هي مجرد غطاء جميل لتحقيق هدف سيء، وهو ما نرفضه الرفض كله، لأنها مؤامرة الهدف منها المساس بكتاب الله بطرق خفية ماكرة، ولذا فإنه يكون لزامًا علينا أن نكشف هذه المؤامرة، وأن نبين تلك المنكرات في ذلك الجهد المزعوم، فأول ما ننكره هو ذلك الزعم بأن لعلي قرآنًا مشتملًا على زيادات ليست في كتاب الله، وتلك الدعوى الخطيرة التي فسر بها هذه الزيادات، وهي أنها تفسير نزل من عند الله سبحانه، هذه دعوى باطلة،

---

(١) «البيان»: ص ٢٣٣.

(٢) «البيان»: (ص ٢٣٢ ـ ٢٣٣).

ويترتب عليها آثار في قمة الخطورة، فإذا فقدت المعاني الإلهية للقرآن فما فائدة الألفاظ؟ وإذا تجرأ الصحابة على ردّ التفسير، فكيف يؤمنون على كتاب الله؟

وخلاصة الموضوع:

أولًا: يحتمل أن هذه الأسطورة نشأت عند الشيعة في القرن الثاني، والذي تولى كبرها بعض الغلاة (وقد مر ذكر بعض أسمائهم)، وكان من أسبابها خلو كتاب الله مما يثبت بدعهم في الإمامة، والصحابة وغيرهما.

ثانيًا: أكثر كتب الشيعة المعتمدة عندهم قد روت هذا الكفر، وجاءت معظم هذه الروايات صريحة في ذلك لا يمكن حملها على أنهم يقصدون تأويل الآية، أو بيان القراءات التي وردت فيها، بل جاءت تصرح بأن الآية هكذا والصحابة ـ بزعمهم ـ غيرت ذلك، مثل الألفاظ التالية: «هذه الآية مما غيروا وحروفوا..»[(١)]. يعنون الصحابة، وقولهم: «أنزل الله سبعة بأسمائهم فمحت قريش ستة وتركوا أبا لهب»[(٢)]، «كانت فيه أسماء رجال فأُلقِيتْ»[(٣)]، وقولهم: «هكذا والله نزل به جبرائيل على محمد، ولكنه فيما حُرِّف من كتاب الله»[(٤)]، وقولهم: «بلى والله إنه لمثبت فيها، وإن أول من غيَّر ذلك لابن أروى»[(٥)] ومثل ذلك كثير.

فمن يقُل من الشيعة: إن رواياتهم الواردة في كتبهم من جنس روايات

---

(١) «بحار الأنوار»: (٩٢/ ٥٥).

(٢) «رجال الكشي»: ص٢٩٠، «بحار الأنوار»: (٩٢/ ٥٤).

(٣) «تفسير العياشي»: (١/ ١٢)، «بحار الأنوار»: (٩٢/ ٥٥).

(٤) «بحار الأنوار»: (٩٢/ ٥٦).

(٥) «تفسير فرات»: ص ١٧٧، «بحار الأنوار»: (٩١/ ٥٦).

القراءات، ونسخ التلاوة فهو يتستر على هذا الكفر، ويساوي بين الحق والباطل.

ثالثًا: ادعى جمع من شيوخهم استفاضة هذه «الأساطير» وكثرتها في كتبهم المعتمدة، وهذا طعن في كتبهم لا في كتاب الله سبحانه، ولهذا حاول بعض عقلائهم الخروج بالمذهب من هذا «المأزق» الذي وقع فيه، أو التستر على هذه الفضيحة.. ولكن هذه الأسطورة كانت رواياتها تزيد ـ عبر القرون ـ رغم إنكار المنكرين، وتبنى إشاعتها طائفة من الزنادقة الذين اندسوا في الشيعة.. ولا ريب بأن من يقل بهذه الأسطورة، فليس من الإسلام في شيء، ولا علاقة له بكتاب الله ودينه، ولا برسول الإسلام وأهل بيته، بل له دين آخر غير دين الإسلام.

لكن هؤلاء القائلون بتغير القرآن، الناقلون لتلك الأساطير كالمجلسي في «بحار الأنوار»، والطبرسي في «فصل الخطاب» نراهم يستشهدون من كتاب الله، ويفتتحون كل باب من أبواب كتبهم بآيات من القرآن، كما يفعل المجلسي في بحاره، والطبرسي في «مستدرك الوسائل» وغيرهما، بل إن الطبرسي الذي كتب في فصل الخطاب ما كتب قد عقد في كتابه: «مستدرك الوسائل» بابًا بعنوان: «باب استحباب الوضوء لمس كتابة القرآن ونسخه، وعدم جواز مس المحدث والجنب كتابة القرآن»[1]، بل إن شيخ الشيعة المجلسي الذي قال ـ كما سلف ـ باستفاضة تلك الأساطير، وأنها لا تقصر عن أخبار الإمامة يقول مع ذلك: «بأن الذي بين الدفتين كلام الله تعالى على الحقيقة من غير زيادة ولا نقصان»[2].

(١) «مستدرك الوسائل»: (١/ ٤٣).

(٢) «بحار الأنوار»: (٩٢/ ٧٥).

ثم استشعر التناقض بين هذا القول وبين أساطيرهم في تحريف القرآن فقال: «فإن قال قائل: كيف يصحّ القول بأن الذي بين الدفتين هو كلام الله تعالى على الحقيقة من غير زيادة ولا نقصان، وأنتم تروون عن الأئمة عليهم السلام أنهم قرؤوا: «كنتم خير أئمة أخرجت للناس» أو «كذلك جعلناكم أئمة وسطًا» وقرؤوا: «يسألونك الأنفال» وهذا بخلاف ما في المصحف الذي في أيدي الناس؟ قيل له:.. إن الأخبار التي جاءت بذلك أخبار آحاد لا يُقطع على الله بصحتها، فلذلك وقفنا فيها، ولم نعدل عما في المصحف الظاهر على ما أمرنا به.. مع أنه لا ننكر أن تأتي القراءة على وجهين منزلتين أحدهما ما تضمنه المصحف، والثاني ما جاء به الخبر، كما يعترف مخالفونا به من نزول القرآن على وجوه شتى» ثم أشار إلى بعض القراءات[(١)].

فما دام هذه نهاية الذين أثاروا تلك العقائد الكفرية، فلماذا أثاروا تلك المفتريات وتناقلوها.. والجواب واضح من خلال ما سبق أن عرضناه، وهو إقناع قومهم وأتباعهم بصحة ما هم عليه من معتقدات، وأن آيات من القرآن قد حذفها الصحابة تشهد لمذهبهم، ولهذا لاحظنا أنهم أيضًا ادعوا نزول كتب إلهية غير القرآن، وفزعوا إلى التفسير الباطني؛ كل ذلك لإثبات شذوذهم.. فإذن تحولت تلك الدعاوى إلى مجرد محاولات للتخلص من الإلزامات الواردة عليهم بخلو كتاب الله مما يثبت عقائدهم، ولكن تلك الروايات كان لها آثارها على فرق الشيعة[(٢)]، بل على الاثني عشرية نفسها، فإن الأخباريين منهم يقدِّمون أخبارهم على كتاب الله[(٣)]، حتى أشيع بأن الاثني عشرية لهم مصحف خاص بهم.

---

(١) «بحار الأنوار»: (٩٢/ ٧٥).

(٢) كالدروز الذين اتخذوا لهم مصحفًا سموه: «مصحف المنفرد بذاته». (انظر: مصطفى الشكعة، إسلام بلا مذاهب، مقدمة الطبعة الخامسة، الخطيب: «عقيدة الدروز» ص١٣٨ ـ ١٨٤).

(٣) انظر: «أصول مذهب الشيعة»، (١/ ١١٦).

رابعًا: كما أن لديهم روايات تقول بالتحريف، فإن عندهم روايات أخرى تنفي هذا الباطل وتنكره مثل قول إمامهم: «واجتمعت الأمة قاطبة لا اختلاف بينهم في ذلك أن القرآن حق لا ريب فيه عند جميع فرقها، فهم في حالة الاحتجاج عليه مصيبون، وعلى تصديق ما أنزل الله مهتدون، لقول النبي ﷺ: «لا تجتمع أمتي على ضلالة»[١]، ومثل ما جاء عندهم في ثواب قراءة القرآن[٢]، وفضل حامل القرآن[٣]، ووجوب عرض أحاديثهم عليه[٤]، والتمسك به إلى قيام الساعة، وهذا يبطل أن يكون محرفًا أو مخفيًّا عند منتظرهم.

خامسًا: تباينت آراء مشايخ الشيعة المعاصرين في تبرير فشو هذه الأسطورة في كتبهم فمنهم من حاول أن يستر فضيحتهم بالإنكار، ومنهم من جاهر بهذا الكفر، ومنهم من جعله مذهبًا لبعض أصحابهم، وهكذا تباينت مذاهبهم لمحاولة ستر فضيحتهم، فلم يضروا إلا أنفسهم.

سادسًا: تبين لنا أن هذه الأسطورة حملت بذاتها باطلها، وتبين من عناصر تكوينها فسادها، وكان مجرد عرضها كافيًا في الرد عليها، ويكفي في بيان كذب الروافض.. أن علي بن أبي طالب الذي هو عند أكثرهم إله خالق، وعند بعضهم نبي ناطق، وعند سائرهم إمام معصوم وولي الأمر وملك، فبقي خمسة أعوام وتسعة أشهر خليفة مطاعًا ظاهر الأمر.. والقرآن يُقرأ في المساجد في كل مكان وهو يؤم الناس به، والمصاحف معه وبين يديه، فلو رأى فيه تبديلًا

---

(١) انظر: الشعراني: «تعاليق علمية على شرح الكافي للمازندراني»، (٢/ ٤١٤).

(٢) انظر: «أصول الكافي»: كتاب فضل القرآن: (٢/ ٦١١).

(٣) «أصول الكافي»: (٣/ ٦٠٣).

(٤) «أصول الكافي»: باب الرد إلى الكتاب والسنة: (١/ ٥٩).

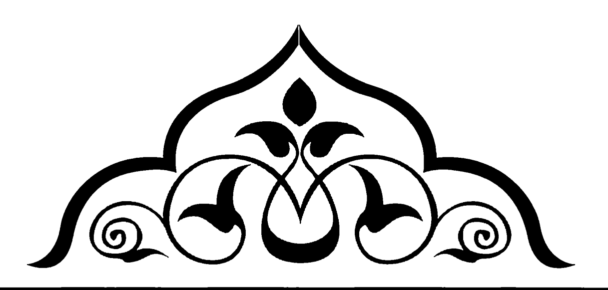
كما تقول الرافضة أكان يقرهم على ذلك؟ ثم أتى ابنه الحسن، وهو عندهم كأبيه فجرى على ذلك.

فكيف يسوغ لهؤلاء النَّوكى أن يقولوا إن في المصحف حرفًا زائدًا أو ناقصًا أو مبدلًا مع هذا؟!

ولقد كان جهاد من حرف القرآن وبدل الإسلام أوكد عليه من قتال أهل الشام الذين إنما خالفوه في رأي يسير رأوه ورأى خلافه فقط، فَلاحَ كذب الرافضة ببرهان لا محيد عنه. والحمد لله رب العالمين[1].

---

(١) «ابن حزم»: الفصل: (٢/ ٢١٦ ـ ٢١٧).



المبحث الثاني

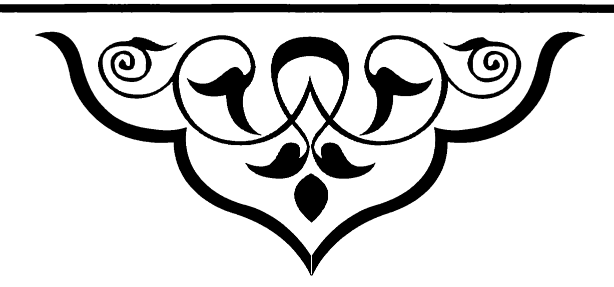
مصادر الشيعة في التلقي النبوي للقرآن الكريم (عرض ونقد)

ويشتمل على ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: نشأتها وتاريخ تدوينها.

المطلب الثاني: حال رجالها.

المطلب الثالث: حال متونها.



المطلب الأول

نشأتها وتاريخ تدوينها

قال ابن النديم: «إن أول كتاب ظهر للشيعة كتاب سليم بن قيس الهلالي»[1]، رواه عن أبان بن أبي عياش لم يروه غيره[2]، ولا ذكر له في مصادر أهل السنة مع تعظيم الشيعة لأمره، وقد يقال بأنه اسم لا مسمى له؛ إذ لو كان كما يقولون.. لكان شيئًا مذكورًا، وقد أقرُّوا بأن كتابه موضوع في آخر الدولة الأموية، كما مر.

ويبدو أن أوسع جمع لآثارهم ـ في العصور المتقدمة ـ هو ما قام به أبو جعفر القمي محمد بن الحسن بن فروخ الصفار القمي (المتوفى سنة ٢٩٠هـ) في كتابه: «بصائر الدرجات في علوم آل محمد وما خصهم الله به»، وهو مجموعة لأحاديثهم، وقد طبع سنة ١٢٨٥هـ[3]، وهذا الصفار اعتبره بروكلمان «المؤسس الحقيقي لفقه الإمامية في بلاد العجم»[4].

ويرى الدكتور محمد البلتاجي أنه «أول من دوّن فقه وآثار الإمامية الاثني عشرية»[5]، وفي كلام ابن النديم السالف ما ينفي دعوى الأولية، ويكاد شيخهم المجلسي ينقل الكتاب بحذافيره في موسوعته البحار، عبر أبوابه المختلفة، وقد امتلأ هذا الكتاب بالغلو، حيث فيه الطعن في كتاب الله سبحانه، والغلو في

---

(١) «الفهرست»: ص ٢١٩.

(٢) نفس الموضع من المصدر السابق، «روضات الجنات»: (٤/ ٦٧)، «رجال الحلي»: ص٨٣، «جامع الرواة»: (١/ ٣٧٤)، البروجردي: «البرهان»، ص ١٠٤ .

(٣) انظر: «الذريعة»: (٣/ ١٢٤).

(٤) «تاريخ الأدب العربي»: (٣/ ٣٣٧).

(٥) «مناهج التشريع الإسلامي»: (١/ ٢٠١).

الأئمة، وتكفير الصحابة.. إلخ، مما يؤكد أن معظم أخباره مفتراة على الأئمة.

وفي أوائل القرن الرابع الهجري جدد التأليف الكليني (المتوفى سنة ٣٢٨ أو٣٢٩هـ) في كتابه «الكافي» ثم تعاقب التأليف عندهم بعد ذلك.

لكن الكتب الرئيسة عندهم تنحصر في ثمانية يسمونها: «الجوامع الثمانية»[(١)]، ويقولون بأنه هي المصادر المهمة للأحاديث المروية من الأئمة[(٢)]، قال عالمهم المعاصر محمد صالح الحائري: «وأما صحاح الإمامية فهي ثمانية، أربعة منها للمحمدين الثلاثة الأوائل، وثلاثة بعدها للمحمدين الثلاثة الأواخر، وثامنها لحسين ـ المعاصر ـ النوري»[(٣)].

أول هذه المصادر وأصحها عندهم «الكافي»[(٤)] لمحمد بن يعقوب الكليني، ثم كتاب: «من لا يحضره الفقيه»[(٥)] لشيخهم المشهور عندهم

---

(١) «مفتاح الكتب الأربعة»: (١/ ٥).

(٢) «أعيان الشيعة»: (١/ ٢٨٨)، «مفتاح الكتب الأربعة»: (١/ ٥).

(٣) الحائري: منهاج عملي للتقريب (مقال نشر في مجلة رسالة الإسلام في القاهرة، كما نشر مع مقالات أخرى منتخبة من المجلة باسم «الوحدة الإسلامية» ص: ٢٣٣).

(٤) انظر في التعريف بالكافي: «الذريعة»: ١٧/ ٢٤٥، النوري: «مستدرك الوسائل»: (٣/ ٤٣٢)، مقدمة الكافي، الحر العاملي: «وسائل الشيعة»: (٢٠/ ٧١)، وقد أشارت هذه المصادر إلى أن هذا الكتاب أصح الكتب الأربعة المعتمدة عندهم، وأنه كتبه في فترة الغيبة الصغرى التي بواسطتها يجد طريقًا إلى تحقيق منقولاته..، مع أنه الكتاب الوحيد من بين الكتب الأربعة الذي ورد فيه أساطير الطعن في كتاب الله، وبلغت أحاديث الكافي كما يقول العاملي: ١٦٠٩٩ حديثًا (أعيان الشيعة: ١/ ٢٨٠) وقد طبع عدة طبعات، وشرحه عدد من شيوخهم، وقد رأيت من شروحه: «مرآة العقول» للمجلسي، وقد اعتنى بالحكم على أحاديث الكافي من ناحية الصحة والضعف.. وقد صحح روايات هي كفر بإجماع المسلمين كروايات تحريف القرآن، وهو أوسع الشروح التي رجعت إليها.
كما اطلعت أيضًا على شرح المازندراني للكافي المسمى «شرح جامع»، وكذلك وقفت على شرح ثالث، وهو «الشافي شرح أصول الكافي».

(٥) انظر في التعريف بهذا الكتاب: الخوانساري: «روضات الجنات»: (٦/ ٢٣٠ ـ ٢٣٧)، و(أعيان الشيعة): ١/ ٢٨٠، مقدمة «من لا يحضره الفقيه»، وقد اشتمل على ١٧٦ بابًا أولها باب الطهارة =

بالصدوق محمد بن بابويه القمي (المتوفى سنة ٣٨١هـ)، ثم «تهذيب الأحكام»[١]، و«الاستبصار»[٢]، كلاهما لشيخهم المعروف بـ«شيخ الطائفة» أبي جعفر محمد بن الحسن الطوسي (المتوفى سنة ٣٦٠هـ).

قال شيخهم الفيض الكاشاني (المتوفى سنة ١٠٩١هـ): «إن مدار الأحكام الشرعية اليوم على هذه الأصول الأربعة، وهي المشهود عليها بالصحة من مؤلفيها»[٣]. وقال أغا بزرك الطهراني ـ من مجتهديهم المعاصرين ـ وهي: «الكتب الأربعة والمجاميع الحديثية التي عليها استنباط الأحكام الشرعية حتى اليوم»[٤]، هذه هي المصادر الأربعة المتقدمة عندهم.

ثم ألف شيوخهم في القرن الحادي عشر وما بعده مجموعة من المدونات ارتضى المعاصرون منها أربعة سموها بالمجاميع الأربعة المتأخرة وهي: الوافي[٥] لشيخهم محمد بن مرتضى المعروف بملا محسن الفيض

= وآخرها باب النوادر، وبلغت أحاديثه (٩٠٤٤) وقد ذكر في مقدمة كتابه أنه ألفه بحذف الأسانيد لئلا تكثر طرقه، وأنه استخرجه من كتب مشهورة عندهم وعليها المعول، ولم يورد فيه إلا ما يؤمن بصحته.

(١) انظر في التعريف به: النوري الطبرسي: «مستدرك الوسائل»: (٤/ ٧١٩)، «الذريعة»: (٤/ ٥٠٤)، مقدمة (تهذيب الأحكام). وقد ألفه لمعالجة التناقض والاختلاف الواقع في رواياتهم، وبلغت أبوابه (٣٩٣) بابًا، أما عدد أحاديثه فسيأتي الحديث عنها.

(٢) ويقع الكتاب في ثلاثة أجزاء، جزآن منه في العبادات، والثالث في بقية أبواب الفقه، وبلغت أبوابه (٣٩٣) بابًا، وحصر المؤلف أحاديثه بـ(٥٥١١) وقال: حصرتها لئلا يقع زيادة أو نقصان، وقد جاء في «الذريعة» أن أحاديثه (٦٥٣١) وهو خلاف ما قاله المؤلف (انظر: «الذريعة»: (٢/ ١٤)، «أعيان الشيعة»: (١/ ٢٨٠)، حسن الخرسان، في تقديمه للاستبصار).

(٣) «الوافي»: (١/ ١١).

(٤) «الذريعة»: (٢/ ١٤).

(٥) ويقع في ٣ مجلدات كبار، وطبع في إيران، وبلغت أبوابه (٢٧٣) بابًا، وقال شيخهم محمد بحر العلوم ـ من المعاصرين ـ بأنه يحتوي على نحو خمسين ألف حديث (لؤلؤة البحرين «الهامش» ص١٢٢)، بينما يذكر محسن الأمين بأن مجموع ما في الكتب (٤٤٢٤٤) حديثًا (أعيان الشيعة: ١/ ٢٨٠).

الكاشاني (المتوفى سنة ١٠٩١هـ)، و«بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمة الأطهار»[١] لشيخهم محمد باقر المجلسي (المتوفى سنة ١١١٠ أو ١١١١هـ)، و«وسائل الشيعة[٢] إلى تحصيل مسائل الشريعة» تأليف شيخهم محمد بن الحسن الحر العاملي (المتوفى سنة ١١٠٤هـ)، و«مستدرك الوسائل»[٣] لحسين النوري الطبرسي (المتوفى سنة ١٣٢٠هـ).

وهناك كتب كثيرة عندهم قالوا: إنها في الاعتبار والاحتجاج كالكتب الأربعة، كما ذكر ذلك المجلسي في مقدمة..........

---

(١) قالوا بأنه أجمع كتاب في الحديث، جمعه مؤلفه من الكتب المعتمدة عندهم.
انظر في التعريف به: «الذريعة»: (٣/ ٢٧)، «أعيان الشيعة»: (١/ ٢٩٣).

(٢) هو أجمع كتاب لأحاديث الأحكام عندهم، جمع فيه مؤلفه رواياتهم عن الأئمة من كتبهم الأربعة التي عليها المدار في جميع الأعصار ـ كما يقولون ـ وزاد عليها روايات أخذها من كتب الأصحاب المعتبرة تزيد على ٧٠ كتابًا، كما ذكر صاحب «الذريعة»، ولكن ذكر الشيرازي في مقدمة «الوسائل» بأنها تزيد على ١٨٠، ولا نسبة بين القولين، وقد ذكر الحر العاملي أسماء الكتب التي نقل عنها فبلغت ـ كما حسبتها ـ أكثر من ثمانين كتابًا، وأشار إلى أنه رجع إلى كتب غيرها كثيرة، إلا أنه أخذ منها بواسطة من نقل عنها (طبع في ثلاثة مجلدات عدة مرات، ثم طبع أخيرًا بتصحيح وتعليق بعض شيوخهم في عشرين مجلدًا).
(الشيرازي: «مقدمة الوسائل»، «أعيان الشيعة»: (١/ ٢٩٢ ـ ٢٩٣)، «الذريعة»: (٤/ ٣٥٢ ـ ٣٥٣)، الحر العاملي: «وسائل الشيعة»: (١/ ٤ ـ ٨)، (٢٠/ ٣٦ ـ ٤٩)).

(٣) قال أغا بزرك الطهراني: «أصبح كتاب «المستدرك» كسائر المجاميع الحديثية المتأخرة في أنه يجب على المجتهدين الفحول أن يطَّلعوا عليها ويرجعوا إليها في استنباط الأحكام، وقد أذعن بذلك جل علمائنا المعاصرين» (الذريعة: ٢/ ١١٠ ـ ١١١)، ثم استشهد ببعض أقوال شيوخهم المعاصرين باعتماد المستدرك من مصادرهم الأساسية (الذريعة: ٢/ ١١١).
ولكن يبدو أن بعض شيوخهم لم يوافق على ذلك فنجد صاحب «أحسن الوديعة» ينتقد بشدة هذا الكتاب ويقول بأنه: «نقل منه عن الكتب الضعيفة الغير معتبرة... والأصول الغير ثابتة صحة نسخها، حيث إنها وجدت مختلفة النسخ أشد الاختلاف»، ثم قال بأن أخباره مقصورة على ما في «البحار»، وزعها على الأبواب المناسبة للوسائل، كما قابلته حرفًا بحرف (محمد مهدي الكاظمي: «أحسن الوديعة»، ص ٧٤).

........................بحاره[١]، والحر العاملي في الوسائل[٢]، وكما نجد ذلك في مقدمات تلك الكتب، ويبدو أن تخصيص ما سلف بالذكر، إما لأنها مجاميع كبيرة، أو قد يكون لمجرد محاكاة أهل السنة أو للدعاية المذهبية، ومما يوضح ذلك أنهم اعتبروا مثلًا من المجاميع الثمانية المتقدمة كتاب «الوافي»، وعدُّوه أصلًا مستقلًا، مع أنه عبارة عن جمع لأحاديث الكتب الأربعة المتقدمة (الكافي، والتهذيب، والاستبصار، ومن لا يحضره الفقيه) فكيف يُعد أصلًا خامسًا، ومستقلًا، وهو تكرار لأحاديث الكتب الأربعة؟!

وكذلك اعتبروا «الاستبصار» للطوسي مصدرًا مستقلًا من المصادر الأربعة المتقدمة، وهو لا يعدو أن يكون اختصارًا لكتاب «تهذيب الأحكام» للطوسي، كما صرح بذلك الطوسي في مقدمة «الاستبصار»[٣]، وكما يبدو واضحًا لمن أراد المقارنة بين الكتابين، فالدعاية المذهبية واضحة في صنيعهم هذا..

وتجد أن «بحار الأنوار» وضعه مؤلفه في خمسة وعشرين مجلدًا، ولما كبر المجلد الخامس والعشرين جعل شطرًا منه في مجلد آخر فصار المجموع (٢٦) مجلدًا[٤]، فقام المعاصرون وزادوا فيه كتبًا ليست من وضع المؤلف كجنة المأوى للنوري الطبرسي، وهداية الأخبار للمسترحمي، ومجلدات في

---

(١) انظر: جـ١ ص ٢٦، قال المجلسي بأن كتب الصدوق ما عدا خمسة فيها لا تقصر في الاشتهار عن الكتب الأربعة (نفس الموضع من المرجع السابق). وقال: «وكتاب بصائر الدرجات من الأصول المعتبرة التي روى عنها الكليني وغيره». (السابق: ١/ ٢٧)، وهكذا قال في عدد كبير من كتبهم.

(٢) انظر: «وسائل الشيعة»: جـ٢٠ (الخاتمة).

(٣) «الاستبصار»: (١/ ٢ ـ ٣).

(٤) انظر: «الذريعة»: (٣/ ٢٧).

الإجازات ليبلغوا به في طبعة جديدة مائة وعشرة مجلدات تبدأ من الصفر[١]. كَلَون من المظاهر الثقافية الشكلية، والدعاية المذهبية، وهم مغرمون بهذا الاتجاه الدعائي[٢].

أما موضوع هذه المدونات فإن التهذيب، والاستبصار، ومن لا يحضره الفقيه، ووسائل الشيعة، ومستدرك الوسائل كلها في الفقه، وكذلك الكافي، فإن المجلدين الأول والثاني في الأصول وسائر المجلدات الباقية في الفقه وهو مما يسمى «فروع الكافي».

ويلاحظ التشابه في جملة من مسائلهم الفقهية مع أهل السنة؛ مما يؤكد ما يقوله بعض أهل العلم من أخذها من أهل السنة[٣]، ولهم مفردات غريبة، ومسائل منكرة لا تخطر على البال تستحق أن يكتب فيها تأليف خاص، وقد جمع جزءًا منها شيخهم المرتضى في كتاب سماه «الانتصار»[٤]، وقد نقل ابن عقيل الحنبلي بعض هذه المسائل، وهو يتعجب منها، وقد سجلها ابن الجوزي

---

(١) حيث إن المجلد الأول يحمل رقم صفر!

(٢) وتجد أن مجموعة كبيرة منهم تُكَلَّف بالكتابة في موضع «ما»، ويصرف لها المرتبات من الحوزات العلمية، فإذا انتهى العمل نُسِبَ لواحد منهم أو لأحد شيوخهم كأنه هو الذي قام بهذا العمل الذي لا يقوم به إلا جمع من الناس، كما يلاحظ ذلك في كتاب «الغدير» وغيره، ولهم هوس في ادعاء السبق، حيث تجد في كتاب «الشيعة وفنون الإسلام» بأن للشيعة السبق في كل علم، مع أن الروافض لم يعرف عنهم شيء من هذا إلا ما أخذوه عن أهل السنة، ولهم مفردات تفضح أمرهم، وترى في «أعيان الشيعة» للعاملي احتسابه لكثير من أئمة أهل السنة من طائفته لمجرد ما يذكر في تراجمهم من وجود ميل للتشيع عندهم، وهو أمر لا يُدْخِلَهم في مسلك الروافض، إذ محبة أهل البيت الحقيقية هي في أهل السنة أكثر من الرافضة.

(٣) انظر: «منهاج السنة النبوية»: (٣/ ٢٤٦).

(٤) وقد وقفت عليه في طبعته الأخيرة (١٤٠٥هـ، دار الأضواء، بيروت) وقد طبع قبل ذلك ضمن الجوامع الفقهية بطهران سنة ١٢٦٧هـ ومستقلًا سنة ١٣١٥هـ، ويسمى: «مسائل الانفرادات في الفقه» (لؤلؤة البحرين ص ٣٢٠).

في «المنتظم»[١]، من خط ابن عقيل، كما أشار إليها في «الموضوعات» بقوله: «ولقد وضَعَت الرافضة كتابًا في الفقه وسموه «مذهب الإمامية»، وذكروا فيه ما يخرق إجماع المسلمين بلا دليل أصلًا»[٢].

أما بالنسبة للقسم الباقي من هذه المدونات وهي «أصول الكافي»، و«بحار الأنوار» فهي تتعلق بمسائل: التوحيد، والعدل، والإمامة.. وأكثر ما فيها يدور حول عقائدهم وآرائهم في الإمامة والأئمة الاثني عشر والنص عليهم، وصفاتهم، وأحوالهم، وزيارة قبوهم، والحديث عن أعدائهم، وعلى رأسهم صحابة رسول الله ﷺ، ونلحظ أن كل شيء ـ في الغالب ـ يدور في فلك الإمامة والأئمة.

والقارئ لهذه الأحاديث في هذه المدونات وغيرها من كتب الرواية عندهم، يجد أن هناك فرقًا واضحًا وكبيرًا بين الروايات التي ترد عن طريق أهل السنة ويطلق عليها الحديث، وبين الروايات التي ترد عن طريق الشيعة ويطلق عليها اللفظ نفسه، فكتب السنة الستة وغيرها إذا روت حديثًا فهو منسوب إلى النبي ﷺ وهي أحاديثه هو، أما كتب الحديث عند الشيعة فهي الأحاديث المنسوبة إلى من يدعون إمامتهم، وهم الاثنا عشر، وأكثر ما يروونه في الكافي، يقف عند جعفر الصادق، وقليل منها يعلو إلى أبيه محمد الباقر، وأقل من ذلك ما ينسب إلى أمير المؤمنين علي رضي الله عنه، ونادرًا ما يروى عن النبي ﷺ، ولذلك يسمون ما تتضمنه من روايات «سنة المعصومين»، ونص الدستور الإيراني في مادته الثانية على اعتمادها[٣].

---

(١) «المنتظم»: (٨/ ١٢٠).

(٢) «الموضوعات»: (١/ ٣٣٨).

(٣) «الدستور الإيراني»: ص ٢٠.

كما يلحظ أن مدوناتهم الأربع المتأخرة أُلفت في القرن الحادي عشر وما بعده، وآخرها ألفه النوري الطبرسي (المتوفى سنة ١٣٢٠هـ) وهو من معاصري الشيخ محمد عبده. وقد جمع فيه ثلاثة وعشرين ألف حديث عن الأئمة[1]، لم تعرف من قبل، فهي متأخرة عن عصور الأئمة بمئات السنين، فإذا كان هؤلاء قد جمعوا تلك الأحاديث عن طريق السند والرواية، فكيف يثق عاقل برواية لم تسجل طيلة أحد عشر قرنًا أو ثلاثة عشر قرنًا!! وإذا كانت مدونة في كتب فلم لم يعثر على هذه الكتب إلا في القرون المتأخرة[2]، ولم يجمع تلك الروايات متقدموهم، ولم تذكر تلك الكتب وتسجل في كتبهم القديمة؟! كيف لم يسجلها الكليني وهو بحضرة السفراء الأربعة سفراء المهدي المزعوم؟! وقد سماه «الكافي» لأنه كاف للشيعة، وقد عرضه على مهديهم ـ بواسطة السفراء ـ فقال: كاف لشيعتنا.

بل إن الطوسي ذكر بأنه جمع في كتابه «تهذيب الأحكام» جميع ما يتعلق

---

(١) «الذريعة»: (٢١/ ٧).

(٢) صرح بعض أصحاب هذه المدونات بأنه عثر على كتب لم تدون في كتبهم المعتمدة من قبل. يقول المجلسي: «اجتمع عندنا بحمد الله سوى الكتب الأربعة نحو مائتي كتاب، ولقد جمعتها في «بحار الأنوار»، (اعتقادات المجلسي ص ٢٤، مصطفى الشيبي: الفكر الشيعي ص٦١)، وذكر شيخهم الحر العاملي بأنه توفر عنده أكثر من ثمانين كتابًا عدا الكتب الأربعة، وقد جمع ذلك في وسائل الشيعة». (انظر: الوسائل جا، المقدمة، والذريعة: ٤/ ٣٥٢ ـ ٣٥٣).
أما شيخهم المعاصر النوري الطبرسي فهو أيضًا قد عثر على كتب لم تدون من قبل رغم أنه من المعاصرين، يقول أغا بزرك الطهراني: «والدافع لتأليفه عثور المؤلف على بعض الكتب المهمة التي لم تسجل في جوامع الشيعة من قبل» (الذريعة: ٢١/ ٧). وجعلوا هذه الأحاديث المكتشفة والتي جمعها مستدرك الوسائل مما لا يستغنى عنه، قال آيتهم الخراساني ـ كما ينقل صاحب الذريعة ـ : «بأن الحجة للمجتهد في عصرنا هذا لا تتم قبل الرجوع إلى المستدرك، والاطلاع على ما فيه من الأحاديث» (الذريعة ٢/ ١١١)، فهل يعني هذا أنه قبل تأليف المستدرك لا حجة عندهم في قول شيخهم؟! فانظر وتعجب.. وقد تستمر مسيرة الاكتشاف للكتب والروايات.

بالفقه من أحاديث أصحابهم وكتبهم وأصولهم، لم يتخلف عن ذلك إلا نادر قليل وشاذ يسير[(١)].

فهل هذه الكتب وضعت فيما بعد في أيام الدولة الصفوية، ونسبت لشيوخهم الأوائل؟

هذا ليس ببعيد.

بل إن كتبهم الأربعة الأولى لم تخل من دسٍّ وزيادة، وآية ذلك أن كتاب «تهذيب الأحكام للطوسي» بلغت أحاديثه (١٣٩٥٠) حديثا كما ذكر أغا بزرك الطهراني في الذريعة[(٢)]، ومحسن العاملي في «أعيان الشيعة»[(٣)]، وغيرهما من شيوخهم المعاصرين، في حين أن الشيخ الطوسي نفسه صرح في كتابه «عدة الأصول» بأن أحاديث التهذيب وأخباره تزيد على (٥٠٠٠)، ومعنى ذلك أنها لا تصل إلا إلى (٦٠٠٠) في أقصى الأحوال[(٤)].

فهل زيد عليها أكثر من الضعف في العصور المختلفة؟! الدليل المادي الملموس أمامنا يؤكد ذلك.

وأيضا تراهم اختلفوا هل كتاب الروضة ـ وهو أحد كتب الكافي التي تضم مجموعة من الأبواب، وكل باب يتضمن عددًا كبيرًا من الأحاديث ـ هل هو من تأليف الكليني، أم مزيد فيما بعد على كتابه الكافي[(٥)]، فكأن أمر الزيادة شيء طبيعي ووارد في كل حال.

بل الأمر أخطر من ذلك، فإن شيخهم الثقة عندهم حسين بن حيدر

---

(١) «الاستبصار»: (١/ ٢).

(٢) «الذريعة»: (٤/ ٥٠٤).

(٣) «أعيان الشيعة»: (١/ ٢٨٨).

(٤) انظر: «الإمام الصادق»: ص٤٨٥.

(٥) «روضات الجنات»: (٦/ ١٨٨ ـ ١٧٦).

الكركي العاملي (المتوفى سنة ١٠٧٦هـ) قال: إن كتاب الكافي خمسون كتابًا بالأسانيد التي فيه لكل حديث متصل بالأئمة[١]، بينما نرى شيخهم الطوسي (المتوفى سنة ٣٦٠هـ) يقول: «كتاب الكافي مشتمل على ثلاثين كتابًا، أخبرنا بجميع رواياته الشيخ..»[٢].

فهل زيد على الكافي للكليني فيما بين القرن الخامس، والحادي عشر عشرون كتابًا، مع أن كل كتاب يضم عشرات الأبواب، وكل باب يشمل مجموعة من أحاديثهم؟! لعل هذا أمر طبيعي، فمن كذب على رسول الله والصحابة والقرابة فمن باب أولى أن يكذب على شيوخه.

وشواهد هذا الباب كثيرة.

ولقد شهد أئمة السنة بأن الرافضة من أعظم الطوائف افتراء للكذب، وتكذيبًا للصدق[٣]، وحينما قال ابن المطهر الرافضي بأن لهم أحاديثهم التي رواها رجالهم الثقات، قال شيخ الإسلام: «من أين لكم أن الذين نقلوا هذه الأحاديث في الزمان القديم ثقات، وأنتم لم تدركوهم، ولم تعلموا أحوالهم ولا لكم كتب مصنفة تعتمدون عليها في أخبارهم التي يميز بها بين الثقة وغيره، ولا لكم أسانيد تعرفون رجالها»[٤].

ولكن هل أئمة الإسلام على علم بهذه المدونات؟

الحقيقة أنه لم يكن للأمة المسلمة مصادر في التلقي معروفة مشهورة غير

(١) المصدر السابق: ٦/ ١١٤.

(٢) «الفهرست»: ص١٦١.

(٣) «منهاج السنة»: (٤/ ٥١)، وراجع: «المنتقى مختصر منهاج السنة»: ص٢١ ـ ٢٣، «ميزان الاعتدال»: (١/ ٢٧ ـ ٢٨).

(٤) «منهاج السنة»: (٤/ ١١٠).

أمهات مصادر المسلمين من الصحاح والسنن والمسانيد.

والملحوظ أن أئمة الإسلام الذين لهم عناية بأمر الروافض كالأشعري، وابن حزم، وابن تيمية، لم يرد عنهم ـ في حدود تتبعي ـ ذكر لأسماء هذه المدونات، وبالأخص أخطر كتاب لهم وهو في «أصول الكافي»، رغم أن صاحبه قد توفي (سنة ٣٢٩هـ)، فهل مرد ذلك إلى أن تلك المدونات سرية التداول بينهم، أو لاحتقار علماء الإسلام لهم، فلم يلتفتوا إلى كتب الحديث عندهم؟ أو أن هذه الكتب صنفت في إبان الدولة الصفوية، ونسبت لشيوخهم الأوائل؟

قد جاء في «أصول الكافي» ما يفيد أن كتب الحديث عندهم كانت موضع التداول السري بينهم، ولهذا لم تكن متصلة السند بسبب ظروف التقية كما يدعون.

يقول نص الكافي: «إن مشايخنا رووا عن أبي جعفر وأبي عبد الله ـ عليهما السلام ـ وكانت التقية شديدة فكتموا كتبهم ولم ترو عنهم، فلما ماتوا صارت الكتب إلينا. (قال أحد أئمتهم): حدِّثوا بها فإنها حق»[(١)]، وتلحظ في بعض رواياتهم ـ مثلًا ـ الأمر بكتمان هذا النص وعدم إذاعته عند غير أهله[(٢)].

وفي عصر السيوطي قام أحد الروافض يدعو إلى الاحتجاج بالقرآن فقط دون السنة، وأُلف في الرد عليه كتابه «الاحتجاج بالسنة»، فلم لم يدع هذا

---

(١) «أصول الكافي»، كتاب فضل العلم، باب رواية الكتب والحديث: (١/ ٥٣).

(٢) كما في خبر «لوح فاطمة» المزعوم، وفي آخره قال إمامهم: «لو لم تسمع في دهرك إلا هذا الحديث لكفاك فَصُنْهُ إلا عن أهله» وهو نص يرويه أبو بصير عن جعفر الصادق. (انظر: «أصول الكافي»: (١/ ٥٢٧ ـ ٥٢٨)، الكاشاني: «الوافي»، المجلد الأول ج٢ ص٧٢، الطبرسي: «الاحتجاج»: (١/ ٨٤ ـ ٨٧)، ابن بابويه: «إكمال الدين»: ص٣٠١ ـ ٣٠٤، الطبرسي (وهو صاحب مجمع البيان): «أعلام الورى»: ص١٥٢ وما بعدها، الكراجكي: «الاستنصار»: ص١٨.

الرافضي إلى كتب أصحابه؟ قد يلتمس من هذا الصنيع أنه يتكتم عليها.. وعلى أية حال، لم يكن لكتبهم ذلك الذيوع والانتشار، إلا بعد ظهور الطباعة وتفشي أمر الرافضة.

ولعل أولى الإشارات لمصادر الشيعة الأربعة الأولى، جاءت في كتاب النواقض في الرد على الروافض، حيث ذكر بأنه من هفوات الروافض إنكارهم كتب الأحاديث الصحاح التي تلقتها الأمة بالقبول، وإيمانهم بمقابل ذلك بأربعة كتب جمع فيها كثير من الأكاذيب مع بعض الأحاديث وأقوال الأئمة[١]، كما سبق نقله.

وصاحب النواقض (مخدوم الشيرازي) من القرن العاشر، ولكن لا يعني هذا ظهور أمر هذه المدونات؛ لأن الشيرازي هذا عاش في وسط الرافضة، واضطر أن يتلقى تعليمه بينهم.. فعرف من أمورهم ـ كما يقول ـ ما يخفى على الكثير[٢].

أما مدى صحة ما في هذه المدونات في نظر هذه الطائفة، فهم في هذا فريقان: صنف يرى صحتها، ويقطع بثبوت كل حرف فيها عن الأئمة، وفريق يرى أن فيها الصحيح وغيره.. يبين ذلك شيخهم الممقاني فيقول: «إن كون مجموع ما بين دفتي كل واحد من الكتب الأربعة من حيث المجموع متواترًا مما لا يعتريه شك ولا شبهة، بل هي عند التأمل فوق حد التواتر، ولكن هل هي متواترة بالنسبة إلى خصوص كل حديث، وبعبارة أخرى هل كل حديث وكلمة بجميع حركاتها وسكناتها الإعرابية والبنائية، وبهذا الترتيب للكلمات والحروف على القطع أم لا؟ فالمعروف بين أصحابنا المجتهدين الثاني كما

---

(١) «النواقض»: ص ١٠٩، ١١٠ (مخطوط).

(٢) انظر: المصدر السابق: الورقة ٨٧، ١٥١، وانظر: ص (٢٠٩) من هذه الرسالة، هامش رقم (٢).

هو قضية عدّها أخبار آحاد، واعتبارهم صحة سندها أو ما يقوم مقام الصحة، وجل الإخبار على الأول كما يقتضيه قولهم بوجوب العمل بالعلم، وأنها قطعية الصدور»[١].

إذن الكتب الأربعة عند الإخباريين من الاثني عشرية أعظم من القرآن عند المسلمين.. ولهذا قبلوا رواياتها التي تتعرض لكتاب الله، وجعلوها هي الحاكمة على كتاب الله، وذلك هو الضلال العظيم، والكفر الصراح.

أما الأصوليون أو المجتهدون كما يسمون فإنهم يعتبرونها من قبيل الآحاد، وينظرون حين الحكم عليها إلى السند، ولذلك قال جعفر النجفي (ت١٢٢٧هـ) ـ شيخ الشيعة الإمامية، ورئيس المذهب ـ في زمنه[٢]، قال في كتابه «كشف الغطا» عن مؤلفي الكتب الأربعة: «والمحمدون الثلاثة كيف يعول في تحصيل العلم عليهم، وبعضهم يكذب رواية بعض.. ورواياتهم بعضها يضاد بعضًا.. ثم إن كتبهم قد اشتملت على أخبار يقطع بكذبها كأخبار التجسيم والتشبيه وقدم العالم، وثبوت المكان، والزمان»[٣].

ولكن أصحاب الكتب الأربعة نصوا في مقدماتهم بأنهم لا يذكرون إلا الصحيح، فيجيب صاحب كشف الغطا عن ذلك بقوله: «فلابد من تخصيص ما ذكر في المقدمات أو تأويله على ضرب من المجازات أو الحمل على العدول عما فات، حيث ذكروا في تضاعيف كتبهم خلاف ما ذكروه في أوائلها[٤]، أي أنهم عدلوا عن شرط الصحة الذي ذكروه في مقدمات كتبهم!!».

---

(١) «تنقيح المقال»: ١/ ١٨٣، (ط ١٣٤٩هـ).

(٢) «الشيعة في الميزان»: ص ٢٧٢ (الهامش).

(٣) «كشف الغطا»: ص ٤٠.

(٤) المصدر السابق: ص ٤٠.

وقد يقال: إن هذه الكتب الأربعة مأخوذة كما يقولون من أصول معروضة على الأئمة، وأصول الكافي كتب في عصر الغيبة الصغرى، وكان بالإمكان الوصول إلى حكم الإمام على أحاديثه، بل قالوا بأنه عرض على مهديهم فقال بأنه «كاف لشيعتنا»[١]، كما أن صاحب «من لا يحضره الفقيه» أدرك من الغيبة الصغرى نيفًا وعشرين سنة[٢]، فلم لم يعترض الأئمة على ما فيها من موضوعات؟ لم يجد صاحب «كشف الغطا» جوابًا على ذلك إلا الفزع إلى التقية التي هي متعلقهم إذا أعيتهم الحيل، فقال: «وأنه لا يجب على الأئمة المبادرة إليهم بالإنكار، ولا تمييز الخطأ من الصواب لمنع التقية المتفرعة على يوم السقيفة»[٣].

ومع ذلك فإن لسائل أن يقول: إذا كان الأصوليون من الشيعة قد سلكوا مسلك التصحيح والتضعيف من خلال دراسة الإسناد، فهل للشيعة بصر بالرجال ودراية بعلم الجرح والتعديل؟

والجواب على ذلك أنه: من خلال النظر في كتب الرجال عندهم، يتبين بأنه لم يكن لهم كتاب في أحوال الرجال، حتى ألف الكشي في المائة الرابعة كتابًا لهم في ذلك، جاء في غاية الاختصار، وليس فيه ما يغني في هذا الباب، وقد أورد فيه أخبارًا متعارضة في الجرح والتعديل[٤]، وليس في كتب رجالهم الموجودة إلا في حال بعض رواتهم[٥]، كما «أنه في كثير من الأسانيد قد وقع

---

(١) انظر: الخوانساري: «روضات الجنات»، (٦/ ص ١١٦) وانظر: «الشافي شرح أصول الكافي» (١/ ١).

(٢) الصدر: «الشيعة»: ص ١٢٥.

(٣) «كشف الغطا»: ص ٤٠.

(٤) انظر ـ مثلاً ـ: ترجمة زرارة بن أعين، وأبي بصير، وجابر الجعفي وغيرهم.

(٥) الشيرازي: «النواقض»: ص ١١٣ (مخطوط).

غلط واشتباه في أسامي الرجال وآبائهم أو كناهم، أو ألقابهم»[1].

وقد كان التأليف في أصول الحديث وعلومه معدومًا عندهم، حتى ظهر زين الدين العاملي[2]، الملقب عندهم بالشهيد الثاني (المقتول سنة ٩٦٥هـ)[3]، وهذا ما تعترف به كتب الشيعة نفسها.

قال شيخهم الحائري: «ومن المعلومات التي لا يشك فيها أحد أنه لم يصنف في دراية الحديث من علمائنا قبل الشهيد الثاني، وإنما هو من علوم العامة..»[4]، يعني أهل السنة.

ويرى صاحب «التحفة» أن سبب تأليفهم في ذلك هو ما لحظوه في رواياتهم من تناقض وتهافت، وأنهم قد استعانوا في وضع هذه الأصول بما كتبه أهل السنة[5]، غير أن لهم بعض المقاييس الخاصة بهم لم تسلم من ضلال كالعادة في كل ما انفردوا به عن المسلمين، فتجدهم مثلًا يوثقون من ادعى رؤية غائبهم المعدوم الذي لم يولد أصلًا[6]، ويعتبرون ذلك دلالة على كونه فوق العدالة، على حين لا تؤثر عندهم صحبة الرسول شيئًا في التزكية والتعديل، فهم بهذا يجعلون الكذب والضلال دليل العدالة، وعدوا برهان العدالة أمارة على الكذب فانظر وتعجب.. ويوثقون الكليني الذي أخرج أساطير «تحريف

---

(١) الممقاني: «تنقيح المقال»: (١/ ١٧٧).

(٢) «النواقض»: ص ١١١ ـ ١١٢.

(٣) انظر: القمي: «الكنى والألقاب»: (٢/ ٣٤٤).

(٤) «مقتبس الأثر»: (٣/ ٧٣)، وقال الحر العاملي في ترجمة شيخهم المذكور: وهو أول من صنف من الإمامية في دراية الحديث؛ لكنه نقل الاصطلاحات من كتب العامة، كما ذكره ولده وغيره (أمل الآمل: ١/ ٨٦).

(٥) التحفة الاثني عشرية: ص ١٠٥ (مخطوط).

(٦) كما تقوله طوائف من الشيعة، وكما ثبت ذلك عند ثقات المؤرخين وعلماء النسب.

القرآن» وأوسع لها في كتابه الكافي، ولذلك قال عنه الكاشاني في تفسيره الصافي[١]، والنوري الطبرسي في فصل الخطاب[٢]، ومحمود النجفي الطهراني في قوامع الفضول[٣]، بأنه كان يقول بتحريف القرآن، وقال أبو زهرة: فإن من هذا اعتقاده فليس من أهل القبلة[٤]، كما سبق.

ومع ذلك يقول ابن المطهر الحلي، بأنه من أوثق الناس في الحديث وأثبتهم[٥]، بينما يعدون القول بالقياس - والذي هو من مبادئ الفقه الإسلامي - قدح في الرجل عندهم تترك روايته من أجله[٦]، فانظر كيف يوثقون الكفار، ويردون روايات المسلمين.

ومن كان على غير مذهب الإمامية فروايته لا ترتقي للصحة - عندهم -، ولكن الإمامي مقبولة روايته، ولو كان مذمومًا على لسان الأئمة؛ بل صرح ابن المطهر الحلي بأن «الطّعن في دين الرجل لا يوجب الطعن في حديثه»[٧]، فإذا كانت هذه بعض مقاييسهم فما حال رجالهم؟

---

(١) انظر: «تفسير الصافي»: (١/ ٥٢)، ط: الأعلمي بيروت، وص: ١٤ ط: المكتبة الإسلامية طهران.

(٢) انظر: «فصل الخطاب»: ص ٣٠ وما بعدها (النسخة المطبوعة).

(٣) انظر: «قوامع الفضول»: ص ٢٩٨.

(٤) «الإمام الصادق»: ص ٤٤٠.

(٥) «رجال الحلي»: ص ٤٥.

(٦) المرجع السابق: ص ١٤٥.

(٧) المرجع السابق: ص ١٣٧.

المطلب الثاني

حال رجالها

إن مصنفي هذه المدونات لم يحصل لهم ملاقاة الأئمة، وما أخذوا أقوالهم إلا بواسطة رجال بينهم وبين الأئمة، فما حال هؤلاء الرجال الذين رووا كل ذلك الضلال عن جعفر وغيره؟

لقد شهد طائفة من أعلام السنّة، بأن الروافض من أكذب الناس في الحديث واتقوا الرواية عنهم ـ كما مر ـ لكن الاثني عشرية لا تقبل هذه الشهادات، فهي لا تقبل «روايات العامة» كما يقولون فضلًا عن الأخذ بجرحهم.

وقد استقرأ صاحب «التحفة الاثني عشرية» أحوال رجالهم في الكتب الأربعة من خلال ما تقوله عنهم كتب الشيعة نفسها[(١)]، كما فعل مثل ذلك صاحب «الصواقع المحرقة»[(٢)]، وقدم الألوسي رحمه الله في «كشف غياهب الجهالات» إلمامة موجزة بأحوالهم[(٣)]، كما صدر كتاب بعنوان: «رجال الشيعة» درس فيه مؤلفه مجموعة كبيرة من رجالهم من خلال مصادر الشيعة، وما قد يوجد في مصادر السنة، وهي خطوة تستحق الإشادة[(٤)].

وتبين من خلال ذلك أن رجال كتبهم في الغالب، ما بين كافر لا يؤمن

---

(١) «انظر: التحفة الاثني عشرية»: ص ٩٧، ١٠٧ وما بعدها (مخطوط)، و«مختصر التحفة»: ص ٦٩.

(٢) «الصواقع ـ بتقديم القاف على العين ـ المحرقة لإخوان الشياطين والزندقة»، تأليف نصير الدين محمد الشهير بخواجه نصر الله الهندي المكي، وقد قام الشيخ محمود الألوسي باختصار الكتاب باسم «مختصر الصواقع..» وانظر (ما أشرنا إليه في) مختصر الصواقع: ص ١١٢ (مخطوط).

(٣) «كشف غياهب الجهالات»: ص ١٠ (مخطوط).

(٤) وقد نشرته: دار الأرقام ـ الكويت عام ١٤٠٣هـ تأليف عبد الرحمن الزرعي.

بالله ولا بالأنبياء ولا بالبعث والمعاد، ومنهم من كان من النصارى ويعلن بذلك جهارًا وَيتَزيًّا بزيِّهم، ولم يَدَعْ صحبتهم، ومنهم من أعلن جعفر الصادق كذبهم، ونص على ذلك باعتراف كتب الشيعة، وقال: «يروون عنَّا الأكاذيب ويفترون علينا أهل البيت»[١]، إلى غير ذلك من أحوال رجالهم، وأنواع ضلالهم، وقد ذَكَرَت هذه المصنفات جملة من أسماء هؤلاء الرجال الذين ذهبوا لهذه المذاهب الملحدة[٢].

ولقد لخص الطوسي شيخ الطائفة، وصاحب كتابين[٣] من كتبهم الأربعة المعتمدة في الحديث، وصاحب كتابين أو ثلاثة من كتبهم الأربعة المعتمدة في الرجال[٤] لخص الطوسي أحوال رجالهم باعتراف مهمّ أجراه الله سبحانه على لسانه، حيث قال: «إن كثيرًا من مصنفي أصحابنا ينتحلون المذاهب الفاسدة ـ ومع هذا يقول: إن كتبهم معتمدة ـ»[٥]، فكأن المهم عندهم تشيع الرجل ولا يضر بعد ذلك انتحاله لأي مذهب فاسد، ولكنهم يردون روايات الزيدية. كما ردوا روايات زيد بن علي وهو من أهل البيت، كما فعل الطوسي في الاستبصار[٦]، مع أن الزيدية شيعة.

إذن المقصود عندهم هو الإمامي أو الغالي، ولهذا ارتضوا رجال الجارودية،

---

(١) انظر: «التحفة» ص ٩٧.

(٢) ولعل بعض أقسام «السنة» في الجامعات الإسلامية تقوم بدراسة متأنية وشاملة لأحوال هؤلاء الرجال الذين قام على رواياتهم مذهب الاثني عشرية لكشف حالهم، وبيان الحقيقة.

(٣) وهما: التهذيب والاستبصار.

(٤) وهي: «الفهرست» للطوسي، و«رجال الطوسي»، والكتاب الثالث وهو «رجال الكشي»، والذي قام بتهذيبه الطوسي، وقد فُقِدَ الأصل اليوم عند الشيعة فلا يوجد إلا «تهذيب الطوسي»، بالإضافة إلى «كتاب الرجال» للنجاشي.

(٥) «الفهرست»: ص ٢٤ ـ ٢٥.

(٦) انظر: «الاستبصار»: (١/ ٦٥ ـ ٦٦).

مع أنها من غلاة الزيدية، وممن لاتؤمن بإمامة أئمتهم المزعومة، ولكن ارتضوا مذهبها، لأنها تكفّر معظم صحابة رسول الله ﷺ، وترد مروياتهم فتشاركهم في عموم مذهبهم، ثم بعد ذلك لا يضر أن يكونوا من أصحاب المذاهب الفاسدة، والنحل الزائفة، كما يعبر شيخهم الطوسي.

بل قرر جملة من علماء الرجال عندهم، كابن الغضائري، وابن المطهر الحلي بأن القدح في دين الرجل لا يؤثر في صحة حديثه[١].

ولكن هناك جملة من رجالهم ورواة مذهبهم هم من الغلاة كما نص على ذلك شيوخ المذهب القدامى، فلم يكونوا يأخذون برواياتهم، ولكن هذا القدح في هؤلاء الرجال لم يرتضه الشيعة المتأخرون بحجة غريبة، وهي أن المذهب يتطور ويتغير، فأصبح ما يعتبر عند القدامى غلوًّا هو اليوم من ضرورات المذهب الشيعي، فصارت مقاييسهم في نقد مذهب الرجل تتغير من عصر لعصر، تبعًا لتغير المذهب وتطوره، قال الممقاني ـ أكبر شيوخهم في علم الرجال في هذا العصر ـ: «إن القدماء ـ يعني من الشيعة ـ كانوا يعدون ما نعده اليوم من ضروريات مذهب الشيعة غلوًّا وارتفاعًا، وكانوا يرمون بذلك أوثق الرجال كما لا يخفى على من أحاط خبرًا بكلماتهم»[٢].

وأمر آخر أخطر من هذا، وهو أنه قد جاءت روايات بأسانيد ثابتة وصحيحة لديهم تذم وتلعن مجموعة من الكذابين الذين قام الدين الشيعي على رواياتهم، وهي تذمهم بأعيانهم.. فلم يقبل شيوخ الشيعة الذم الوارد فيهم (لأنهم لو قبلوا ذلك لأصبحوا من أهل السنة وتخلوا عن شذوذهم)، وقد فزعوا إلى التقية لمواجهة هذا الذم، وهذا ليس له تفسير إلا رد قول الإمام من

---

(١) «رجال الحلي»: ص ١٣٧.

(٢) «تنقيح المقال»: (٣/ ٢٣)، وراجع ما ذكره محب الدين الخطيب في ذلك في حاشية «المنتقى»: ص ١٩٣.

وجه خفي، وإذا كان مُنكِر نص الإمام كافرًا في المذهب الشيعي، فهم خرجوا بهذا عن الدين رأسًا.

وقد اعترف محمد رضا المظفر ـ وهو من شيوخهم وآياتهم المعاصرين ـ اعترف بأن جُلَّ رواتهم قد ورد فيهم الذم من الأئمة، ونقلت ذلك كتب الشيعة نفسها، قال وهو يتحدث عما جاء في هشام بن سالم الجواليقي من ذم قال: «وجاءت فيه مطاعن، كما جاءت في غيره من أَجِلَّة أنصار أهل البيت وأصحابهم الثقات والجواب عنها عامة مفهوم»[١] (أي العلة المعروفة السائرة عندهم وهي التقيَّة)، ثم قال: «وكيف يصح في أمثال هؤلاء الأعاظم قدح! وهل قام دين الحق وظهر أمر أهل البيت إلا بصوارم حججهم»[٢].

لاحظ كيف يصنع التعصُّب بأهله، فهم يدافعون عن هؤلاء الذين جاء ذمهم عن أئمة أهل البيت، ويردون النصوص المروية عن علماء أهل البيت في الطعن فيهم والتحذير منهم، والتي تنقلها كتب الشيعة نفسها.. فكأنهم بهذا يُكذِّبون أهل البيت.. بل ويُصَدِّقون ما يقوله هؤلاء الأفاكون، حيث زعموا أن ذم الأئمة لهم جاء على سبيل التقية.. فهم لا يتبعون أهل البيت في أقوالهم التي تتفق مع نقل الأمة، بل يقتفون أثر أعدائهم ويأخذون بأقوالهم، ويفزعون إلى التقية في رد أقوال الأئمة.

وهناك مجموعة من رجالهم تميزوا بالإكثار من الرواية في كتبهم، وهم يحظون بتوثيق شيوخهم على الرغم من أنهم قد لعنوا أو كفروا أو كذبوا على ألسنة الأئمة، وباعتراف كتب الشيعة نفسها.

---

(١) محمد الحسين المظفر: «الإمام الصادق»: ص ١٧٨.

(٢) المرجع السابق: ص ١٧٨.

وفي ظني أن جميع ما ورد في هؤلاء الرجال الذين شاعت رواياتهم في كتب الاثني عشرية، جميع ما ورد فيهم من ذكر في كتب الشيعة، وما قد يوجد من ذلك في كتب السنة يسهم في إيضاح الرؤية، وكشف الكذب على أهل البيت، ويسقط الكثير من تلك الروايات السوداء التي أخذت بالشيعة بعيدًا عن جماعة المسلمين، ويكشف الأمر أمام عوام الشيعة وجهالهم، الذين لا يعرفون عن مذهبهم إلا أنه مأخوذ عن أهل البيت، كما خدعهم بذلك شيوخهم، وما علموا أن تلك الروايات جاءت بواسطة حثالة من الكذابين الذين تبرأ الأئمة منهن وكذبوهم، لكن عموم الشيعة في الغالب في غفلة عن المسائل الخطرة في مذهبهم وما يراد بهم.

ويأتي على رأس هؤلاء الذين تميَّزوا بكثرة الرواية عندهم جابر الجعفي، قال الحر العاملي: «روى سبعين ألف حديث عن الباقر عليه السلام وروى مائة وأربعين ألف حديث، والظاهر أنه ما روي بطريق المشافهة عن الأئمة عليهم السلام أكثر مما روى جابر»[١].

إذًا فجابر يأخذ المرتبة الأولى في الرواية من ناحية العدد، وإذا لحظنا أن مجموع أحاديث كتبهم الأربعة لم تبلغ سوى (٤٤٢٤٤)[٢]، أدركنا ضخامة ما رواه جابر الجعفي، وأن رواياته تأخذ النصيب الأكبر في المدونات الشيعية، فهو أحد أركان دينهم.

ولكن جاء في رجال الكشي ـ أصل كتب الرجال عندهم ـ عن زرارة بن أعين قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عند أحاديث جابر؟ فقال ما رأيته عن

---

(١) «وسائل الشيعة»: (٢٠/ ١٥١).

(٢) «أعيان الشيعة»: (١/ ٢٨٠).

أبي قط إلا مرة واحدة، وما دخل عليّ قط»[1]، فالإمام الصادق هنا يُكَذِّب ما يزعمه جابر من روايته عنه وعن أبيه.. فكيف إذًا يروي هذا العدد الضخم من الأحاديث عمن لم يلتق به، أو لم يلتق به إلا مرة واحدة، مع أنه صرح بالسماع والتحديث؟!

ولم يجد شيخهم الخوئي مخرجًا من هذه الرواية التي تُكذب جابرًا إلا أن يفزع إلى التقية، فيقول بأنه: «لابد من حمله إلى نحو من التورية»[2]، لأنه يرى أنه من ثقاتهم، حيث يقول: «الذي ينبغي أن يقال: إن الرجل لابد من عده من الثقات الأجلاء»[3].

واستشهد لذلك بتوثيق بعض شيوخهم له كابن قولويه وعلي بن إبراهيم والمفيد، ثم قال: ويقول الصادق في صحيحه زياد إنه كان يصدق علينا[4]، وقد جاء في جامع الرواة الإشارة إلى أن هذه الرواية التي يصفها الخوئي بالصحيحة، قد رويت عندهم بطريق مجهول[5]، وما أدري لم يُأَوِّل الرواية الأخرى ويأخذ بهذه الرواية بلا دليل؟!

كما أن المفيد الذي يعتبره الخوئي ممن وثّقه، كان ينشد أشعارًا كثيرة عنه يستدل بها على اختلاطه، كما أشار إلى ذلك النجاشي[6].

كما أن النجاشي قال عنه: «وكان في نفسه مُختلِطًا»[7]، وقال هاشم

---

(١) «رجال الكشي»: ص ١٩١.

(٢) «معجم رجال الحديث»: (٥/ ٢٥).

(٣) المرجع السابق: (٤/ ٢٥).

(٤) المرجع السابق: (٤/ ٢٥).

(٥) الأردبيلي: «جامع الرواة»: ١/ ١٤٤.

(٦) النجاشي: «الرجال»: ص١٠٠.

(٧) المرجع السابق: ص ١٠٠.

معروف: «إن جابر الجعفي من المتهمين عند أكثر المؤلفين في الرجال»[١]، وقال وهو يحكم على بعض رواياتهم: «في سند هذه الرواية صباح المزني، وجابر الجعفي وهما ضعيفان، وقد ورد في جابر قدح ومدح والأكثر على أنه كان مخلطًا»[٢].

كما أن النجاشي (ت٤٥٠هـ) وهو خبير رجالهم وصاحب أحد كتبهم الأربعة في الرجال ذكر أنه: «قلّ ما يورد عنه شيء في الحلال والحرام»[٣]، ولكن الخوئي يقول: «فإن الروايات عنه في الكتب الأربعة كثيرة في الحلال والحرام[٤].. فهذا قد يشير إلى شيء آخر، وهو أن الرجل بالإضافة إلى كذبه في نفسه، قد كثر الذين يكذبون عليه، وهذا ما صرح به النجاشي في رجاله حينما قال: «روى عنه جماعة غمز فيهم وضعفوا منهم عمرو بن شمر، ومفضل بن صالح..»[٥].

وقال هاشم معروف في ترجمة عمر بن شمر: «ضعفه المؤلفون في الرجال ونسبوا إليه أنه دس أحاديث في كتب جابر الجعفي»[٦]، و«أنه كان يضع الأحاديث في كتب جابر الجعفي وينسبها إليه»[٧]، فهذا جانب آخر يكشف كذب هذه الروايات الكثيرة المنتشرة في كتبهم عن جابر.

كما جاء في رواياتهم ما يثبت أن جابرًا أحد المجانين، وإن زعموا أنه

---

(١) «الموضوعات في الآثار والأخبار»: ص٣٣٤.
(٢) المصدر السابق: ص ١٨٤.
(٣) النجاشي: «الرجال»: ص ١٠٠.
(٤) الخوئي: «معجم رجال الحديث»: (٤/ ٢٦).
(٥) النجاشي: «الرجال»: ص ١٠٠.
(٦) «دراسات في الحديث»: ص ١٩٥.
(٧) هاشم معروف: «الموضوعات والآثار»: ص ٢٣٤.

افتعل ذلك خشية بطش الخليفة[١].. كما صورته رواياتهم بأنه واحد من أمهر السحرة والمشعوذين وإن لم تسمه بذلك[٢].

وإذا لاحظنا أن جابرًا قد شاركت رواياته في كثير من أركان الكفر في المذهب الشيعي، فهو الذي روى في الكافي أنه لم يجمع القرآن كله إلا الأئمة.. إلخ، وجاء في رواياتهم ما يشير إلى وجوب كتمان تلك التأويلات إلى غير ذلك مما أسهم به في تشييد الكفر والضلال، كما أن رواياته هي من أكبر الأدلة على كذبه وبهتانه، وقد شهد علماء السنة بأنه أحد الكذابين المفترين.

قال الإمام أبو حنيفة: «ما رأيت أحدًا أكذب من جابر الجعفي». وقال ابن حبان: «كان سبئيًّا من أصحاب عبد الله بن سبأ، وكان يقول: «إن عليًا عليه السلام يرجع إلى الدنيا». وقال جرير بن عبد الحميد: «لا أستحل أن أُحدث عن جابر الجعفي»، وقال: «هو كذَّاب يُؤمن بالرجعة». وقال زائدة: رافضي يشتم أصحاب رسول الله ﷺ[٣].

ومثل جابر الجعفي، زرارة بن أعين (ت١٥٠هـ)، وثقه شيوخهم كالطوسي[٤]، والنجاشي[٥]، وابن المطهر[٦]، وغيرهم[٧]، واعتبروه أحد الرجال الستة ـ من أصحاب أبي جعفر، وأبي عبد الله ـ الذين أجمعت العصابة على

---

(١) انظر ذلك في: «رجال الكشي»: ص ١٩٤ ـ ١٩٥.

(٢) انظر مخاريقه التي ينقلونها عنه في ذلك في «رجال الكشي»: ص ١٩٧.

(٣) انظر: العقيلي: «الضعفاء الكبير»: (١/ ١٩٦)، ابن حبان: «المجروحين»: (١/ ٢٠٨)، «ميزان الاعتدال»: (١/ ٣٧٩).

(٤) «الفهرست»: ص١٠٤، «رجال الطوسي»: ص ٢٠١، ٣٥٠.

(٥) «رجال النجاشي»: ص ١٣٢، ١٣٣.

(٦) «رجال الحلي»: ص ٧٦.

(٧) انظر: الحر العاملي: «وسائل الشيعة»: (٢٠/ ١٩٦)، الأردبيلي: «جامع الرواة»: (١/ ٣٢٤).

تصديقهم[١]، وله روايات كثيرة في كتب الشيعة، كما أن له إخوة وأبناء شاركوا في ذلك[٢] ولهذا قال الطوسي: «ولهم روايات كثيرة وأصول وتصانيف»[٣].

وذكر الخوئي مجموع رواياته في كتبهم الأربعة، فقال: «وقع بعنوان زرارة في إسناد كثير من الروايات تبلغ ألفين وأربعة وتسعين موردًا، فقد روى عن أبي جعفر عليه السلام، ورواياته عنه تبلغ ألفًا ومائتين وستة وثلاثين موردًا، وروى عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام ورواياته عنهما بهذا العنوان تبلغ اثنين وثمانين موردًا، وروى عن أبي عبد الله عليه السلام ورواياته عنه بهذا العنوان، وقد يعبر عنه بالصادق عليه السلام تبلغ أربعمائة وتسعة وأربعين موردًا، وروى عن أحدهما ـ عليهما السلام ـ ورواياته عنهما بهذا العنوان تبلغ ستة وخمسين موردًا..»[٤].

هذا ما يقولون، ولكن يقول سفيان الثوري بأن زارة: «ما رأى أبا جعفر»[٥]، ويقول سفيان بن عيينة ـ حينما قيل له: روى زرارة بن أعين عن أبي جعفر كتابًا ـ : «ما هو ما رأى أبا جعفر ولكنه كان يتتبع حديثه»[٦].

وقد جاء في ميزان الاعتدال أن زرارة نسب لجعفر الصادق علم أهل الجنة وأهل النار، وقال لابن السماك: إذا لقيته فاسأله هل أنا من أهل النار أم من أهل الجنة؟ ولما بلغ ذلك جعفرًا قال: أخبره أنه من أهل النار، فمن

(١) انظر: «معجم رجال الحديث»: (٧/ ٢١٩).
(٢) انظر: «الفهرست للطوسي»: ص ١٠٤.
(٣) المرجع السابق: ص ١٠٤.
(٤) الخوئي: «معجم رجال الحديث»: (٧/ ٢٤٧).
(٥) انظر: «لسان الميزان»: (٢/ ٤٧٤).
(٦) المرجع السابق: (٢/ ٤٧٤).

ادعى عليَّ علم هذا فهو من أهلها[١]، غير أن بعض آياتهم وشيوخهم في هذا العصر يقول: «لم نجد أثرًا مما نسبوه إلى كل من زرارة بن أعين، ومحمد بن مسلم، ومؤمن الطارق وأمثالهم، مع أنا قد استفرغنا الوسع والطاقة بالبحث عن ذلك وما هو إلا البغي والعدوان»[٢].

فكأنه يشير إلى أنه لا أصل لما يذكر عن زرارة من ذم، وأن ذلك من عدوان الخصوم، وأنه بحث عن ذلك في مصادره واستفرغ الوسع في التقصي فلم يجد له أي أثر.. فهل هذا حق؟ لابد من الرجوع لمصادرهم المعتمدة في الرجال لأجل التثبت من صحة هذه الدعوى، لاسيما وأن عقيدة التقية هي شبهة تمنع الباحث من التصديق، وأولى ما يرجع إليه في هذا الشأن كتب الرجال المعتمدة عندهم.. ففي الفهرست للطوسي يتبين أن زرارة من أسرة نصرانية، إذ إن جده «سنسن» كان راهبًا في بلاد الروم، وكان أبوه عبدًا روميًا لرجل من بني شيبان[٣].

ويبدو تأثير زرارة في مذهب الشيعة أشبه بتأثير ابن سبأ، بل قال أبو عبد الله: «ما أحدث أحد في الإسلام ما أحدث زرارة من البدع عليه لعنة الله»[٤]. وقال: «.. زرارة شر من اليهود والنصارى، ومن قال: إنّ مع الله ثالث ثلاثة»[٥]، ونقل الكشي أن أبا عبد الله لعنه ثلاثًا[٦]، وقال: «إن الله نكس قلب

---

(١) انظر: «ميزان الاعتدال»: (٢/ ٦٩ ـ ٧٠)، «لسان الميزان»: (٢/ ٤٧٣ ـ ٤٧٤).
(٢) الموسوي: «المراجعات»: ص ٣١٣.
(٣) الطوسي: «الفهرست»: ص ١٠٤، ابن النديم: «الفهرست» ص ٢٢٠، والذي جاء في فهرست ابن النديم أنه اسم جده سنبس لا سنسن كما في فهرست الطوسي.
(٤) «رجال الكشي»: ص ١٤٩.
(٥) المرجع السابق: ص ١٦٠.
(٦) السابق: ص ١٤٩ ـ ١٥٠.

زرارة..»[١]، وذكر روايات أخرى في ذمه.

ولذلك كان زرارة ـ كما ينقل الكشي ـ يقول: «وأما جعفر فإن في قلبي عليه لفتة»، وعلل لذلك راوي الخبر عن زرارة بقوله: «لأن أبا عبد الله أخرج مخازيه»[٢]، وقد بلغ تطاول زرارة على أبي عبد الله ـ كما في رجال الكشي ـ أن كذّبه في قوله[٣]، وأساء في القول له[٤]، وكان يتعمد الكذب، ويصر على نسبته إليه، ففي رجال الكشي .. عن محمد بن أبي عمير، قال: دخلت على أبي عبد الله عليه السلام فقال: كيف تركت زرارة؟ قلت: تركته لا يُصلي العصر حتى تغيب الشمس، فقال: فأنت رسولي إليه، فقل له: فليصل في مواقيت أصحابي فإني قد حَرَقَت. قال: فأبلغته ذلك فقال (يعني زرارة): أنا والله أعلم أنك لم تكذب عليه، ولكن أمرني بشيء فأكره أن أدعه[٥].

فهو يزعم أن جعفر الصادق هو الذي أمره إلا يصلي العصر حتى تغيب الشمس!! وجعفر بريء من هذا الافتراء.

فهذا هو زرارة كما تصفه كتب الشيعة نفسها، ومع ذلك يقول كبير شيوخهم في هذا العصر بأنه قد استفرغ الوسع والطاقة في البحث فلم يجد شيئًا في ذمه، فهل يخفى عليه ذلك أم أن في التقية متسعًا لأن يقول ما يشاء ولا أحد ينكر عليه؟!

---

(١) السابق: ص ١٦٠.

(٢) السابق: ص ١٤٤ ـ ١٤٥.

(٣) انظر: السابق: ص ١٥٨.

(٤) حتى قال: سألت أبا عبد الله عن التشهد ـ إلى أن قال ـ فلما خرجت ضرطت في لحيته وقلت لا يفلح أبدًا. السابق: ص ١٥٩.

(٥) «رجال الكشي»: ص ١٤٣، الحر العاملي: «وسائل الشيعة»: (٣/ ١١٣)، الخوئي: «معجم رجال الحديث»: (٧/ ٢٢٢).

وكيف يذهب شيوخ الشيعة إلى توثيق زرارة مع هذا التجريح، وهذا التكفير واللعن الذي صدر عن «المعصوم» في اعتقادهم.. والذي يتفق في روايته الكشي، وشيخ الطائفة الطوسي[1]؟

يجيب على ذلك شيخهم الحر العاملي، فيقول: «روي أحاديث في ذمه (أي زرارة)، ينبغي حملها على التقية، بل يتعين، وكذا ما ورد في حق أمثاله من أجلاء الإمامية»[2]، ويحتجون لذلك بما يروونه عن محمد بن عبد الله بن زرارة وابنيه الحسن والحسين عن عبد الله بن زرارة، قال: قال لي أبو عبد الله (جعفر الصادق): «اقرأ على والدك السلام وقل له: إنما أعيبك دفاعًا مني عنك، فإن الناس والعدو يسارعون إلى كل من قربناه وحمدنا مكانه، لإدخال الأذى فيمن نحبه ونقربه، فيذمونه لمحبتنا له، وقربه ودنوه منا، ويرون إدخال الأذى عليه وقتله..»[3].

يحتجون بهذا ولا يلتفتون إلى أن رواية الابن مجروحة، لأنه يدافع عن أبيه، ثم لو كان ذلك الذم تقية لم يصل إلى هذا الحد من اللعن والتكفير، ثم إن جعفرًا كان في عصره محل الإجلال والتكريم، فكيف يهان من يحبه ويقربه؟ وإذا كانت التقية من جعفر للدفاع عن زرارة فلماذا يفتري زرارة عليه بأنه أمره ألا يصلي العصر إلا بعد غروب الشمس ويكذّبه، ويسيء إليه، فهل في هذا تقية؟! ولذلك حاول شيخهم أن يتخلص من روايات ذم زرارة في كتبهم بحمل قسم منها على التقية[4].

والتخلص من القسم الآخر في الطعن في سنده.

---

(١) لأن «رجال الكشي» من تأليف الكشي، وتهذيب واختيارات الطوسي، والمتداول هو «اختيارات الطوسي»، لأن الأصل مفقود.

(٢) «وسائل الشيعة»: (٢٠/ ١٩٦).

(٣) «رجال الكشي»: ص ١٣٨، «وسائل الشيعة»: (٢٠/ ١٩٦)، «معجم رجال الحديث»: (٧/ ٢٤٥).

(٤) «معجم رجال الحديث»: (٧/ ٢٤٥).

وقد لحظت أن طعنه في بعض رجال تلك الروايات لا يستقيم مع ما جاء عنه في كتب الرجال عندهم فهو ـ مثلًا ـ قد ردّ روايات في ذم زرارة بحجة أن فيها جبرائيل بن أحمد هو ـ كما يقول ـ مجهول[١]، في حين أنه ليس بمجهول عندهم، لأنه كما يقول الأردبيلي: كان مقيمًا بـ (كشٍّ) كثير الرواية عن العلماء بالعراق وقم وخراسان[٢].

ثم إنه قام بالطعن في روايات الذم فقط، وأهمل النظر في روايات المدح، وهذا تحيز ظاهر.

ولكن شيوخهم يجرون هذا الحكم في كل رجل ذمه الأئمة وارتضى شيوخهم أخباره، مثل أحمد بن محمد المروزي[٣]، وإسماعيل بن جابر الجعفي[٤]، وبريد بن معاوية العجلي[٥]، وحريز بن عبد الله السجستاني[٦]، وغيرهم.

---

(١) «معجم رجال الحديث»: (٧/ ٢٤١).

(٢) «جامع الرواة»: (١/ ١٤٦).

(٣) قال الحر العاملي: روى الكشي وغيره فيه مدحًا وذمًا، ولعل وجه الذم يأتي في زرارة (أي حمل الذم على التقية). (وسائل الشيعة: ٢٠/ ١٢٧، انظر: رجال الكشي: ص ٥٥٩ ـ ٥٦٢، جامع الرواة: ١/ ٤٨ ـ ٤٩).

(٤) قال الحر العاملي: «وفيه ذم يسير ضعيف السند والدلالة، ويأتي وجهه في زرارة». (وسائل الشيعة: ٢٠/ ١٣٩، وانظر رجال الكشي: ص ١٩٩).

(٥) قال الحر العاملي: «وجه من وجوه أصحابنا، ثقة فقيه، وعدّه الكشي من أصحاب الإجماع (أي ممن أجمعت الشيعة على تصحيح رواياتهم) وفيه بعض الذم يأتي الوجه في مثله في زرارة». (وسائل الشيعة: ٢٠/ ١٤٥ ـ ١٤٦، وانظر: «رجال النجاشي»: ص ٨٧، «رجال الحلي»: ص ٢٦ ـ ٢٧، «جامع الرواة»: ١/ ١١٧ ـ ١١٩، «رجال الكشي»: ص ١٤٨ «وفيه قال أبو عبد الله: لعن الله بريدًا»).

(٦) قال الحر العاملي: «كوفى ثقة، وفيه مدح، وفيه ذم محمول على التقية لما يأتي في زرارة» (وسائل الشيعة: ٢٠/ ١٦٢، وانظر: رجال النجاشي: ص ١١١، رجال الطوسي: ص ١٨١، رجال الحلي: ص ٦٣، جامع الراواة ١/ ١٨٢ ـ ١٨٧).

ولا شك بأن أمر التقية في مثل هذه الحالات ليس بمؤكد، فكان أقل الأحوال أن يتوقف في هؤلاء، وإذا كان شيوخ الشيعة لم يقبلوا ما قيل في رواتهم من قبل أهل السنة، لأنهم خصوم ـ على حد زعمهم ـ فإنهم أيضًا لم يقبلوا ما ورد عن أئمتهم، وادّعوا أنه صدر منهم مجاملة ومصانعة لأهل السنة.. فضاعت الحقيقة حينئذ، وقام مذهب الشيعة على أهواء الشيوخ، والرواة الكذبة.

المطلب الثالث

حال متونها

إن من أبرز علامات الكذب هو التناقض والاختلاف، ويلاحظ في متون مصادر الشيعة ونصوصها ظاهرة الاختلاف والتضاد، ولقد تألم شيخهم محمد بن الحسن الطوسي «لما آلت إليه أحاديثهم من الاختلاف والتباين والمنافاة والتضاد حتى لا يكاد يتفق خبر إلا وبإزائه ما يضاده، ولا يسلم حديث إلا وفي مقابلته ما ينافيه...»، واعترف بأن هذا الاختلاف قد فاق ما عند أصحاب المذاهب الأخرى، وأن هذا كان من أعظم الطعون على مذهبهم، وأنه جعل بعض الشيعة يترك هذا المذهب لمّا انكشف له أمر هذا الاختلاف والتناقض[1].

وقام شيخهم الطوسي بمحاولة يائسة لتدارك هذا الاختلاف، وتوجيه هذا التناقض فلم يفلح؛ بل زاد الطين بلة، حيث علق كثيرًا من اختلاف الروايات على التقية بلا دليل سوى أن هذا الحديث أو ذاك يوافق أهل السنة.

والواقع أنه بصنيعه هذا قد كرس الفرقة، وأضاع على طائفته كثيرًا من سبل الهداية.. ومحاولته كانت في أحاديث الأحكام، أما باقي مسائل المذهب فلم يتعرض لها.

والدليل المادي على أن محاولته لم تنجح، هو كثرة اختلافهم، وقد اشتكى بعض شيوخهم من هذه الظاهرة، وهو الفيض الكاشاني صاحب الوافي أحد الكتب الثمانية المعتمدة، فقال عن اختلاف طائفته: «... تراهم يختلفون في المسألة الواحدة على عشرين قولًا أو ثلاثين قولًا أو أزيد؛ بل لو شئت أقول:

---

(١) «تهذيب الأحكام»: (١/ ٢ ـ ٣).

لم تبق مسألة فرعية لم يختلفوا فيها أو في بعض متعلقاتها»[١].

ومن الملاحظ أن اختلافهم هو اختلاف في الأحاديث أو النصوص، وليس اختلافًا في الاستنباط، ولا شك أن التناقض أمارة على بطلان المذهب، وكذب رواياته، وأن ذلك ليس من عند الله لقوله سبحانه: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا﴾ [النساء، آية: ٨٢].

وقد عزت بعض رواياتهم ظاهرة الاختلاف إلى كثرة الكذب على الأئمة.. فهذا الفيض بن المختار يشكو لأبي عبد الله ـ كما تقول رواياتهم ـ كثرة اختلافهم ويقول: «ما هذا الاختلاف الذي بين شيعتكم.. إني لأجلس في حلقهم بالكوفة فأكاد أن أشك في اختلافهم في حديثهم. فقال أبو عبد الله: هو ما ذكرت يا فيض إن الناس أولعوا بالكذب علينا.. وإني أحدث أحدهم بالحديث فلا يخرج من عندي حتى يتأوله على غير تأويله، وذلك أنهم لا يطلبون بحديثنا وبحبنا ما عند الله، وإنما يطلبون الدنيا، وكل يحب أن يدعى رأسًا»[٢].

وقد كثرت شكاوى الأئمة من كثرة الكذابين عليهم[٣]، وقد حف بهم ولا

(١) «الوافي»، المقدمة: ص٩.

(٢) «رجال الكشي» (ص ١٣٥ ـ ١٣٦)، «بحار الأنوار» (٢/ ٢٤٦).

(٣) تروي كتب الشيعة عن جعفر الصادق قال: «إن لكل رجل منا، رجلاً يكذب عليه، وقال: إن المغيرة بن سعيد دس في كتب أصحاب أبي أحاديث لم يحدث بها، فاتقوا الله ولا تقبلوا علينا ما خالف قول ربنا وسنة نبينا». وقد اعترف المغيرة بن سعيد كما تروي كتب الشيعة بذلك حيث قال: «دسست في أخباركم أخبارًا كثيرة تقرب من مائة ألف حديث».

وعن الصادق قال: «إنا أهل بيت صادقون لا نخلو من كذاب يكذب علينا فيسقط صدقنا بكذبه». وعن أنس أنه قال: «وافيت العراق فوجدت قطعة من أصحاب أبي جعفر وأبي عبد الله ـ عليهما السلام ـ متوافرين فسمعت منهم وأخذت كتبهم وعرضتها من بعد على أبي الحسن الرضا فأنكر منها أحاديث كثيرة.. وقال: إن أبا الخطاب كذب على أبي عبد الله، لعن الله أبا =

سيما جعفر الصادق مجموعة من المتآمرين والمتكسبين والمحتالين.. وكانوا يستقبلون بعض الوفود القادمة من أصقاع العالم الإسلامي، ويأكلون أموالهم باسم الأئمة، ويقدمون لهم تواقيع مزورة باستلامهم، ويحدثون عنهم بما لم يقولوا[(١)].

وإذا كذَّب الأئمة أقوالهم قالوا: إن هذا التكذيب منهم تقية[(٢)].

واستمع إلى شريك بن عبد الله القاضي (ت١٧٧ ـ ١٧٨هـ) يصف الأقوام الذين التصقوا بجعفر وادّعوا الرواية عنه ـ كما تنقل ذلك كتب الشيعة نفسها ـ «قال أبو عمرو الكشي: قال يحيى بن عبد الحميد الحمّاني في كتابه المؤلف في إثبات إمامة أمير المؤمنين ـ رضي الله عنه ـ: قلت لشريك: إن أقوامًا يزعمون أن جعفر بن محمد ضعيف الحديث، فقال : أخبرك القصة، كان جعفر بن محمد رجلًا صالحًا مسلمًا ورعًا فاكتنفه قوم جهال يدخلون عليه، ويخرجون من عنده، ويقولون: حدثنا جعفر بن محمد، ويحدثون بأحاديث كلها منكرات كذب موضوعة على جعفر، ليستأكلوا الناس بذلك،

= الخطاب، وكذلك أصحاب أبي الخطاب يسدون من هذه الأحاديث إلى يومنا هذا في كتب أصحاب أبي عبد الله عليه السلام فلا تقبلوا علينا خلاف القرآن» (انظر النصوص السابقة في: تنقيح المقال: ١/ ١٧٤ ـ ١٧٥).

فإذا وضعت مع هذه النصوص شهادة أئمة السنة بكذب الروافض (انظر: المنتقى ص٢١ ـ ٢٣، ميزان الاعتدال: ١/ ٢٧ ـ ٢٨) تبين شيوع الكذب وكثرته عندهم، وإذا عرفت مدى بضاعتهم في علم الإسناد، والجرح والتعديل تحقق لك الخطر الكبير الذي يعيشه هؤلاء من خلال اعتمادهم في التلقي على ذلك المدونات.

(١) انظر: «التحفة الاثني عشرية»، الورقة (٩٢) (مخطوط).

(٢) انظر: «ميزان الاعتدال» ترجمة زرارة: ٢/ ٦٩ ـ ٧٠، وسيأتي عند الحديث عن حال رجالهم بأن شيوخ الشيعة يحملون الطعن والتكذيب الصادر من جعفر الصادق وغيره في حق معظم رواتهم بأنه تقية.

ويأخذوا منهم الدراهم، كانوا يأتون من ذلك بكل منكر، فسمعت العوام بذلك فمنهم من هلك ومنهم من أنكر»[١]، ويبدو أن الإنكار كان من طائفة من المتقدمين.. إذ إن المتأخرين ـ ولاسيما في العهد الصفوي وما بعده ـ قد أصبحت الأساطير الكثيرة التي تروى عن جعفر جزءًا من عقائدهم بلا نكير.

أما متون هذه الروايات، ومادتها فإن فيها ما يحكم المرء بوضعه بمجرد النظر في متنه، لمخالفته لأصول الإسلام وضروراته، وما علم بالتواتر، وما أجمع المسلمون عليه.. مع مخالفته لصريح العقل، وقد رأيت في رواياتهم ما يلغى هذا المبدأ، أعني مبدأ نقد المتن، لظهور القرائن التي تدل على ذلك، فقد جاء في بصائر الدرجات عن سفيان السمط قال: «قلت لأبي عبد الله عليه السلام: جعلت فداك؛ إن رجلًا يأتينا من قبلكم يعرف بالكذب، فيحدث بالحديث فنستبشعه، فقال أبو عبد الله عليه السلام: يقول لك: إني قلت لليل إنه نهار، وللنهار إنه ليل، قال: لا، قال: فإن قال لك هذا إني قلته فلا تكذب به، فإنك إنما تكذبني»[٢].

وجاء أيضًا: «إن حديثنا تشمئز منه القلوب فمن عرف فزيدوهم، ومن أنكر فذروهم»[٣].

وقد ذكر شيخهم المجلسي في الاتجاه (١١٦) حديثا في باب بعنوان «باب إن حديثهم عليهم السلام، صعب مستصعب، وإن كلامهم ذو وجوه كثيرة، وفضيلة التدبر في أخبارهم رضي الله عنهم، والتسليم لهم والنهي عن رد أخبارهم»[٤]،

(١) «رجال الكشي»: ص ٢٠٨ ـ ٢٠٩، «بحار الأنوار»: (٢٠/ ٣٠٢ ـ ٣٠٣).
(٢) «بحار الأنوار»: (٢/ ٢١١ ـ ٢١٢).
(٣) المرجع السابق: (٢/ ١٩٢).
(٤) انظر: المصدر السابق: ٢/ ١٨٢ ـ ٢١٢.

وإذا قارنت هذا بما يذهب إليه أهل السنة استبان بصورة أعظم ضلالهم، وبضدها تتميز الأشياء[١].

والغالب في نقد المتن عندهم، أنه يعمل به إذا كان الحديث يوافق أهل السنّة والذين يسمونهم بالعامة فيردّ الحديث حينئذ، لأن مخالفة العامة كما تقول رواياتهم فيها الرشاد، فيزدادون بهذا ضلالًا على ضلالهم.. مع أنه قد جاء عن بعض الأئمة وفي كتب الشيعة نفسها: «لا تقبلوا علينا خلاف كتاب

---

(١) قارن ذلك بما قاله أئمة السنة في هذا الباب، قال الربيع بن خثيم (المتوفى سنة ٦١ أو ٦٣هـ) والذي قال فيه ابن مسعود: «لو رآك رسول الله ﷺ لأحبك" (تقريب التهذيب: ١/ ٢٤٤) قال الربيع: "إن من الحديث حديثًا له ضوء كضوء النهار يعرف، وإن من الحديث حديثًا له ظلمة كظلمة الليل ننكره" (رواه الخطيب البغدادي في الكافية ص٦٠٥)، وقال أبو الحسن علي بن عروة المتوفى سنة ٨٣٧هـ، صاحب الكواكب الدراري في ١٢٠ مجلدًا. (انظر: السخاوي: «الضوء اللامع»: (٥/ ٢١٤ ـ ٢١٥)، قال ابن عروة: "القلب إذا كان تقيًا نظيفًا زاكيًا كان له تمييز بين الحق والباطل، والصدق والكذب، والهدى والضلال ولا سيما إذا كان قد حصل له إضاءة وذوق من النور النبوي، فإنه حينئذ تظهر له خبايا الأمور، ودسائس الأشياء، والصحيح من السقيم، ولو ركب على متن ألفاظ موضوعة على الرسول إسناد صحيح أو متن صحيح إسناد ضعيف لميز ذلك وعرفه. فإن ألفاظ الرسول لا تخفى على عاقل ذاقها" (القاسمي: «قواعد التحديث» ص ١٦٥، وقد نقل ذلك عن مخطوطة «الكواكب الدراري» لابن عروة).

وقد اعتنى أئمة الحديث بالمتن كما اعتنوا بالإسناد، ووضعوا علامات لمعرفة الحديث الموضوع بدون النظر إلى إسناده، وعامة علوم الحديث تعرضت لذلك، قال ابن دقيق العيد: وأهل الحديث كثيرًا ما يحكمون بالوضع باعتبار أمور ترجع إلى المروي وألفاظ الحديث. «الاقتراح: ص ٢٣١» كما ذكر ابن الصلاح بأنهم قد يعرفون كون الحديث موضوعًا بقرينة النص المروي، فقد وضعت أحاديث ـ كما يقول ـ طويلة تشهد لوضعها ركاكة ألفاظها ومعانيها «علوم الحديث» لابن الصلاح ص: ٨٩).

وقد كتب ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ كتابًا مستقلًا في هذا الشأن إجابة لسؤال يقول: "هل يمكن معرفة الحديث الموضوع بضابط من غير أن ينظر في سنده؟" فأورد رَحِمَهُ ٱللَّهُ قواعد عدة في هذا الشأن بلغت (٤٤) قاعدة ومثل لها بـ (٢٧٣) حديثًا وبيّن وجه وضعها من خلال نقد المتن فقط وذلك في كتابه "المنار المنيف".

ربنا»[١]، إلا أن هذا المبدأ لم يعمل به شيوخهم.. بل إن الأصل الذي أمر الأئمة بالرجوع إليه (وهو القرآن) قد كثرت أساطيرهم التي تتعرض له.

وهذه المصادر والدواوين التي اعتمدتها في التلقي هي ـ ومن خلال القراءة الطويلة فيها ـ قد استوعبت آراء فرق الشيعة من خلال القرون، ذلك أنه بالمقارنة بين ما في كتب الاثني عشرية، وبين آراء فرق الشيعة في كتب الفرق وغيرها؛ نجد أنه ما من رأي أو فكرة نادت بها طائفة من فرق الشيعية في حقب التاريخ المختلفة، إلا ونجد لها شاهدًا ودليلًا في كتب الاثني عشرية، حتى يكاد القارئ لذلك يحكم بأن ذلك التقسيم الكثير للشيعة، وذكر طوائفها المتعددة، قد أصبح اليوم لا داعي له؛ لأن هذه الطائفة الاثني عشرية قد استوعبت تلك الآراء والعقائد.

وهذه حقيقة مهمة وكبيرة، ولم تكن واضحة قديمًا كما هي اليوم بعد انتشار كتب الاثني عشرية.

وإن دراسة مقارنة لآراء تلك الفرق، وما جاء في كتب الاثني عشرية لهي دراسة جديدة مفيدة في كشف صلتهم بالفرق الغالية، وأن عقائدها لم تختف، بل مزجت في التشيع الاثني عشري الرافضي، ولنأخذ أمثلة على ما نقول لنرى كيف استقر مركب الاثني عشرية على الغلو.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: «وكذلك ـ أي في الحكم بالتكفير ـ من زعم أن القرآن نقص منه آيات وكتمت...»، ثم بيّن أن هذا مذهب القرامطة والباطنية[٢]، هذا القول الذي نسبه ابن تيمية للباطنية نجد في دواوين الشيعة الاثني عشرية ما يشهد له ويؤيده.

---

(١) انظر: «أصول الكافي»، باب الأخذ بالسنة وشواهد الكتاب: (١/ ٦٩ ـ ٧١)، وفيه مجموعة أحاديث في هذا المعنى.

(٢) «الصارم المسلول»: ص ٥٨٦.

وقد رأينا اشتمال الكتب الأساسية عند الاثني عشرية على أحاديث تقول بنقص القرآن. وزعم علماء الشيعة كالمفيد في «أوائل المقالات»، والمجلسي في «مرآة العقول»، والمازندراني في «شرحه للكافي» وغيرهم أن الأحاديث التي تقول بنقص القرآن وتحريفه متواترة من طرقهم.

وشهد عالمهم نعمة الله الجزائري، أنها بلغت أكثر من ألفي حديث، وأقر علماء الشيعة بأنه مذهب لكبار علمائهم كالكليني، وشيخه القمي، والطبرسي صاحب «الاحتجاج»، والمجلسي صاحب «البحار» وغيرهم كما مر بيانه وتفصيله. أفلا يحق لنا القول بأن آراء القرامطة قد تضمنتها كتب الاثني عشرية، وأصبح التقسيم بينهما اسميًّا لا حقيقيًّا في هذا؟ والغريب أن كتب الاثني عشرية التي تضمنت القول بنقص القرآن وتحريفه، كان منها ما هو قبل ابن تيمية بقرون مثل «الكافي» للكليني (ت ٣٢٩) وتفسير إبراهيم القمي شيخ الكليني وغيرهما، فهل كانت هذه الكتب سرية التداول بين الشيعة أو أن تلك الآراء الشاذة أُضيفت إليها فيما بعد؟ أو أن علماء السنّة لم يهتموا بالاطلاع على كتبهم لكذبهم؟!

ومثلًا «عقيدة البداء» (اعتبرها أصحاب الفرق من عقائد الغلاة)[١]، ونسبوها للمختارية[٢]، وهي من الغلاة، ومع ذلك فقد ورد في صحيحهم «الكافي» ستة عشر حديثا في البداء، وفي «البحار» في باب البداء، والنسخ أكثر من سبعين حديثًا، وصار البداء من عقائد الاثني عشرية، وإن حاول علماؤهم أن يلتمسوا مخرجًا له لينجوا من تكفير المسلمين لهم لقولهم

---

(١) انظر: الشهرستاني: «الملل والنحل»: (١/ ١٧٣).

(٢) المختارية: أتباع المختار بن أبي عبيد الثقفي، ومن مذهبه أنه يقول بالبداء على الله تعالى.. «الملل والنحل»: (١/ ١٤٧ ـ ١٤٨).

بهذه العقيدة الضالة.

وكذلك «عقيدة الرجعة» (اعتبروها من عقائد الغلاة)[١]، وقد ذكرت كتب الشيعة[٢] والسنّة[٣]، أنها من أصول عقائد ابن سبأ اليهودي، ومع ذلك فهي من أصول عقائد الإمامية.

ومسألة «تفضيل الأئمة على الأنبياء» هي مذهب غلاة الروافض كما قال ذلك الإمام عبد القاهر البغدادي[٤] (ت ٤٢٩هـ) والقاضي عياض[٥] (ت ٥٤٤هـ) وشيخ الإسلام ابن تيمية[٦] (ت ٧٢٨هـ)، ونقل شيخ الإسلام محمد بن عبدالوهاب (إجماع المسلمين على كفر من ذهب إلى هذا القول)[٧].

ومع ذلك فهي من عقائد الاثني عشرية، وفي كتب حديثهم، وقد عقدوا لها بابًا خاصًا[٨]، كما ألف شيوخهم في إثباتها مؤلفات مستقلة[٩].

---

(١) «الملل والنحل»: (١/ ١٧٣)، «هدي الساري مقدمة فتح الباري»: ص ٤٥٩.

(٢) «سعد القمي»: ص ٢٠ ـ ٢١، النوبختي: «فرق الشيعة»: ص ١٩.

(٣) البغدادي: «الفرق بين الفرق»: ص ٢٣٣ ـ ٢٣٤.

(٤) «أصول الدين»: ص ٢٩٨.

(٥) ورأى أن هذا من أسباب كفرهم فقال: (ونقطع بتكفير غلاة الرافضة في قولهم أن الأئمة أفضل من الأنبياء) «الشفاء»: ص ٢٩٠.

(٦) «منهاج السنّة»: (١/ ١٧٧) الطبعة الأولى.

(٧) «الرد على الرافضة»: ص ٢٩.

(٨) انظر: ص ٢٩٣ من هذا البحث.

(٩) مثال كتاب: «تفضيل علي عليه السلام على أولي العزم من الرسل» لشيخهم هاشم بن إسماعيل البحراني (ت ١١٠٧هـ)، و«تفضيل الأئمة عليهم السلام على الأنبياء عدا نبينا ﷺ» للمؤلف السابق ذكره، و«تفضيل أمير المؤمنين على من عدا خاتم النبيين» لشيخهم محمد باقر المجلسي (ت ١١١١هـ)، و«تفضيل أمير المؤمنين عليه السلام على غير النبي ﷺ..» لسيدهم محمد النقوي اللكهنوي (ت ١٢٨٤هـ) وغيرها. انظر: «الذريعة إلى تصانيف الشيعة»: (٤/ ٣٥٨ ـ ٣٦٠)، «لؤلؤة البحرين»: ص ٦٤، ويقول شيخهم نعمة الله الجزائري =

والأمثلة على قضية استيعاب مدونات الاثني عشرية لعقائد الفرق الغالية كثيرة وبسط هذا الموضوع يحتاج لبحث مستقل.

وقد رأيت بعض علماء الشيعة المعاصرين أشار إلى هذا الرأي فقال: (ولكن يجب أن نشير قبل أن نضع القلم، بأن ما مر بنا من أفكار الشيعة مما كان خاصًا بفرقة بعينها لم يلبث أن دخل كله في التشيع الاثني عشري، ودعم بالحجج العقلية وبالنصوص، والتشيع الحالي إنما هو زبدة الحركات الشيعية كلها من عمار[١] إلى حجر ابن عدي إلى المختار وكيسان إلى محمد ابن الحنفية وأبي هاشم إلى بيان بن سمعان، والغلاة الكوفيين إلى الغلاة من أنصار عبدالله بن الحارث إلى الزيديين والاسماعيليين، ثم الإمامية التي صارت اثنا عشرية، وقام بعملية المزج متكلمو الشيعة ومصنفوها)[٢].

إذن كتب الاثني عشرية الأساسية هي الوعاء الذي استوعب المقالات أو التهريفات الشيعية، حتى استقر بنيان التشيع الاثني عشري على الأصول العامة الغالية للتشيع.

من هنا رأى البعض أن (أصول مذهب الغلاة والمفوضة والباطنية من الإسماعيلية والإمامية الاثني عشرية مختلطة بعضها ببعض في كثير من المسائل، ولذلك قيل: الإمامية دهليز الباطنية)[٣].

= (ت ١١١٢هـ): (هذا مذهب أكثر متأخري الإمامية، وهو الصواب). انظر: «الأنوار النعمانية»: (١/ ٢٠ ـ ٢١)، وهذا المذهب هو الذي اعتمده شيخ الشيعة المعاصرين: الخميني. انظر: «الحكومة الإسلامية»: ص ٥٢.

(١) هذا بناء على اعتقاده أن عمارًا وبعض الصحابة كانوا نواة للتشيع، وهذا رأي قد أشرنا إلى فساده في مبحث نشأة الشيعة.

(٢) مصطفى الشيبي: «الصلة بين التصوف والتشيع»: ص ٢٣٥.

(٣) محمد بن الحسن الديلمي (من علماء القرن الثامن الهجري) «قواعد آل محمد»: ص ١١.

ولذا نجد أن النزعة السبئية التي تضفي صفات الإله على الأئمة، قد بدت واضحة من خلال أحاديث الاثني عشرية، فالأئمة يعلمون ما كان وما يكون ولا يخفى عليهم شيء، ولا يسهون ولا ينسون ولا يخطئون مطلقًا، إلى آخر قائمة الأوصاف التي يجعلونها للأئمة التي هي من خصائص الجبار جل علاه.

كما أن النزعة الباطنية واضحة في كتب الاثني عشرية في تأويلهم لآيات القرآن، وأركان الإسلام، ودعواهم نقص القرآن وغيرها، ومن يطالع بعض الكتب الإسماعيلية يرى وفاقًا في كثير من أحاديث الطائفتين حول العقيدة(١)، ويشير بعض علماء الاثني عشرية إلى وحدة الأصل في التلقي بين الإسماعيلية والاثني عشرية، فيقول: (وإذا لم يكن الفاطميون على المذهب الاثني عشري فإن هذا المذهب قد اشتد أزره ووجد منطلقًا في عهدهم، فقد عظم نفوذه ونشط دعاته.. ذلك أن الاثني عشرية والإسماعيلية ـ وإن اختلفوا من جهات ـ فإنهم يلتقون في هذه الشعائر، وبخاصة في تدريس علوم آل البيت والتفقه فيها وحمل الناس عليها)(٢)، ولهذا نجد بعض كتب الإسماعيلية من المراجع المعتبرة عند الاثني عشرية، ويرجع إليها كبار علمائهم العاصرين في بحوثهم(٣)، مثل كتاب «دعائم الإسلام» للقاضي النعمان بن محمد بن منصور بن حيان (ت ٣٦٣) وهو إسماعيلي، كما تؤكد ذلك بعض مصادر الشيعة الاثني عشرية نفسها(٤).

---

(١) من الأمثلة لذلك أنه يرد حديثهم: (من لم يؤمن برجعتنا فليس منا) في كتب الإسماعيلية. انظر: ص٩ من «مسائل مجموعة» ضمن كتاب «أربعة كتب إسماعيلية»، كما ورد في كتب الاثني عشرية.

(٢) محمد جواد مغنية: «الشيعة في الميزان»: ص ١٦٣.

(٣) مثل الخميني في كتابه «الحكومة الإسلامية». انظر: ص ٦٧.

(٤) قال الشيعي الاثنا عشري ابن شهراشوب (ت ٥٨٨هـ): (القاضي النعمان بن محمد ليس بإمامي) «معالم العلماء»: ص ١٣٩.

وقد جاء في دائرة المعارف عن انفتاح الاثني عشرية على الغلاة هذا القول: (على أن الحدود لم تقفل تماما أمام الغلاة، يدل على ذلك التقدير الذي دام طويلًا للكتاب الأكبر للإسماعيلية، وهو كتاب «دعائم الإسلام»[١].

وغير الإسماعيلية من سائر الفرق التي بقيت أو اندرست؛ دخلت أفكارها في مدونات الاثني عشرية.

وقد رأينا فيما سبق أن الطوسي قد ذكر أن معظم رجالهم في الحديث، من أصحاب المذاهب الفاسدة، ومع ذلك قال: إن كتبهم معتمدة، ولعل هذا من أسباب دخول أفكارهم إلى التشيع الاثني عشري.

ولذا ترى بعض شيوخ الاثني عشرية وآياتها، إذا تحدثوا عن طائفتهم ورجالها ودولها ـ نسبوا لها كل الفرق والدول والرجال المنتمين للتشيع، وإن كانوا من الإسماعيلية والباطنية أو من الزنادقة الدهرية أو من المجسمة الغلاة.

فهم إذا تحدثوا ـ مثلًا ـ عن دول الشيعة ذكروا الدولة الفاطمية في صدر دولهم مع أنها غير اثني عشرية[٢]، وإذا جاء ذكر رجالهم رأيت منهم كثيرًا من رؤوس الضلال والزندقة ممن تنسب إليهم فرق ليست من الاثني عشرية. ولكن هذه الطائفة تتبنى هذه الفرق ورجالها لأنها احتوت أفكارها وبدعها.

لهذا نرى ـ مثلًا ـ شيخ الشيعة محسن الأمين يقول عن الهشامية[٣] أتباع

---

(١) «دائرة المعارف الإسلامية»: (١٤/ ٧٢).

(٢) انظر: «الشيعة في الميزان» مبحث دول الشيعة: ص ١٢٧وما بعدها، وانظر: «أعيان الشيعة»: (١/ ٤٤، ٤٥)، وانظر: «دول الشيعة» لمحمد جواد مغنية.

(٣) وهذه الطائفة جمعت بين ضلالها في الإمامة ضلالة التشبيه والتجسيم حتى قال الإسفراييني: (أنهم أفصحوا في التشبيه بما هو كفر محض باتفاق المسلمين) «التبصير»: ص ٤٣ ـ ٤٤. وانظر: الأشعري: «مقالات الإسلاميين»: (١/ ١٠٦ ـ ١٠٧)، عبدالقاهر البغدادي: «الفرق بين الفرق»: جـ ٦٥.

هشام بن الحكم..، واليونسية أتباع يونس بن عبدالرحمن القمي[١]، والشيطانية أتباع محمد بن النعمان شيطان الطاق»[٢]، وغيرهم (أنهم عند الشيعة الإمامية كلهم ثقات صحيحو العقيدة، فكلهم إمامية واثنا عشرية)[٣].

ويلاحظ أنه من منطلق استيعاب الاثني عشرية لآراء الفرق الأخرى ـ وجدنا بعض علماء الشيعة الاثني عشرية، قد أضفى صفة الشرعية على بعض الغلاة الكفرة كالنصيرية[٤]، بل أصبحوا اليوم هم السند والمعين لهم ضد الشعب السوري المظلوم.

وهذا التطور العقدي عند الاثني عشرية يؤكده بعض علماء الشيعة

---

(١) وكان في الإمامة على مذهب القطعية الذين قطعوا بموت موسى بن جعفر، وكان مفرطًا في باب التشبيه. انظر: الأشعري: «مقالات الإسلاميين»: (١/ ١٠٦)، البغدادي: «الفرق بين الفرق»: ٧٠.

(٢) والشيعة تسميه مؤمن الطاق وله وطائفته ضلال شنيع في الإمامة، والقدر والتشبيه، وكان في الإمامة على مذهب القطعية، أي ليس باثني عشري. البغدادي: «الفرق بين الفرق»: ص ٧١، الشهرستاني، «الملل والنحل»: (١/ ١٨٦ ـ ١٨٧)، الإسفراييني: «التبصير»: ص ٤٣.

(٣) «أعيان الشيعة»: (١/ ٢١).

(٤) كتب أحد علماء الشيعة الاثني عشرية المعاصرين وهو المدعو حسن الشيرازي رسالة سماها: «العلويون شيعة أهل البيت» (والعلويون لقب للنصيرية) وذكر في رسالته هذه أنه التقى بالنصيريين في سوريا ولبنان وذلك بأمر من مرجعهم الديني «محمد الشيرازي» (أخي حسن)، وقال بأنه وجدهم كما يظن من شيعة أهل البيت الذين يتمتعون بصفاء الإخلاص وبراءة الالتزام بالحق وينتمون إلى علي بن أبي طالب بالولاية وبعضهم ينتمي إليه بالولاية والنسب.. وقال: إن العلويين والشيعة كلمتان مترادفتان مثل كلمتي الإمامية والجعفرية. حسن الشيرازي: «العلويون شيعة أهل البيت»: ص ٢ ـ ٣. هذا ولم ينكر على هذا الشيرازي أحد من علماء الاثني عشرية مع أنه قد عرف واشتهر عن النصيرية الكفر والزندقة. انظر: ابن تيمية: «الفتاوى»: (٣٥/ ١٤٥) وما بعدها، بل هم يكفرون في كتب الشيعة القديمة نفسها، انظر مثلًا: «البحار»: (٢٥/ ٢٨٥، ٢٨٦).

المعاصرين بصراحة وهو عبدالله الممقاني[١] ـ الذي يعدونه من كبار علمائهم المعاصرين في علم الرجال ـ يقول في معرض دفاعه عن المفضل بن عمرو الجعفي فيما رمي به من الغلو من قبل بعض علماء الشيعة القدماء: (إنا قد بينا غير مرة أن رمي القدماء الرجل بالغلو لا يعتمد عليه ولا يركن إليه، لوضوح كون القول بأدنى مراتب فضائلهم ـ يعني الأئمة ـ غلوًّا عند القدماء، وكون ما نعده اليوم من ضروريات مذهب التشيع غلوًّا عند هؤلاء، وكفاك في ذلك عد الصدوق نفي السهو عنهم غلوًّا مع أنه اليوم من ضروريات المذهب، وكذلك إثبات قدرتهم على العلم بما يأتي ـ أي علم الغيب ـ بتوسط جبرائيل والنبي غلوًّا عندهم ومن ضروريات المذهب اليوم)[٢]، فهذا الممقاني يعترف بالتطور العقدي عندهم، ويحكم بأن ما كان يعد غلوًّا في عرف الشيعة المتقدمين ـ مثل أن الأئمة يعلمون الغيب، ولا يسهون ـ هو اليوم من ضروريات مذهب التشيع.

ومن هذا المنطلق نرى شيخ الشيعة المعاصر محمد حسين آل كاشف الغطا، يحكم على جميع فرق الشيعة الموجودة اليوم بعدم الغلو ويزعم أن جميع الفرق الغالية قد بادت، ولا يوجد منها اليوم نافخ ضرمة[٣] [٤].

والواقع أن أسماء معظم تلك الفرق قد اختفت وبقيت آراؤها وأفكارها في كتب الاثني عشرية.

---

(١) عبدالله بن محمد الممقاني من كبار شيوخ الشيعة، ولد بالنجف سنة ١٢٩٠هـ. وتوفي بها سنة ١٣٥١هـ ومن كتبه: «تنقيح المقال في علم الرجال» في ثلاث مجلدات. «معجم المؤلفين»: (١١٦/٦).

(٢) «تنقيح المقال»: جـ٣ ص ٢٤٠.

(٣) انظر: «أصل الشيعة وأصولها»: ص ٣٨، «دعوة التقريب»: ص ٧٥.

(٤) وقال الدكتور سليمان دنيا ـ معلقًا على قول آل كاشف الغطا هذا ـ قال: (فما يكون الأغاخانية؟ أليسوا قائلين بالحلول؟! أوَ ليسوا مع قولهم بالحلول ملاحدة؟! أوَ ليسوا منتسبين إلى الشيعة؟ وأخيرًا أو ليسوا على رقعة الأرض اليوم؟): «بين السنّة والشيعة»: ص ٣٧.

وقد تنبَّه لهذه الحقيقة ـ وهي تطور معتقدهم نحو الغلو ـ الشيخ: ملا علي القاري[١]، وذلك حينما نقل قول الإمام النووي[٢]، وهو: إن (المذهب الصحيح المختار الذي قاله الأكثرون والمحققون أن الخوارج لا يكفرون كسائر أهل البدع)[٣]، فقال القاري معقبًا على ذلك (قلت: وهذا في غير حق الرافضة الخارجة في زماننا، فإنهم يعتقدون كفر أكثر الصحابة فضلًا عن سائر أهل السنّة والجماعة، فهم كفرة بالإجماع بلا نزاع)[٤].

ولعل هذه الظواهر هي التي دعت محب الدين الخطيب إلى أن يحكم بأن مدلول الدين عند الشيعة يتطور، ثم استدل على ذلك بقول الممقاني السالف الذكر، ثم قال: (هذا تقرير علمي في أكبر كتاب وأحدثه لهم في الجرح والتعديل، يعترفون فيه بأن مذهبهم الآن غير مذهبهم قديمًا، فما كان يعدونه قديمًا من الغلو وينبذونه وينبذون أهله بسبب ذلك، صار الآن ـ أي الغلو ـ من ضروريات المذهب، فمذهبهم اليوم غير مذهبهم قبل الصفويين ومذهبهم قبل الصفويين غير مذهبهم قبل ابن المطهر ومذهبهم قبل ابن المطهر، غير مذهبهم قبل آل بويه، ومذهبهم قبل آل بويه غير مذهبهم قبل شيطان الطاق، ومذهبهم قبل شيطان الطاق غير مذهبهم في حياة علي والحسن

---

(١) علي بن محمد سلطان الهروي المعروف بالقاري الحنفي، نزيل مكة، وأحد صدور العلم، ألف التآليف الكثيرة النافعة منها شرحه على المشكاة في مجلدات وهو أكبرها، وشرح الشفا، وشرح النخبة وغيرها توفي بمكة سنة ١٠١٤هـ. انظر: «خلاصة الأثر»: (٣/ ١٨٥، ١٨٦).

(٢) شيخ الإسلام محي الدين أبو زكريا يحيى بن شرف بن مزي الخزامي، النووي صنف التصانيف النافعة في الحديث والفقه وغيرهما كـ «شرح مسلم»، و«الروضة»، و«شرح المهذب» وغيرها. توفي سنة ٦٧٦هـ. السيوطي: «تذكرة الحفاظ»: ص ٥١٠.

(٣) انظر: شرح النووي على صحيح مسلم: (٢/ ٥٠).

(٤) «مرقاة المفاتيح»: (٩/ ١٣٧).

والحسين وعلي بن الحسين)[١].

ولم يدرك محب الدين الخطيب لوفاته رَحِمَهُ اللَّهُ أخطر تطور جرى في الاعتقاد الإمامي الاثني عشري، وهو القول بعموم ولاية الفقيه، والذي طبقته الخمينية لأول مرة في تاريخ الشيعة الإمامية الاثني عشرية، فنقلت التشيع من خلاله إلى دركات من الغلو والتطرف؛ لأن عقيدة ولاية الفقيه العامة عن المهدي، وتولي الفقيه جميع أعمال مهديهم المزعوم، يتضمن معتقدات خطيرة لا يعلمها كثير من المسلمين، ألا وهي نقل أعمال مهديهم الموهوم الخطرة إلى نائبه الولي الفقيه، ابتداء من القتل العام إلى هدم الحرمين وتغيير الشريعة ونشر الوثنية وغيرها من بروتوكولاتهم[٢]، وهو غلو تمت معارضته من بعض شيوخ الشيعة أنفسهم، فمنهم من عارض المبدأ، كشريعة مداري[٣]، ومحمد جواد مغنية[٤]، وغيرهما.

ولعل من أكبر العوامل لاستقرار هذا المذهب على الغلو، هو استيعاب مدونات الروافض لآراء تلك الفرق الشاذة، وقبولهم لروايات أصحاب تلك الفرق لأنهم «شيعة»، فهم مقبولون بغض النظر عن معتقدهم، فمع التشيع لا يضر انتحال أي نحلة!

ولهذا انبثق من الروافض كثير من الفرق الخارجة عن الإسلام[٥].

---

(١) هامش «المنتقى»: ص ١٩٣.

(٢) انظر: «بروتوكولات آيات قم» للباحث.

(٣) انظر: «الخميني بين الدين والدولة» (ص١٤٤) وما بعدها.

(٤) انظر: «الخميني والدولة الإسلامية» (ص٥٩).

(٥) فالنصيرية والإسماعيلية والباطنية من بابهم دخلوا. «المنتقى»: ص٩. وكذلك الشيخية والكشفية والبهائية من صميمهم خرجوا، هامش «المنتقى»: ص ٩. وأصبح التشيع مأوى لكل من أراد الكيد للإسلام والمسلمين.

هذا وقبل أن نرفع القلم عن هذا الموضوع نضيف حقيقة مهمة في هذا المجال، وهي أنه يوجد للاتجاه الشيعي المعتدل أثر في مدونات الروافض في أحاديث تثني على الصحابة وترفض التقية، وتوافق المسلمين في معتقدهم، لكن علماء الروافض رفضوا العمل بها، بحجة أنها وردت مورد التقية، في حين أنهم لا يملكون دليلًا يؤكدون به ذلك سوى أنها موافقة لجمهور المسلمين، وهذا دليل عليهم لا لهم.

وإننا نعتقد أنه بالإمكان استخلاص هذا الأثر الشيعي المعتدل من كتب الشيعة، ليكون شمعة ضوء تهدي المخلصين في البحث عن الحق.

لكن يبقى كتاب الله جل وعلا هو الذي يهدي للتي هي أقوم، وقد رجع طائفة منهم إلى الحق بفضل تدبر كتاب الله عزو جل ﴿فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّى هُدًى فَمَنِ ٱتَّبَعَ هُدَاىَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَىٰ﴾ [طه:١٢٣].

الخاتمة

١ ـ أهل السنة يعتقدون أن تلقي النبي ﷺ للقرآن الكريم كان بواسطة الوحي الإلهي عن طريق جبريل عليه السلام، وليس للنبي ﷺ في القرآن شيء سوى التبليغ.

٢ ـ الشيعة الأوائل الذين هم أتباع علي رضي الله عنه على الحقيقة، كان اعتقادهم في التلقي النبوي للقرآن الكريم كاعتقاد عموم المسلمين من الصحابة والتابعين ومن بعدهم، ومصادرهم في التلقي هي مصادر المسلمين نفسها.

٣ ـ بعد ظهور السبئية الرافضة، لم يظل التشيع بهذا النقاء والصفاء، بل تأثر بالمجوسية الفارسية وغيرها من الديانات الوثنية، فحمل معه عقائد أجنبية دخيلة لا صلة لها بالإسلام.

٤ ـ لم يقصر الرافضة نسبة الوحي إلى الأنبياء والرسل كعموم المسلمين، بل أضافوا إليهم أئمتهم؛ لاعتقادهم أن الأئمة كالنبوة بل أعلى درجة منها، وأن الوحي لم ينقطع بوفاة رسول الله ﷺ، وقد ترتب على هذا الاعتقاد:

- اعتقادهم أن قول أئمتهم كقول الله ورسوله ﷺ، والرادَّ عليهم كالراد على الله ورسوله ﷺ.

- اعتقادهم نزول كتب إلهية أوحي بها إلى أئمتهم، كمصحف علي، ومصحف فاطمة ـ رضي الله عنهما ـ.

- اعتقادهم إيداع بقية الوحي عند الأئمة، وأن الكتب والعلوم الإلهية كلها عند أئمتهم.

٥ ـ يعتقد الشيعة الرافضة أن الصحابة خانوا الأمانة في جمع القرآن، فزادوا فيه ونقصوا منه، وأنه لم يجمع القرآن الحق إلا علي رضي الله عنه وأئمتهم.

٦ ـ ترتب على هذا القول المفترى اعتقادهم تحريف القرآن الكريم، زاعمين أن الأخبار الواردة في تحريفه متواترة معنى، وتورث القطع بصدورها عن أئمتهم المعصومين.

٧ ـ ما سبق من افتراءات وأباطيل دونوها في مصادر أطلقوا عليها لقب «سنة المعصومين»، انفصلوا بها عن الأمة، وفارقوا بها الجماعة، جمعوا فيها من الروايات المنكرة ما لا يصدقه عقل مستقيم، ولا يقبله ذو دين قويم.

٨ ـ تبين بما لا يدع مجالًا للشك بأن هذه المصادر وما تتضمنه من روايات منكرة موضوعة مفتراة؛ لاعتمادها على رجال مطعون في دينهم وعدالتهم باعتراف كتب رجالهم، وأن هذه الطائفة من أعظم الطوائف افتراءً للكذب على الله ورسوله ﷺ، وعلى أئمتهم.

٩ ـ مما سبق يظهر للعيان أنه لا يمكن التقارب، ولا يتصور الحوار مع من هذه عقيدته في أصل الإسلام والملة كتاب الله تعالى الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه.

١٠ ـ إن السبيل الأوحد لتجتمع الأمة بجميع طوائفها على كلمة سواء هو الاجتماع على مصادر التلقي من الكتاب والسنّة وإجماع الأمة.

أهم المراجع

١ ـ «الآراء الصريحة لبناء قومية صحيحة»: محمود الملاح، ضمن مجموع السنة.

٢ ـ «أثر الإمامة في الفقه الجعفري»: علي أحمد السالوس، دار وهدان للطباعة، القاهرة، الأولى ١٤٠٢هـ.

٣ ـ «الاحتجاج»: أَحمد بن علي الطبرسي، تعليق محمد باقر الخرسان، دار النعمان، النجف، ١٣٨٦هـ.

٤ ـ «أحزاب المعارضة في الإسلام (الخوارج والشيعة)»: فلهوزن، ترجمة عبد الرحمن بدوي.

٥ ـ «أَصل الشيعة وأُصولها»: محمد حسين آل كاشف الغطاء (معاصر)، مؤسسة الأَعلمي للمطبوعات.

٦ ـ «أصول مذهب الشيعة»: ناصر بن عبد الله القفاري، دار الرضا، الرابعة ١٤٣١هـ.

٧ ـ «الأُصول من الكافي»: محمد بن يعقوب الكليني، تعليق: علي الغفاري، دار الكتب الإِسلامية، طهران، ١٣٨٨هـ.

٨ ـ «الاعتقادات»: ابن بابويه القمي الملقب بالصدوق، المطبعة الحيدرية، النجف، ١٣٨٩هـ.

٩ ـ «اعتقادات فرق المسلمين والمشركين»: محمد بن عمر الرازي، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ١٣٩٨هـ.

١٠ ـ «أَعيان الشيعة»: محسن الأَمين العاملي (معاصر)، مطبعة ابن زيدون، دمشق.

١١ ـ «الأنوار النعمانية»: نعمة الله الموسوي الجزائري، طبعة إيران.

١٢ ـ «بحار الأنوار»: محمد باقر المجلسي، دار الكتب الإسلامية، طهران، ١٣٨٧هـ، وطبعة كبماني.

١٣ ـ «البينات في الرد على أباطيل المراجعات»: محمود الزعبي، الأولى ١٤٠٦هـ.

١٤ ـ «تاريخ الطبري» (تاريخ الأمم والملوك): تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار سويد، بيروت.

١٥ ـ «تاريخ المذاهب الإسلامية»: محمد أبو زهرة، دار الفكر العربي، القاهرة.

١٦ ـ «تحرير الوسيلة»: روح الله الخميني.

١٧ ـ «التحفة الاثني عشرية»: شاه عبدالعزيز الدهلوي، مكتبة الأوقاف، بغداد، رقم (٥٠٣٥).

١٨ ـ «التسعينية»: أحمد بن تيمية، ضمن المجلد الخامس من مجموع فتاوى ورسائل ابن تيمية، مطبعة كردستان ١٣٢٩هـ.

١٩ ـ «التعليقات على شرح الدوّاني للعقائد العضدية»: جمال الدين الأفغاني، (ضمن الأعمال الكاملة لجمال الدين الأفغاني) دراسة وتحقيق: محمد عمارة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، الأولى، ١٩٧٩م.

٢٠ ـ «تفسير الصافي»: الفيض الكاشاني، تصحيح حسين الأعلمي، مؤسسة الأعلمي، بيروت.

٢١ ـ «تقدير الإمامية للصحابة وموقفهم من الغلاة»: طالب الحسيني الرفاعي، مطابع الدجوي، القاهرة.

٢٢ ـ «تنقيح المقال»: عبدالله الممقاني، المطبعة المرتضوية، النجف، ١٣٤٨هـ.

٢٣ ـ «تهذيب الأحكام»: أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي، تحقيق: حسن الخرسان، دار الكتب الإسلامية، طهران ط.الثالثة، ١٣٩٠هـ.

٢٤ ـ «جامع الأخبار»: ابن بابويه القمي، إيران ١٣٥٤هـ.

٢٥ ـ «جامع الرواة»: محمد بن علي الأردبيلي، مكتبة المحمدي، إيران، ١٣٣١هـ.

٢٦ ـ «الحركات الباطنية في الإسلام»: مصطفى غالب (إسماعيلي معاصر)، دار الكاتب العربي، بيروت.

٢٧ ـ «الحكومة الإسلامية»: روح الله الخميني، وزارة الإرشاد بجمهورية إيران.

٢٨ ـ «الخصال»: أبو جعفر محمد بن علي بن بابويه القمي، تعليق وتصحيح: علي أكبر الغفاري، دار التعارف، ١٣٨٩هـ.

٢٩ ـ «خطاب الخميني حول.. مسألة المهدي المنتظر»: مركز الإعلام العالمي للثورة.. في إيران.

٣٠ ـ «دائرة المعارف الشيعية»: حسن الأمين، دار التعارف للمطبوعات، بيروت، ١٣٩٣هـ.

٣١ ـ «الذريعة إلى تصانيف الشيعة»: محمد حسن أغابزرك الطهراني، مطبعة الغزي، النجف، ١٣٩٦هـ.

٣٢ ـ «الرجال»: أبو جعفر أحمد البرقي، طهران، ١٣٤٢هـ.

٣٣ ـ «الرجال»: الحسن بن علي بن داود الحلي، طهران، ١٣٨٣هـ.

٣٤ ـ «رجال الكشي» (اختيار معرفة الرجال): الاختيار لمحمد بن الحسن الطوسي، والأصل لمحمد بن عمر الكشي، تصحيح وتعليق: حسن المصطفوي، طهران.

٣٥ ـ «السيادة العربية والشيعة والإسرائيليات»: فان فلوتن، ترجمه عن الفرنسية وعلق عليه: حسن إبراهيم، وحسن محمد زكي إبراهيم، مكتبة النهضة المصرية ١٩٦٥م.

٣٦ ـ «السيوف المشرقة في مختصر الصواقع المحرقة»: محمد خواجه نصر الله الهندي، اختصره: محمود الأَلوسي، مكتبة المتحف العراقي، رقم (٨٦٢٩).

٣٧ ـ «شرح جامع» على «الكافي الأصول والروضة»: محمد صالح المازندراني، المكتبة الإسلامية، طهران.

٣٨ ـ «الشيعة في الميزان»: محمد جواد مغنية (معاصر)، دار التعارف للمطبوعات.

٣٩ ـ «الصلة بين التصوف والتشيع»: مصطفى كامل الشيبي، دار المعارف، القاهرة، الثانية، ١٩٦٩م.

٤٠ ـ «طبقات أعلام الشيعة»: أغابزرك الطهراني (معاصر)، المطبعة العلمية، النجف، ١٣٧٥هـ.

٤١ ـ «عائشة والسياسة»: سعيد الأفغاني، دار الفكر، ط: الثانية ١٣٩١ هـ.

٤٢ ـ «عبد الله بن سبأ وأثره في إحداث الفتنة في صدر الإسلام»: سليمان العودة، دار طيبة، الأولى ١٤٠٥هـ.

٤٣ ـ «العلويون شيعة أهل البيت»: حسن مهدي الشيرازي، دار الصادق، بيروت.

٤٤ ـ «عنوان المجد في بيان أحوال بغداد والبصرة ونجد»: إبراهيم فصيح بن صبغة الله بن الحيدري، مطبعة البصرى.

٤٥ ـ «الغدير»: عبد الحسين الأميني النجفي، مطبعة الغري، النجف، الثانية، ١٣٧٢هـ.

٤٦ ـ «فجر الإسلام»: أحمد أمين، دار الكتاب العربي، بيروت، العاشرة، ١٩٦٩م.

٤٧ ـ «الفرق بين الفرق»: عبدالقاهر بن طاهر البغدادي، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد،مطبعة المدني، القاهرة.

٤٨ ـ «فرق الشيعة»: الحسن بن موسى النوبختي، تصحيح: هـ. ريتر، مطبعة الدولة، استنبول، ١٩٣١م.

٤٩ ـ «الفصل في الملل والأهواء والنحل»: علي بن أحمد بن حزم ، مطبعة محمد علي صبيح القاهرة، ١٣٨٤هـ.

٥٠ ـ «فضائح الباطنية»: أبو حامد محمد الغزالي، تحقيق: عبدالرحمن بدوي، الدار القومية للطباعة، القاهرة، ١٣٨٣هـ.

٥١ ـ «الفهرست»: محمد بن الحسن الطوسي، تعليق: محمد صادق بحر العلوم، المطبعة الحيدرية، النجف، الثانية، ١٣٨٠هـ.

٥٢ ـ «كتاب الإمامة والسياسة في ميزان التحقيق العلمي»: عبد الله العسيلان، مكتبة الدار، المدينة المنورة.

٥٣ ـ «الكنى والألقاب»: عباس القمي، المطبعة الحيدرية، النجف، ١٣٧٦هـ.

٥٤ ـ «لؤلؤة البحرين في الإجازات وتراجم رجال الحديث»: يوسف بن أحمد البحراني، تحقيق: محمد صادق بحر العلوم، مطبعة النعمان، النجف.

٥٥ ـ «لسان الميزان»: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية في الهند، الأولى، ١٣٢٩هـ.

٥٦ ـ «لماذا اخترت مذهب الشيعة؟»: محمد مرعي الأنطاكي، مكتبة الثقلين، قم، الثالثة، ١٣٨٢هـ.

٥٧ ـ «مجلة المجمع العلمي العراقي»: العراق.

٥٨ ـ «مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد بن تيمية»: جمع وترتيب: عبدالرحمن بن قاسم، مطابع دار العربية، بيروت.

٥٩ ـ «مختصر التحفة الاثني عشرية»: ألف أصله باللغة الفارسية شاه عبدالعزيز الدهلوي، ونقله من الفارسية إلى العربية غلام محمد الأسلمي، واختصره محمود شكري الألوسي، تحقيق: محب الدين الخطيب، المطبعة السلفية، القاهرة، ١٣٧٣هـ.

٦٠ ـ «مدينة الحسين»: محمد حسن آل طعمة، تموز، كربلاء ١٣٩١ ـ ١٣٩٢هـ.

٦١ ـ «مذاهب الإسلاميين»: عبدالرحمن بدوي، دار العلم للملايين، بيروت ط. الأولى، ١٩٧٣م.

٦٢ ـ «مرآة العقول»: محمد باقر المجلسي، إيران، ١٣٢٥هـ.

٦٣ ـ «مروج الذهب»: علي بن الحسين المسعودي، مطبعة السعادة بمصر، الرابعة، ١٣٨٤هـ.

٦٤ ـ «مسألة التقريب بين أهل السنة والشيعة»: ناصر بن عبد الله القفاري، دار طيبة.

٦٥ ـ «معالم العلماء»: محمد بن علي بن شهراشوب، المطبعة الحيدرية، النجف، ١٣٨٠هـ.

٦٦ ـ «مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين»: أبو الحسن علي بن إسماعيل الأشعري، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، مكتبة النهضة المصرية، ط. الثانية، ١٣٨٩ هـ.

٦٧ ـ «المقالات والفرق»: سعد بن عبد الله الأشعري القمي، تصحيح محمد جواد مشكور، مطبعة حيدري، طهران ١٩٦٣م.

٦٨ ـ «مقتبس الأثر ومجدد ما دثر» (دائرة المعارف): محمد حسين الأعلمي الحائري، مؤسسة الأعلمي، بيروت.

٦٩ ـ «الملل والنحل»: أبو الفتح محمد بن عبد الكريم بن أبى بكر أحمد الشهرستاني، مؤسسة الحلبي.

٧٠ ـ «المنتقى من منهاج الاعتدال» (وهو مختصر منهاج السنّة النبوية لشيخ الإسلام ابن تيمية): اختصره: أبو عبدالله محمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: محب الدين الخطيب، المطبعة السلفية.

٧١ ـ «من لا يحضره الفقيه»: أبو جعفر محمد بن بابويه القمي، دار الكتب الإسلامية، طهران، الخامسة ١٣٩٠هـ.

٧٢ ـ «من نهر كابل إلى نهر اليرموك»: أبو الحسن علي الندوي، دار الإيمان، بيروت، الثانية، ١٣٩٦هـ.

٧٣ ـ «منهاج السنة النبوية»: أبو العباس أحمد بن تيمية، المطبعة الأميرية ١٣٢٢هـ، وطبعة مطبعة المدني بتحقيق: محمد رشاد سالم، القاهرة، ١٣٨٢هـ.

٧٤ ـ «المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار» المعروف بـ «الخطط المقريزية»: أبو العباس أحمد المقريزي، دار صادر، بيروت.

٧٥ ـ «نقض عقائد الشيعة»: عبدالله السويدي، مكتبة الأوقاف، بغداد، رقم (١/ ١٣٧٨٥) مجاميع.

٧٦ ـ «الوحدانية مع دراسة في الأديان والفرق»: بركات عبد الفتاح دويدار، مكتبة النهضة المصرية.

٧٧ ـ «الوشيعة في نقد عقائد الشيعة»: موسى جار الله، الناشر: محمد سهيل، لاهور، باكستان، ١٣٩٩هـ.

٧٨ ـ «وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة»: محمد بن الحسن الحر العاملي، تحقيق عبد الرحيم الشيرازي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الخامسة ١٤٠٣هـ.

فهرس الموضوعات

تنسيق وإخراج وتنفيذ طباعي **الدولية للتعهدات الطباعية** ـ سمير الماضي ـ جوال ٠٠٩٦٦٥٩٥٦٢٩٥٠٤